جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج (1979-2011)

دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أسيوية

إعداد الطالب: **حجاب عبد الله**

إشراف الدكتور: **مجدان محمد**

لجنة المناقشة:

أ.د جفال عمار....................رئيسا

د. مجدان محمد........مشرفا ومقررا

د. بن خليف عبد الوهاب.......مناقشا

د. شلبي محمد..................مناقشا

السنة الجامعية: 2012/2011

إهـــــداء

إلى أبي وأمي سر وجودي في هذه الدنيا

إلى كل أفراد عائلتي

إلى شمعة البيت أنفال

إلى كل غيور على هذا الوطن الحبيب

إلى من هو في قلبي ولم يذكره قلمي

أهدي هذا العمل المتواضع

عبد الله

شكر وعرفان

بداية أحمد الله تعالى وأشكره شكرا عظيما يقوم بمقام التعظيم والإجلال له على أن أعانني لإتمام هذا العمل المتواضع وإخراجه كثمرة عطاء عملي طيلة سنوات التحصيل الدراسي

أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف مجدان محمد على إشرافه على هذا العمل، الذي لم يكن ليرى النور لولا توجيهاته ونصائحه القيمة، فكل معاني الشكر والاحترام والتقدير لك أستاذي الفاضل.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي، وعلى الجهد الذي بذلوه في قراءتها

مقدمة

مقدمة:

تتمتع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأهمية إستراتيجية كبيرة وحيوية، وتزداد هذه الأهمية يوما بعد يوم نظرا للتطورات الإقليمية والدولية، فقد كانت إيران خلال الفترة التي سبقت الثورة الإسلامية، تمثل حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الأمريكية، إذ كانت السياسة الإيرانية في تلك المرحلة موجهة نحو حماية المصالح الغربية وتحديدا الأمريكية، سواء كانت هذه المصالح سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو جميعها معا.

بعد الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، وما مثلته هذه الثورة من تغيير أساسي وجذري في سياساتها، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، انتقلت إيران من مرحلة المدافع عن المصالح الغربية في المنطقة، إلى دولة تتبع سياسة إسلامية مستقلة بعيدة عن المحاور والتحالفات، وطرحت هذه الثورة أفكارا جديدة اتصفت بخصوصية وتوجهات مغايرة ومختلفة، لما ظل سائدا في البيئة الإقليمية والدولية على حد سواء، وبالمقابل اعتبرت هذه الثورة نقطة تحول جديدة في نظرة إيران لعلاقاتها الخارجية، وكيفية بلورة سياسة خارجية تمثل ردة فعل قوية على السياسة الخارجية التي اتبعها الشاه، وألغت الدور الذي وضعه لإيران بهدف حماية المصالح الغربية.

إن كل هذه التحولات، توحي بأن إيران تمضي وبشكل تدريجي نحو التحول إلى دولة تشارك في تشكيل بنية منطقتها وجوارها الإقليمي، بدلا من أن تكون مادة يشكلها الآخرون، وهو ما يمكن تلمسه في توجه السياسة الإيرانية، خصوصا في محيطها الإقليمي.

موضوع الدراسة:

يتناول موضوع الدراسة السياسة الإيرانية في النظام الإقليمي لمنطقة جنوب غرب آسيا (آسيا الوسطى والخليج)، في الفترة ما بين (1979 و2011)، وتتبع دراسة السياسة الإيرانية في هذه المنطقة، من المكانة المتعاظمة لإيران في العلاقات الدولية، والتي يرشحها المختصون لاحتلال مركز مؤثر على المستوى الإقليمي، باعتبارها من القوى الصاعدة الجديدة.

باعتبار هذه الدراسة تهتم بمحددات السياسة الإيرانية في محيطها الإقليمي، فإنها تتمحور حول تحليل مدى فعالية السياسة الإقليمية الإيرانية في هذه المنطقة، من خلال إمكانية لعب دور إقليمي في منطقة جنوب غرب آسيا.

إضافة إلى ذلك، يحظى النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا بأهمية إستراتيجية، وذلك من خلال المقدرات الطبيعية التي يمتلكها، خاصة النفط والغاز الطبيعي، الأمر الذي جعله منطقة حيوية لمصالح القوى

الكبرى، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فالإقليم يربط حضارات كبرى، ناهيك عن توافر فرص للاستثمار.

أهمية الدراسة:

يتميز هذا الموضوع بأهمية علمية وأكاديمية، فالدراسة تعتمد على مقاربات تحليلية كنظرية الدور وتوظيفها في تحليل الدور الإقليمي الإيراني، إضافة إلى نظرية النظام الإقليمي أو ما يسمى بالنظرية الإقليمية، والتي اعتمدت في الدراسة كمستوى للتحليل، يتم من خلالها الكشف عن مميزات العمليات السياسية الإقليمية في النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا، وحركية التفاعلات ودور نظام التغلغل في توجيه تلك التفاعلات، ومدى التواصل والانقطاع بين وحدات الإقليم.

كما تأتي أهمية هذا الموضوع، من خلال أن آسيا عموما، وإقليم جنوب غرب آسيا خصوصا، أصبح اليوم مسرحا للتفاعلات الدولية، فجل القضايا اليوم،(الإرهاب الدولي، قضايا حقوق الإنسان، النزاعات، سباق التسلح، وغيرها...)، كلها تعتبر أهم مواضيع الساحة الدولية.

الدراسات السابقة :

هنالك عدة دراسات ومؤلفات تناولت مواضيع قريبة من موضوع دراستنا فمثلا، قدم لنا الدكتور وليد عبد الحي دراسة استشرافية عن مستقبل مكانة إيران الإقليمية في سنة 2020، واستخدم فيها إحدى أهم تقنيات الدراسات المستقبلية، ليتمكن من رسم ملامح السيناريو المحتمل لهذا البلد الإسلامي المحوري.

إضافة إلى ذلك، هناك الدراسة التي قدمتها الدكتورة شيرين هنتر بعنوان: " إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية"، وفي هذا الكتاب من سلسلة دراسات عالمية، دراسة تتناول قراءة الانعكاسات الشاملة –الإستراتيجية والاقتصادية– لتفكك الاتحاد السوفيتي وتأثيرها على إيران وحوض بحر قزوين، كما تتناول شرح النتائج الاقتصادية لدبلوماسية إيران بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

كما أضافت الدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد، كتاب تحت عنوان:" صنع القرار في إيران والعلاقات العربية– الإيرانية"، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، حيث تناولت أهم مؤسسات صنع القرار في إيران وتأثيراتها على التوجهات العامة للسياسة الخارجية.

– كتاب يوسف عزيزي، بعنوان: "إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية : نظرة من الداخل على التطورات السياسية والثقافية في عهد خاتمي"، الصادر عن دار الكنوز الأدبية.

– كتاب باقر الصراف، بعنوان: "الرؤية السياسية الإيرانية في ظل حكم الملالى"، صادر عن مركز الحضارة العربية.

– دراسة قدمها مجموعة من الباحثين الإسرائيليين حول إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، قام بترجمتها الدكتور أحمد أبو هدبة، وهي صادرة عن مركز الدراسات الفلسطينية.

إشكالية الدراسة:

مع التنامي المستمر لمختلف عناصر القوة الإيرانية، أصبحت إيران تبحث عن توسيع مجال تأثيرها، وتبعا لذلك تعد منطقة آسيا الوسطى والخليج من المناطق الهامة في الإستراتيجية الإيرانية، لذا عملت إيران على إعادة رسم إستراتيجيتها اتجاه هذه المنطقة، وإعادة تحديد دورها تماشيا مع المعطيات الجديدة في البيئة الداخلية لإيران، والبيئة الإقليمية لجنوب غرب آسيا والبيئة الدولية، ولما كانت العلاقات الإيرانية مع دول آسيا الوسطى والخليج تتمتع بالتداخل والديناميكية، وتتأثر بالخلفيات التاريخية والعوامل الناجمة عن التطورات الجديدة، فإنها تطرح إشكاليات متعددة، لهذا فالإشكالية الرئيسية للدراسة تدور حول:

ما هي أهم المحددات الداخلية والإقليمية والدولية، التي تتحكم في إرساء سياسة إقليمية إيرانية فعالة في محيطها الإقليمي؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

– ما هي علاقة مقومات إيران المادية والمجتمعية مع دورها على الصعيد الإقليمي عبر مستوى القوة ؟

– هل تشكل الارتباطات القديمة بين إيران وآسيا الوسطى والخليج عاملا مساعدا على الاندماج والتعاون ؟

– إلى أي مدى تساهم تأثيرات البيئة الدولية وتواجد القوى الكبرى في منطقة آسيا الوسطى والخليج، في زيادة دعم القوة الإيرانية أو إضعافها ؟

فرضيات الدراسة:

– هنالك علاقة تفاعل بين مقومات الدولة المادية والمجتمعية، ودورها على الصعيد الإقليمي، عبر مستوى القوة التي تكتسبها، بحيث يرتبط هذا بدرجة إدراك صانع القرار السياسي لتلك العلاقة بين مصادر القوة المادية وغير المادية، ومدى توظيفه لقدرات دولته، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية.

– يمكن أن تشكل الارتباطات التاريخية، كاللغة والدين المشترك، إضافة إلى الجوار الجغرافي، عوامل مساعدة على التعاون والاندماج في شتى المجالات.

– إن توجهات السياسة الخارجية الإقليمية ومستوى القوة لأي دولة، يتأثر بمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية، خصوصا إذا كان النظام الإقليمي الذي توجد فيه مخترقا من قبل قوة أو قوى دولية مهيمنة.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن التفسير العلمي للظواهر السياسية يقتضي استخدام أدوات للتحليل، فالمقاربة المنهجية واحدة من الوسائل الذهنية التي تساعد الباحث على استقراء أو استنباط الظاهرة المراد دراستها، والظواهر المرتبطة بها، لذا اقتضى البحث في الدور الإقليمي الإيراني استخدام المنهجين الآتيين:

– **المنهج النظمي(النسقي):** الذي يعتبر أهم إفرازات الثورة السلوكية المنهجية، التي كشفت عن ثلاث مستويات تعرض لها (كينيث والتز Waltz)، حيث عرض مستوى الفرد والدولة والنظام الدولي، بعدها قامت مجموعة علمية من الباحثين، بطرح المستوى النظمي الإقليمي، الذي اعتبر مستوى وسط بين الدولة والنظام الدولي، بهدف كشف التفاعلات المتمايزة بين عدة فاعلين.

استخدم هذا المنهج في هذه الدراسة، من حيث أنها قامت على أساس بحث التفاعلات الإقليمية في نظام جنوب غرب آسيا، بين إيران ووحدات هذا النظام.

– **المنهج التاريخي:** لا يكاد يخلو بحث علمي من المنهج التاريخي، لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر الزمان والمكان، خاصة وأن العلاقات الدولية تقوم على التنبؤ بمستقبل الظاهرة، والتي لا يمكن التنبؤ بها دون معرفة تاريخها،

وظف هذا المنهج في الدراسة، من خلال تتبع المراحل التاريخية لكيفية تشكل الدور الإيراني، وكذا تاريخ العلاقات الاجتماعية والثقافية والتجارية لإيران، مع باقي وحدات النظام الذي تنتمي إليه.

تقسيم الدراسة:

تمت معالجة هذه الدراسة بتقسيمها إلى أربعة فصول رئيسية:

– الفصل الأول هو عبارة عن تأصيل نظري، من خلال التطرق لكل من نظرية النظام الإقليمي ونظرية الدور، وتوظيفهما في دراسة السياسة الإقليمية لإيران في جوارها الإقليمي.

– أما الفصل الثاني فينطلق من بحث مظاهر الدور الإيراني، من خلال أهم محدداته الداخلية، كالموقع الاستراتيجي وما يحتويه من ثروات طبيعية، إضافة إلى الجانب الاقتصادي والبشري وأهم القوميات والديانات الإيرانية، كما سيتم تناول البعد القيمي والثقافي الإيراني ومدى تأثيره على النظام السياسي وأهم هياكله.

– الفصل الثالث سيتم فيه تحديد موقع إيران في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، من خلال التعريف بهذا الإقليم وأهم الدول التي تشكله، وحجم الإمكانات لكل دولة، إضافة للتطرق إلى طبيعة العلاقات بين هذه الدول وإيران من خلال التفاعلات التعاونية والنزاعية، وقدرة بعض الدول على التنافس مع إيران لكسب دور إقليمي في المنطقة.

– أما الفصل الرابع، فيتناول البيئة السياسية الدولية وأهم تحولاتها وقضاياها الجديدة، كالعولمة والإرهاب الدولي، وتأثيرها على سياسة إيران الداخلية والإقليمية، إضافة إلى التنافس الدولي– وبالخصوص القوى الكبرى– على ثروات هذه المنطقة (منطقة آسيا الوسطى والخليج)،وتأثير ذلك على السياسة الإقليمية الإيرانية.

مقدمة:

تتمتع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأهمية إستراتيجية كبيرة وحيوية، وتزداد هذه الأهمية يوما بعد يوم نظرا للتطورات الإقليمية والدولية، فقد كانت إيران خلال الفترة التي سبقت الثورة الإسلامية، تمثل حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الأمريكية، إذ كانت السياسة الإيرانية في تلك المرحلة موجهة نحو حماية المصالح الغربية وتحديدا الأمريكية، سواء كانت هذه المصالح سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو جميعها معا.

بعد الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، وما مثلته هذه الثورة من تغيير أساسي وجذري في سياساتها، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، انتقلت إيران من مرحلة المدافع عن المصالح الغربية في المنطقة، إلى دولة تتبع سياسة إسلامية مستقلة بعيدة عن المحاور والتحالفات، وطرحت هذه الثورة أفكارا جديدة اتصفت بخصوصية وتوجهات مغايرة ومختلفة، لما ظل سائدا في البيئة الإقليمية والدولية على حد سواء، وبالمقابل اعتبرت هذه الثورة نقطة تحول جديدة في نظرة إيران لعلاقاتها الخارجية، وكيفية بلورة سياسة خارجية تمثل ردة فعل قوية على السياسة الخارجية التي اتبعها الشاه، وألغت الدور الذي وضعه لإيران بهدف حماية المصالح الغربية.

إن كل هذه التحولات، توحي بأن إيران تمضي وبشكل تدريجي نحو التحول إلى دولة تشارك في تشكيل بنية منطقتها وجوارها الإقليمي، بدلا من أن تكون مادة يشكلها الآخرون، وهو ما يمكن تلمسه في توجه السياسة الإيرانية، خصوصا في محيطها الإقليمي.

موضوع الدراسة:

يتناول موضوع الدراسة السياسة الإيرانية في النظام الإقليمي لمنطقة جنوب غرب آسيا (آسيا الوسطى والخليج)، في الفترة ما بين (1979 و2011)، وتتبع دراسة السياسة الإيرانية في هذه المنطقة، من المكانة المتعاظمة لإيران في العلاقات الدولية، والتي يرشحها المختصون لاحتلال مركز مؤثر على المستوى الإقليمي، باعتبارها من القوى الصاعدة الجديدة.

باعتبار هذه الدراسة تهتم بمحددات السياسة الإيرانية في محيطها الإقليمي، فإنها تتمحور حول تحليل مدى فعالية السياسة الإقليمية الإيرانية في هذه المنطقة، من خلال إمكانية لعب دور إقليمي في منطقة جنوب غرب آسيا.

إضافة إلى ذلك، يحظى النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا بأهمية إستراتيجية، وذلك من خلال المقدرات الطبيعية التي يمتلكها، خاصة النفط والغاز الطبيعي، الأمر الذي جعله منطقة حيوية لمصالح القوى

الكبرى، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فالإقليم يربط حضارات كبرى، ناهيك عن توافر فرص للاستثمار.

أهمية الدراسة:

يتميز هذا الموضوع بأهمية علمية وأكاديمية، فالدراسة تعتمد على مقاربات تحليلية كنظرية الدور وتوظيفها في تحليل الدور الإقليمي الإيراني، إضافة إلى نظرية النظام الإقليمي أو ما يسمى بالنظرية الإقليمية، والتي اعتمدت في الدراسة كمستوى للتحليل، يتم من خلالها الكشف عن مميزات العمليات السياسية الإقليمية في النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا، وحركية التفاعلات ودور نظام التغلغل في توجيه تلك التفاعلات، ومدى التواصل والانقطاع بين وحدات الإقليم.

كما تأتي أهمية هذا الموضوع، من خلال أن آسيا عموما، وإقليم جنوب غرب آسيا خصوصا، أصبح اليوم مسرحا للتفاعلات الدولية، فجل القضايا اليوم،(الإرهاب الدولي، قضايا حقوق الإنسان، النزاعات، سباق التسلح، وغيرها...)، كلها تعتبر أهم مواضيع الساحة الدولية.

الدراسات السابقة :

هنالك عدة دراسات ومؤلفات تناولت مواضيع قريبة من موضوع دراستنا فمثلا، قدم لنا الدكتور وليد عبد الحي دراسة استشرافية عن مستقبل مكانة إيران الإقليمية في سنة 2020، واستخدم فيها إحدى أهم تقنيات الدراسات المستقبلية، ليتمكن من رسم ملامح السيناريو المحتمل لهذا البلد الإسلامي المحوري.

إضافة إلى ذلك، هناك الدراسة التي قدمتها الدكتورة شيرين هنتر بعنوان: " إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية"، وفي هذا الكتاب من سلسلة دراسات عالمية، دراسة تتناول قراءة الانعكاسات الشاملة –الإستراتيجية والاقتصادية– لتفكك الاتحاد السوفيتي وتأثيرها على إيران وحوض بحر قزوين، كما تتناول شرح النتائج الاقتصادية لدبلوماسية إيران بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

كما أضافت الدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد، كتاب تحت عنوان:" صنع القرار في إيران والعلاقات العربية– الإيرانية"، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، حيث تناولت أهم مؤسسات صنع القرار في إيران وتأثيراتها على التوجهات العامة للسياسة الخارجية.

– كتاب يوسف عزيزي، بعنوان: "إيران الحائرة بين الشمولية والديمقراطية : نظرة من الداخل على التطورات السياسية والثقافية في عهد خاتمي"، الصادر عن دار الكنوز الأدبية.

– كتاب باقر الصراف، بعنوان: "الرؤية السياسية الإيرانية في ظل حكم الملالى"، صادر عن مركز الحضارة العربية.

– دراسة قدمها مجموعة من الباحثين الإسرائيليين حول إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، قام بترجمتها الدكتور أحمد أبو هدبة، وهي صادرة عن مركز الدراسات الفلسطينية.

إشكالية الدراسة:

مع التنامي المستمر لمختلف عناصر القوة الإيرانية، أصبحت إيران تبحث عن توسيع مجال تأثيرها، وتبعا لذلك تعد منطقة آسيا الوسطى والخليج من المناطق الهامة في الإستراتيجية الإيرانية، لذا عملت إيران على إعادة رسم إستراتيجيتها اتجاه هذه المنطقة، وإعادة تحديد دورها تماشيا مع المعطيات الجديدة في البيئة الداخلية لإيران، والبيئة الإقليمية لجنوب غرب آسيا والبيئة الدولية، ولما كانت العلاقات الإيرانية مع دول آسيا الوسطى والخليج تتمتع بالتداخل والديناميكية، وتتأثر بالخلفيات التاريخية والعوامل الناجمة عن التطورات الجديدة، فإنها تطرح إشكاليات متعددة، لهذا فالإشكالية الرئيسية للدراسة تدور حول:

ما هي أهم المحددات الداخلية والإقليمية والدولية، التي تتحكم في إرساء سياسة إقليمية إيرانية فعالة في محيطها الإقليمي؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

– ما هي علاقة مقومات إيران المادية والمجتمعية مع دورها على الصعيد الإقليمي عبر مستوى القوة ؟

– هل تشكل الارتباطات القديمة بين إيران وآسيا الوسطى والخليج عاملا مساعدا على الاندماج والتعاون ؟

– إلى أي مدى تساهم تأثيرات البيئة الدولية وتواجد القوى الكبرى في منطقة آسيا الوسطى والخليج، في زيادة دعم القوة الإيرانية أو إضعافها ؟

فرضيات الدراسة:

– هنالك علاقة تفاعل بين مقومات الدولة المادية والمجتمعية، ودورها على الصعيد الإقليمي، عبر مستوى القوة التي تكتسبها، بحيث يرتبط هذا بدرجة إدراك صانع القرار السياسي لتلك العلاقة بين مصادر القوة المادية وغير المادية، ومدى توظيفه لقدرات دولته، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية.

– يمكن أن تشكل الارتباطات التاريخية، كاللغة والدين المشترك، إضافة إلى الجوار الجغرافي، عوامل مساعدة على التعاون والاندماج في شتى المجالات.

– إن توجهات السياسة الخارجية الإقليمية ومستوى القوة لأي دولة، يتأثر بمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية، خصوصا إذا كان النظام الإقليمي الذي توجد فيه مخترقا من قبل قوة أو قوى دولية مهيمنة.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن التفسير العلمي للظواهر السياسية يقتضي استخدام أدوات للتحليل، فالمقاربة المنهجية واحدة من الوسائل الذهنية التي تساعد الباحث على استقراء أو استنباط الظاهرة المراد دراستها، والظواهر المرتبطة بها، لذا اقتضى البحث في الدور الإقليمي الإيراني استخدام المنهجين الآتيين:

– **المنهج النظمي(النسقي):** الذي يعتبر أهم إفرازات الثورة السلوكية المنهجية، التي كشفت عن ثلاث مستويات تعرض لها (كينيث والتز Waltz)، حيث عرض مستوى الفرد والدولة والنظام الدولي، بعدها قامت مجموعة علمية من الباحثين، بطرح المستوى النظمي الإقليمي، الذي اعتبر مستوى وسط بين الدولة والنظام الدولي، بهدف كشف التفاعلات المتمايزة بين عدة فاعلين.

استخدم هذا المنهج في هذه الدراسة، من حيث أنها قامت على أساس بحث التفاعلات الإقليمية في نظام جنوب غرب آسيا، بين إيران ووحدات هذا النظام.

– **المنهج التاريخي:** لا يكاد يخلو بحث علمي من المنهج التاريخي، لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر الزمان والمكان، خاصة وأن العلاقات الدولية تقوم على التنبؤ بمستقبل الظاهرة، والتي لا يمكن التنبؤ بها دون معرفة تاريخها،

وظف هذا المنهج في الدراسة، من خلال تتبع المراحل التاريخية لكيفية تشكل الدور الإيراني، وكذا تاريخ العلاقات الاجتماعية والثقافية والتجارية لإيران، مع باقي وحدات النظام الذي تنتمي إليه.

تقسيم الدراسة:

تمت معالجة هذه الدراسة بتقسيمها إلى أربعة فصول رئيسية:

– الفصل الأول هو عبارة عن تأصيل نظري، من خلال التطرق لكل من نظرية النظام الإقليمي ونظرية الدور، وتوظيفهما في دراسة السياسة الإقليمية لإيران في جوارها الإقليمي.

– أما الفصل الثاني فينطلق من بحث مظاهر الدور الإيراني، من خلال أهم محدداته الداخلية، كالموقع الاستراتيجي وما يحتويه من ثروات طبيعية، إضافة إلى الجانب الاقتصادي والبشري وأهم القوميات والديانات الإيرانية، كما سيتم تناول البعد القيمي والثقافي الإيراني ومدى تأثيره على النظام السياسي وأهم هياكله.

– الفصل الثالث سيتم فيه تحديد موقع إيران في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، من خلال التعريف بهذا الإقليم وأهم الدول التي تشكله، وحجم الإمكانات لكل دولة، إضافة للتطرق إلى طبيعة العلاقات بين هذه الدول وإيران من خلال التفاعلات التعاونية والنزاعية، وقدرة بعض الدول على التنافس مع إيران لكسب دور إقليمي في المنطقة.

– أما الفصل الرابع، فيتناول البيئة السياسية الدولية وأهم تحولاتها وقضاياها الجديدة، كالعولمة والإرهاب الدولي، وتأثيرها على سياسة إيران الداخلية والإقليمية، إضافة إلى التنافس الدولي– وبالخصوص القوى الكبرى– على ثروات هذه المنطقة (منطقة آسيا الوسطى والخليج)،وتأثير ذلك على السياسة الإقليمية الإيرانية.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول

نظرية النظام الإقليمي كإطار لتحليل السياسة الإقليمية الإيرانية

المبحث الثاني

نظرية الدور كإطار لتحليل السياسة الإقليمية الإيرانية

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يأتي الفصل الأول كتأصيل نظري، لتوضيح الأبعاد النظرية لموضوع السياسة الإقليمية الإيرانية في منطقة آسيا الوسطى والخليج العربي، على اعتبار أن الموضوع يقوم على دعامتين نظريتين أساسيتين هما: النظرية الإقليمية، ونظرية الدور، بحيث أن الأولى، ترتبط بالدراسات الإقليمية كحقل معرفي متميز، من خلال منطلقاته ومنهجيته وفرضياته وإشكالاته العلمية والمفاهيمية، المتعلقة بجانب المصطلحات المستعملة في وصف أدبيات الدراسات الإقليمية، كمدلول النظام الإقليمي وتحديد ماهيته ومعاييره.

أما نظرية الدور، فترتبط أساسا بدراسة الأدوار الإقليمية، من خلال الاعتماد على الدور في علم الاجتماع وعلم النفس، والتأكيد على إمكانية الاستفادة منه في ضبط الإطار النظري لدراسة الأدوار الإقليمية، على اعتبار أن هذه النظرية ليست وليدة حقل العلاقات الدولية، بل هي نتاج لأبحاث حقول معرفية أخرى.

المبحث الأول: نظرية النظام الإقليمي كإطار لتحليل السياسة الإقليمية الإيرانية

تتطلب دراسة النظم الإقليمية، الإحاطة بأهم أدبيات الدراسات الإقليمية، وعلى رأسها ماهية النظام الإقليمي ومعايير تحديده، ومناقشة الجدل القائم حول أي المعايير الواجب استعمالها لتعريف النظام الإقليمي، ورسم حدود النظم الإقليمية، بالإضافة إلى موقع النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي

جرت العديد من المحاولات التنظيرية لتعريف الإقليم والإقليمية والنظام الإقليمي، وذهب الكثير من المختصين إلى اعتبار التقارب الجغرافي والاعتماد المتبادل بين دول الجوار، هو المعيار الأساسي لتعريف الإقليمية، غير أن التحولات التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة، جعلت من المعيار الجغرافي معيارا ضيقا جدا يحصر الإقليمية في نطاق هي أوسع منه، فخلال القرن التاسع عشر ظهرت العديد من اتحادات الدول والمنظمات والجمعيات التي تؤكد بأن الإقليمية ليست بالظاهرة الجديدة، فقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نظاما أمنيا تحت مسمى "**مبدأ مونرو**"*، الذي رفع شعار أمريكا للأمريكيين، مما جعل القارة الأمريكية تمثل كتلة إقليمية واحدة تحت زعامة الولايات المتحدة.[1]

---

* **مبدأ منرو**: بيان أعلنه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو، في رسالة سلمها للكونجرس الأمريكي في 2 ديسمبر 1823م. دعا مبدأ مونرو بضمان استقلال كل دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الأوروبي، أو التدخل في تقرير مصيرهم، ويشير مبدأ مونرو أيضا إلى أن الأوروبيين الأمريكيين لا يجوز اعتبارهم رعايا مستعمرات لأي قوى أوروبية في المستقبل.

[1] Louis Fawcett**, Regionalism in global politics: the past and present,** On 12/03/2011, in: http://www.garneteu.org/fileadmin/documents/phd_school/6th_phd_school/Professors_papers/Fawcett1.pdf.

إذا أتينا لمسألة تعريف النظام الإقليمي، فذلك يعد عملية معقدة، وذلك بالنظر لاختلاف الصفات المعتمدة لتعريفه: ويوضح (بروس رسيت Bruce Russet) ذلك بقوله: "إن تعريف الأقاليم تختلف اختلافا واسعا، بناءا على الطرق والصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم، ومفهوم الإقليمية يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب، وأنه ليس شيئا واحدا، بل أشياء متعددة."[1]

يذهب (راي ماغوري Ray Magoori)، إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة، التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي، كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي، يحظى باعتراف خارجي وداخلي، كنطاق متسم بتفاعلات مميزة، فيكون النظام الإقليمي تبعا لذلك هو: "ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات، بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز."[2]

أما الأستاذ (هاني إلياس الحديثي)، فقد أورد جملة من التعريفات، جاء في التعريف الأول أن النظام الإقليمي هو: "مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد."

في هذا التعريف يوجز الحديثي شروط قيام نظام إقليمي، والتي تتمثل في:

- الجوار الجغرافي
- وجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل، والولاء للتنظيم الإقليمي.
- الشعور بالتميز والخصوصية، الذي ينبع من إدراك الدول الأعضاء لانفراد نظامها الإقليمي بهوية منفردة، تشكل أساسا للانطلاق نحو التكامل في مختلف المجالات.

هناك تعريف آخر لنفس الباحث يرى فيه أن النظام الإقليمي هو: "مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا، والتي تتفاعل مع بعضها، سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا، وبالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيره من الدول، وفي خياراتها السياسية."[3]

---

[1] فواز جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الخمس الكبرى: دراسة في العلاقات العربية الدولية والعربية العربية**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 23.

[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، الطبعة الأولى، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002)، ص 19.

[3] هاني الياس الحديثي، **سياسة باكستان الاقليمية1971-1994**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 24.

أما (مالين غينارسون Malin Gunnarsson) ، فيؤكد على عنصري التفاعل والجوار الجغرافي كمعالم أساسية لتعريف أي نظام إقليمي، لكنه لا يحصر التفاعلات الإقليمية بين الدول المشكلة للنظام فقط، بل يوسعها لتضم مختلف المؤسسات والتنظيمات المتضمنة في حدود النظام الإقليمي، ولهذا يعرف (غينارسون Gunnarsson) النظام الإقليمي بأنه: " تفاعل بين فواعل ومؤسسات ضمن منطقة جغرافية محددة."[1]

عدد (ويليام تومسون William Thompson)، جملة من العناصر التي اعتبرها أخصائيو النظام الإقليمي تشكل صفاته، فوجدوا إحدى وعشرين صفة، وقد عرف بدوره النظام الإقليمي على أنه: " نمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات، يكون معترف به داخليا وخارجيا، بصفته مضمارا متميزا أو يجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر."[2]

يرى (تومسون Thompson) أنه لابد من توافر أربعة شروط لقيام نظام إقليمي هي:

- اتسام أنماط التفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام بدرجة عالية من الوحدة والتكرار، بحيث أن أي تغير في جزء من النظام، يؤثر في أجزائه الأخرى.
- وجود تقارب جغرافي بين الوحدات بشكل عام.
- اعتبار المراقب الداخلي والخارجي للنظام، كمنطقة فريدة أو كمسرح عمليات متميز عن غيره.
- يتكون النظام من وحدتين أو أكثر.

هنا نلاحظ التقارب الكبير في وجهات النظر بين (تومسون Thompson) و(ماغوري Magoori)، حيث ينطلق كل منهما من نفس الافتراضات، حول طبيعة النظام الإقليمي وشروط قيامه، بتركيزهما على عوامل التفاعلات الكثيفة والمتكررة والمتميزة عن تفاعلات النظام الدولي، وتفاعلات بقية النظم الإقليمية، ووجود اعتراف داخلي وخارجي بهذا التميز في علاقات تلك الدول، التي تشترك كذلك في الجوار الجغرافي.[3]

فيما يقدم الباحثان اللذان يعود لهما الفضل في تطوير الدراسات الإقليمية، (لويس كانتوري Cantori Louis) و(ستيفن شبيغل Steven Spiegel)، أحد أكثر التعريفات شيوعا وتفصيلا فيما يخص النظام الإقليمي بوصفه: " النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر، تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة، يساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية، أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام."

---

[1] Malin Gunnarsson, "Regionalism and security- two concepts in the wind of change", on 12/03/2011, In: www.omu.se/cerum/publikationer/pdfs/nsb_1_00_6_1.pdf.

[2] فؤاد جرجس، مرجع سابق، ص 24.

[3] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 58.

ما يميز هذا التعريف، احتوائه على عناصر القرب الجغرافي، والتفاعل وعدد الوحدات المشكلة للنظام، بالإضافة إلى انفراده بإدراج عناصر التماثل والتشابه الثقافي والانسجام الاجتماعي، ووجود قدر من القيم التاريخية والحضارية المشتركة، لقد لفت كل من (كانتوري Cantori) و(شبيغلSpiegel) ، الاهتمام بالجانب الثقافي، الذي كان مغيبا في التعريفات السابقة، وفي تصور الباحثين عموما لما يمكن أن يمثله النظام الإقليمي، كإطار للتفاعل الثقافي والحضاري والاجتماعي، الذي يتعدى الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما فسح المجال للاهتمام بالبعد الثقافي في دراسة النظم الإقليمية، فالعامل الثقافي يساهم في ازدهار شكل جديد من الإقليمية تعرف باسم "الإقليمية الثقافية" Regional Cultural ، وهي تقوم على تعريف رحب للإقليم الثقافي، ويستطيع مهندسو مثل هذا الإقليم، أن يستخدموا معايير مختلفة تلائم ما يرمون إليه من تحديد نطاق الإقليم، ويستعان في وضع التعريف باللغة والعرق والحضارة، كما يستعان بها في خلق الوعي الإقليمي، وبالتالي الهوية الإقليمية.[1]

– **الإقليمية والقانون الدولي:** ارتبط المفهوم القومي للإقليمية بميثاق قانوني لمنظمة عالمية، وهو ميثاق عصبة الأمم المتحدة، في نص المادة 21، التي جاء فيها: " لا تعتبر متعارضة مع عصبة الأمم أي من التعاهدات الدولية، التي تكفل استتباب السلم، كما هو الحال في اتفاقيات التحكيم وفي الاتفاقيات الإقليمية، مثل تلك القائمة على أساس من تصريح مونرو."

أتى ميثاق الأمم المتحدة فيما بعد، داعما للعمل الإقليمي بعد قيام جدال قانوني ما بين أنصار التنظيم العالمي والتنظيم الإقليمي، لينتهي أعضاء اللجنة القانونية لصياغة ميثاق الأمم المتحدة إلى النص قائم على مبدأ اللامركزية، كأحد أهم المبادئ الرئيسية للتنظيم الدولي.[2]

اتخذت هذه اللامركزية شكلين هما:

– **اللامركزية الإقليمية أو الجغرافية:** التي تعترف بالوجود الشرعي للكيانات الإقليمية إلى جانب المنظمات العالمية.

– **اللامركزية الفنية أو الوظيفية:** تمثلت في إنشاء العديد من المنظمات الدولية المتخصصة على المستوى الإقليمي والعالمي، ولقد أسهمت المنظمات الإقليمية في حل النزاعات الواقعة على أقاليمها بنجاح خلال الفترة ما بين 1945 و1971، وأهم مثال على ذلك، نجاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية في حل الخلاف الفرنسي الألماني.[3]

---

[1] سامية ربيعي، **آليات التحول في النظام الإقليمي، النظام الإقليمي لشرق آسيا**، رسالة ليسانس، جامعة منتوري، قسنطينة،2008/2007، ص 15.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 55.

[3] احمد الراشدي، وناصيف حتي، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 181.

أهم ما ميز ظاهرة الإقليمية في هذه الفترة:

– أنها كانت ذات طبيعة مادية، فجل اهتمام المنظمات الإقليمية انصب على تحقيق الرفاه والأمن المادي.

– جاءت في ظل نظام القطبية الثنائية، ما جعلها تدخل ضمن إحدى استقطابات القوتين العظمتين.

قدم (نوويل فيغلند Noel Vaiglnd) تصنيفا للمنظمات الإقليمية، ينطبق على ما يعرف بالموجة الأولى للإقليمية، حيث قسمها إلى أقاليم وظيفية وأقاليم ثقافية وأقاليم إدارية، مما يعطي انطباعا بأولوية الجوانب المؤسساتية، التي تظفي صفة الشرعية على التنظيم الإقليمي وتسمح له بإقامة علاقات مع الفواعل الدولية، كالدول والمنظمات العالمية والإقليمية.

تلت هذه الفترة موجة ثانية بين سنوات 1965–1985، حيث انتشرت الإقليمية في دول العالم الثالث، كمنظمة الآسيان ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي، حيث جاءت هذه المنظمات تحت تأثير نفوذ أحد القطبين الدوليين تحقيقا لمصالحهما، وكذلك لوجود عدو خارجي ما بين دول الأعضاء والمنظمة الإقليمية.[1]

المفهوم القانوني للإقليمية خلال فترة الحرب الباردة كان مبنيا على التصورات التالية:

– **الإقليمية كظاهرة جغرافية:** يعد القاسم المشترك في أغلب التعاريف القانونية، ولا يتأتى لأي تنظيم أن يكون إقليميا، إذا لم يجمع بين أعضائه التقارب الجغرافي.

– **الإقليمية كظاهرة ثقافية وحضارية:** يعد أهم شرط تابع للتقارب الجغرافي، فقد تكون دولة واقعة داخل المنطقة الجغرافية لمنظمة ما، لكنها لا تدخل في عضويتها، كما هو حال إسرائيل ومنظمة جامعة الدول العربية وإيران بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي.

– **الإقليمية كتعبير عن واقع سياسي معين:** يعد عاملا لالتقاء المصالح السياسية بين مجموعة من الدول، ومساعدا على زيادة الترابط الإقليمي، غير أن هذا العامل يتميز بعدم الثبات، لاختلاف المصالح السياسية من فترة إلى أخرى، مما يهدد الوجود القانوني للمنظمة.[2]

إن تعزيز الإقليمية لا يحتاج فقط إلى التقارب الجغرافي وازدياد الترابط الاقتصادي، فهنالك عوامل أخرى لا تقل أهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل الإقليمية، فالتجارب التاريخية وتوزيع القوة والثروة – ضمن وخارج التجمع– والتقاليد الثقافية والاجتماعية والإثنية والأفضليات السياسية

[1] Malin Gunnarsson, regionalism and security, on 14/03/2011, in: http//www.cerum.umu.se/publicationer/pdf/nsb/pdf.

[2] حمد الراشدي، ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 218.

والإيديولوجية، يمكن أن تكون لها أهمية مركزية، لفهم السبب والكيفية التي تجعل مختلف الفواعل يدركون أن الحلول الإقليمية على قدر من الصواب، حيث يقود مزيج من التقاليد التاريخية والثقافية والاجتماعية، إلى إدراك مشترك للانتماء لجماعة معينة.[1]

إن هذه الصعوبة الملاحظة في تعريف النظام الإقليمي، بدليل تعدد التعريفات والصفات والشروط التي تتضمنها، تنعكس بشكل كبير على مسألة تحديد عضوية النظم الإقليمية، والقيام برسم حدودها، إلى درجة أن هنالك من يذهب إلى أن مسألة عضوية نظام إقليمي ما، أو تحديد معالمه، تعد من المسائل الذاتية، إذ يقول (ميشال بانكس Michelle Banks) بأن الأقاليم: "هي ما يريدها الساسة والشعوب أن تكون."

بالرجوع إلى رأي (تومسون Thompson) ، ومن خلال ما تقدم من تعريفات وما تضمنته من شروط ومعايير، توصلنا إلى استخلاص أربعة معايير أساسية، لرسم حدود نظام إقليمي ما، ترتكز بالدرجة الأولى على ما جاء به (كانتوري Cantori) و(شبيغل Spiegel) وهي :

- وجود جوار وتقارب جغرافي بين وحدات النظام، أي أنه متعلق بمنطقة جغرافية معينة، إلا أن هذا لا ينفي وجود تفاعلات مع أطراف خارج النظام.
- دخول هذه الوحدات في شبكة معقدة من التفاعلات، تمس مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية وغيرها، سواء كانت تلك التفاعلات ذات طبيعة عدائية أو تعاونية.
- وجود قدر من التجانس الثقافي والاجتماعي.
- تشكل النظام من وحدتين أو أكثر.[2]

لكن هذا لا يحسم الخلاف والتباين والافتقار للإجماع حول مسألة معايير تعريف وتحديد النظم الإقليمية، ويعبر عن ذلك الكاتب (أنيس كلود) بقوله: "إن العالم لا ينقسم بسهولة في واقع الأمر وفق خطوط مرسومة بشكل دقيق، إنه من الصعب تثبيت التقسيمات الإقليمية الموضوعة على نحو عقلاني، كما أن الحدود المقررة لخدمة غرض ما، ليست بالضرورة مناسبة لخدمة أغراض أخرى، أما الخطوط الفاصلة التي يجري اختيارها بدقة تامة، فهي طريقة غير مناسبة للتفسير أو لتداخل بعضها البعض."[3]

---

[1] فيونا بتلر، **الإقليمية والتكامل**، في كتاب: جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الطبعة الأولى، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 853.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي...إشكالات ونظريات**، الطبعة الأولى، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع،2005)، ص ص 102،103.

[3] ناصيف يوسف حتي، **الإقليمية الجديدة بعد فترة ما بعد الحرب الباردة**، في كتاب: الأمم المتحدة: **ضرورات الإصلاح في نصف قرن، رؤية عربية**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 257.

أمام هذا الاختلاف في العناصر المشكلة لتعريف النظام الإقليمي، بين الجغرافية والمؤسساتية الثقافية والسياسية وغيرها، يقترح (جورن هيتن G Hettn) ، ما يصطلح عليه بمستويات الأقلمة، بمعنى درجة قدرة الإقليم على توضيح المصالح والفوائد الناجمة عن ظهور الإقليم، ويميز (هيتن G Hettn)، بين خمسة مستويات للأقلمة:

– **المستوى الأول:** الإقليم كوحدة جغرافية، محددة بحواجز طبيعية أو خصائص بيئية، مثل أوربا من الأطلسي إلى الأورال، إفريقيا جنوب الصحراء أو شبه القارة الهندية، ويمكن اعتبار هذا المستوى الأول بمثابة الشكل الأولي للإقليم، ما دام أنه ليس هناك مجتمع منظم، فهذا الإقليم ينبغي له أن يكون مأهولا بسكان بينهم نوع من العلاقات، وهذا ما يقودنا إلى البعد الاجتماعي.

– **المستوى الثاني:** الإقليم كنظام اجتماعي، يقتضي هذا المستوى وجود نوع من العلاقات عبر محلية بين الجماعات الإنسانية، هذه العلاقات تشكل مركبا أمنيا، أين يكون فيها أمن كل جماعة مرتبط بأمن بقية الجماعات، ومنه الاستقرار في النظام الإقليمي ككل، ونكون بذلك أمام ما يطلق عليه (جورن هيتن G.Hettn) اسم الإقليم البدائي.

– **المستوى الثالث:** الإقليم كتعاون منظم في الميادين الثقافية والاقتصادية والسياسية أو العسكرية، في هذه الحالة يعرف الإقليم بقائمة الدول التي تعد الأعضاء المشكلة للتنظيم الإقليمي في مسألة ما، وهذا الإقليم المنظم يمكن وصفه بـ: "الإقليم الرسمي".

– **المستوى الرابع:** الإقليم كمجتمع مدني، يتشكل عندما يسهل إطار العمل التنظيمي، ويطور الاتصال الاجتماعي ويقرب القيم عبر الإقليم، وبالطبع فإن الوجود المسبق لتقاليد ثقافية هنا، له أهمية حاسمة.

– **المستوى الخامس:** الإقليم كموضوع عمل بهوية متميزة وقدرة على الفعل وشرعية وهيكل لصنع القرار، والمسائل الهامة للتدخل الإقليمي، هي حل النزاعات وخلق الرفاهية، هذه العملية مشابهة لتشكيل الدولة وبناء الأمة، وأما المخرجات الناجمة عنها، فيمكن أن تكون "الدولة الإقليم"، التي يمكن أن تقارن من حيث امتداد مجالها بالإمبراطوريات الكلاسيكية، أما من حيث النظام السياسي، فهي تمثل تطورا لوحدات سياسية ذات سيادة قومية سابقا، إلى مجموعة أمنية فوق قومية، بحيث يتم التنازل عن عنصر السيادة لصالح الكل، وهذه المستويات حسب (جورن هيتن G.Hettn)، يمكن أن تعبر عن منطق تطوري معين، لكنها لا ترقى حسبه إلى درجة النظرية، بل إنها توفر مجرد إطار عمل مفيد للتحليل المقارن.[1]

[1] G. Hettn, "Globalization, The new regionalism and East Asia", on 13/03//2011, In: Http:// www. Edu/ unupress/ globalism. Html. Tucker. Html.

المطلب الثاني: نظرية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية

يعود استعمال النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، والذي يركز على التفاعلات الدولية الإقليمية، إلى عدة تطورات فكرية وأخرى سياسية، فعلى المستوى الفكري، نجد أن الدولة عند الواقعيين تعتبر الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية، وأنه يجب عليها تتبع القوة، ومن واجب رجال الدولة أن يحسبوا بعقلانية الخطوات المناسبة والواجب اتخاذها، للحفاظ على بقائها في بيئة عدوانية لم يعد لها نفس المكانة ونفس القبول، كفاعل وحيد وعقلاني ومتجانس.[1]

جاء (روبرت كيوهن Robert keohane) و(جوزيف ناي Joseph S.Nye)، بمنظور جديد للعلاقات الدولية عرفا من خلاله باسم التعدديين، يركز بالأساس على العلاقات عبر القومية، ويتمحور حول فكرة الاعتماد المتبادل المركب، والتي تقوم على ثلاثة فروقات مفتاحية وهي:

أولا: يفترض الاعتماد المتبادل المركب، أن هناك قنوات متعددة للاقتراب بين المجتمعات، تتضمن فروعا مختلفة من أجهزة الدولة، وفواعل غير الدولة، ويعترض على افتراض وحدوية الدولة الذي يميز الواقعية.

ثانيا: يفترض الاعتماد المتبادل، أنه بالنسبة لأغلب العلاقات على المستوى الدولي، ستكون القوة أقل بروزا، كما يعارض الدور المركزي المعطى للقوة في النظرة الواقعية للعالم.

ثالثا: لا توجد تراتبية للقضايا، فأي قضية يمكن أن تكون في قمة الأجندة الدولية في أي وقت، بينما يفترض الواقعيون أن الأمن يكون دائما، وفي أي مكان القضية الأهم.

الفكر الواقعي القائم على افتراض أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وأن علاقات الدول الدبلوماسية الإستراتيجية هي صلب العلاقات الدولية، أصبحت تبدو أقل قبولا مع حلول الستينات والسبعينات، أين بينت دراسات صنع القرار في السياسة الخارجية، أن الطبيعة الوحدوية للدولة كانت مجرد وهم، بينما تكتلات مثل منظمة الأمم المتحدة، يمكن النظر إليها كأكثر من مجرد ميدان تنشط ضمنه الدول والمنظمات الدولية الجديدة مثل: المجموعة الاقتصادية الأوربية للاتحاد الأوربي والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والتي لم تعد مجرد أدوات في يد الدول التي أوجدتها، بحيث ظهر نوع جديد من الشركات (شركات متعددة الجنسيات)، التي شرعت في الإنتاج على الصعيد العالمي.[2]

---

[1] Barry Buzan, "The level of analysis problem in international relations", In: Ken Booth and Steve Smith (eds), International relations theory today, Pennsylvania, The Pennsylvania state university press, Second edition 1997, p 201.

[2] Chriss Brown, Understanding international relations, New York: Palgrave publishers, Second edition, 2001, p, p 38,39.

كما ظهرت مدارس فكرية أخرى، ساهمت في التأكيد على النظام الإقليمي كمستوى للتحليل ينبغي اعتماده في العلاقات الدولية، وهي الإقليمية والتكامل.

1- **الإقليمية Regionalism** : برزت في إطار الجدل الذي دار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بين دعاة الإقليمية والعالمية حول أفضل السبل لحفظ السلام العالمي، وما إذا كان من الممكن تحقيق ذلك عبر التجمعات الإقليمية أو عبر إقامة حكومة عالمية.

في إطار المراهنة على النظم الإقليمية ومؤسساتها لتحقيق السلام العالمي، فقد تحدث (بروس رسيت Bruce Russet)عن فكرة "السلام على أجزاء" Peace by pieces ، للدلالة على ما يمكن أن تحققه الإقليمية من دعم للسلام العالمي، من خلال تحقيق السلام الإقليمي، وهي الفكرة التي أيدها (جوزيف ناي Joseph S.Nye) ، الذي توسع في إظهار أهمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية، فقد أيد وجهة نظر دعاة الإقليمية، التي تربط بين المنظمات الإقليمية والسلام، وذلك لقدرتها على "خلق جزر سلام" Peace islands في النظام الدولي، وخلق مستوى ثالث متوسط بين الدول وقيادة النظام العالمي، لإيجاد منظومة علاقات جديدة يكون لها الفضل في تمكين هذا المستوى الجديد- النظام الإقليمي- من تغيير منظومة العلاقات التقليدية في السياسة الدولية، ويضيف أنه بفضل التكامل الإقليمي، خاصة الاقتصادي والفني، تكون الدول أقل ميلا لاستخدام قوتها السيادية في صراعات عنيفة.

يساعد هذا المستوى حسب (جوزيف ناي Joseph S.Nye)، أيضا في ضبط الصراعات وعزلها خاصة الإقليمية منها، ولقدرته على فهم وتحليل التفاعلات على المستوى الإقليمي، وإسهامه في إحياء التعددية القطبية، مما يساعد في تحقيق السلام والاستقرار في النظام الدولي.[1]

2- **التكامل Intégration**: يدين التنظير للتكامل الدولي بشقيه، الوظيفية التقليدية والجديدة، بقسط كبير إلى المنظر البريطاني (دافيد ميتراني David Mitrani)، الذي اعتبر أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية، أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير السياسية، التي تواجه الحكومات، ومثل هذه الوظائف لم تؤدي فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين(الخبراء) على المستوى الوطني، لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وإذا أصبح من الممكن ارجاع مثل هذه المشكلات للمتخصصين، وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي، فإنه من الممكن انجاز التكامل الدولي.[2]

---

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص ص 33،34.

[2] جهاد عودة، مرجع سابق، ص 107.

يعرف (أرنست هاس Ernst Hass) التكامل بأنه: " العملية التي تحاول من خلالها مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية، تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة القومية القائمة."[1]

أما (كارل دويتش Karl W.Deutsch)، فيعرف التكامل على أنه: " الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة، تعيش في منطقة معينة، شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية، إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي."

من خلال مقارنة تعريفي (هاس Hass) و(دويتش Deutsch)، نلاحظ بأن (هاس Hass) يعتبر التكامل عبارة عن عملية أو مسار يجتمع على إثره عضوين أو أكثر، ليكونوا عضوا جديدا، وعند اكتمال هذه العملية يتحقق التكامل، أما (دويتش Deutsch)، فيعتبر التكامل حالة ويركز على شروط الحالة، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة الجماعة الأمنية، ومن أهم شروط تحقيق التكامل: (التجانس الاجتماعي، تشابه القيم، المصلحة المشتركة، أهمية التكامل في حد ذاته، مساهمة البيئة الخارجية في التكامل، العلاقات التاريخية، قانون التكلفة.)[2]

الملاحظ أن التكامل في المنظمات الإنتاجية يسبق التكامل الإقليمي، بسبب إلحاح الأطراف على أولوية زيادة الإنتاج، والتكامل المنظماتي يخضع إلى التكامل في الترابط الذهني بين الأطراف، لاسيما وأن كل طرف يضع في ذهنه مجموعة من المحددات، التي يمكن أن تدفعه قدما نحو التكامل مع الآخرين، مثل المساواة والعدالة والتشابه، ويؤدي الترابط الذهني إلى العثور على نقاط مشتركة جديدة تتجاوز حدود الدولة القومية، ولكنه يفرز أيضا فكرة ضرورة التنوع بين أطراف التكامل، وهذا بدوره يعيدنا إلى التكامل الإقليمي، بمعنى آخر أن الترابط الذهني والبحث في التكامل، يأتي أولا ثم يليه التكامل المنظماتي، ليأتي بعده التكامل الإقليمي.[3]

أما على الصعيد السياسي، فقد برزت تفاعلات جديدة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، كالهزيمة السوفيتية في أفغانستان، وحرب الخليج الثانية، والتي أثرت في تنشيط وتفعيل السياسة الإقليمية، بالتزامن مع التطورات التي شهدتها التجربة التكاملية الأوربية، بالانتقال من السوق الأوربية المشتركة إلى الاتحاد الأوربي، واعتماد عملة موحدة (الأورو)، والعمل على وضع دستور أوربي موحد، مع بداية الحديث عن مستقبل الإقليمية بعد الحرب الباردة، بالتزامن مع ظهور الإقليمية الجديدة والتي تجسدت خاصة في التكتلات

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985)، ص 270.

[2] جهاد عودة، مرجع سابق، ص 108.

[3] Fiona butler, Regionalism and integration, on 13/03/2011, in: http://www.supportscoursenligne.sciences-po.fr/2008-2009/espace-mondial/pdf/hoopscheffer-plan.pdf.p852.853.

الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، مثل: منتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي (Asian Pacific (APFC Coopération Forum، وكذا التكتل المعروف باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (Nafta) North American Free Trade Agreement وغيرها.[1]

3- **الإقليمية الجديدة The new Régionalisme:** هي تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية، التي أخذت في التبلور ابتداءا من الثمانينات، في شكل تجمعات وكتل تجارية ومجالات اقتصادية كبرى، وقد كانت وراء هذا الظهور للإقليمية الجديدة مجموعة من العوامل منها:

- حدوث تغيرات اقتصادية وتجارية بعد انهيار نظام بريتون وودز، حيث أثرت الأزمات النقدية وحالة الفوضى في نظام النقد الدولي على الاحتياطيات الدولية لمجموعة البلدان المتخلفة، وذلك من خلال التقلب الذي حدث في أسعار صرف العملات القوية، على الصعيد العالمي خلال الفترة من 1976 حتى 1980، وأيضا من خلال التقلبات الشديدة التي حدثت في الأسعار العالمية للذهب في الأسواق الحرة، إضافة إلى ذلك تزايد المديونية بالنسبة للدول المتخلفة، وركود التجارة العالمية، وتزايد البطالة.

- صعود قوى إقليمية في شكل مؤسسات إقليمية، كالاتحاد الأوربي الذي استكمل مسارات التكامل الاقتصادي وتحول إلى مسار التكامل الأمني وقضايا السياسة الخارجية.

- بروز منظمات إقليمية ناجحة، خاصة في القارة الأسيوية وانتقالها إلى الاستقلال عن المركز وبناء عضوية أمنية وثقافية مشتركة، مثل منظمة دول جنوب شرق آسيا ، منظمة حلف جنوب شرق آسيا، منظمة شنغهاي للتعاون.[2]

من أهم خصائص الإقليمية الجديدة:

- عودة فكرة الإقليمية إلى الظهور عمليا بقوة على النطاق العالمي، وذلك من خلال إقامة علاقات ما بين إقليمية، فظهر المنتدى الهادي الأسيوي ومنظمة الآسيان، اللذان يعتبران من المجالات الاقتصادية الكبرى، التي تولي للجانب المصلحي أهمية على التقارب الجغرافي والقيمي.

- قابلية المنظمة لتشكيل هياكل مؤسساتية، بحيث يبدو الإقليم كبناء مؤسساتي متعدد الطوابق.

- الأخذ بتعريف جغرافي مرن، حيث لم يعد التقارب الجغرافي شرطا ضروريا في قيام المنظمات.

---

1 Louis Fawcett. Op.cit.

2 Peter katzenstein, Regionalism in comparative perspective, on: 14/03/2011, in: http://arena.uio.no/publicatios/wp96-1.hml

– التقليل من المعايير البيروقراطية، باعتبارها معرقل لعمل المنظمة، إضافة إلى دخول فواعل عابرة للحدود، كالشركات متعددة الجنسيات، باعتبارهم أعضاء في المنظمات، مما يصعب قيام المؤسسة على عامل السيادة لإعطاء الأعضاء الحق في التصويت، وهذا ما ساهم في تراجع مفهوم السيادة كمفهوم أساسي في توصيف الفواعل في العلاقات الدولية.[1]

أهم ما يميز الإقليمية القديمة عن الإقليمية الجديدة، ما توصل إليه (جورن هيتن G.Hettn)، بحيث لخصها في خمسة نقاط هي:

– بينما الإقليمية القديمة ظهرت وتشكلت أثناء الثنائية القطبية، أي في فترة الحرب الباردة، فالإقليمية الجديدة تشكلت حسبه، في ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب، فالإقليمية الجديدة والتعددية القطبية وجهان لعملة واحدة، حيث وفرت الفترة التي جاءت ما بعد الحرب الباردة الظروف الملائمة لتطورها، والتي لم تكن لتظهر في ظل النظام السائد أثناء الحرب الباردة .

– الإقليمية القديمة تأسست من فوق، (غالبا عبر تدخل القوتين العظميين آنذاك)، أما الإقليمية الجديدة، فهي عملية أكثر تلقائية نابعة من داخل الإقليم في حد ذاته، أين أدركت الدول المؤسسة الحاجة للتعاون من أجل التعامل مع التحديات العالمية الجديدة، فهي إذا نوع من أنواع التكيف مع التحولات العالمية، ما دامت كل الدول تفتقد للقدرات والوسائل لإدارة مثل هذا العمل على المستوى الوطني.

– في حين أن الإقليمية القديمة موجهة داخليا وحمائية بالمفهوم الاقتصادي، فالإقليمية الجديدة غالبا ما توصف بالإقليمية المفتوحة، تماشيا مع الاقتصاد العالمي القائم على الاعتماد المتبادل.

– بينما كانت الإقليمية القديمة مهتمة فقط بالعلاقات بين الدول القومية، فالإقليمية الجديدة تشكل جزءا من التحولات البنيوية أو الهيكلية العالمية، بحيث نجد أن الفواعل غير الدولة، تنشط وتعمل كذلك على مستوى النظام العالمي. [2]

بعد استعراض خلفيات التطور التدريجي للاعتراف بالنظام الإقليمي، كمستوى للتحليل له القدرة على كشف بعض العلاقات والتفاعلات، والتي تعجز عنها بقية المستويات في العلاقات الدولية، يمكن إيجاز أهمية التحليل في هذا المستوى، من خلال تحليلات العديد من الخبراء في الدراسات الإقليمية، فالباحث (أوران يونغ Oran R. Young)، يستدل على أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل، من خلال تقديمه لنموذج التمايز أو الانقطاع Discontinuity ، للدلالة على مناطق لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، وهناك عوامل التأثير الخاصة في كل منطقة، خاصة مع حدوث مستجدات في الستينات،

[1] أحمد الراشدي، ناصيف حتي، مرجع سابق، ص ص 255-257.

[2] G Hettn. Op.cit.

تمثلت في غياب تمحور على المستوى الدولي (غياب حرب دولية)، مما سمح لكل منطقة بتطوير خصوصياتها، وقيام نزاعات لا علاقة للقوتين العظميين آنذاك بها وازدياد مستوى الوعي السياسي، الذي تعدى حدود الدولة إلى النطاق العالمي، مع زيادة عدد الدول المستقلة في إفريقيا وآسيا.[1]

– جوانب دراسة وتحليل النظم الإقليمية: يقصد بتحليل تفاعلات النظم الإقليمية، تحليل العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين الدول أعضاء النظام الإقليمي، وضمن إطار هذا النظام والتي تعرف عادة باسم " العلاقات الدولية الإقليمية"، ولقد ظلت جوانب دراسة وتحليل التفاعلات في النظم الإقليمية، مثار خلاف في مضمونها ومعناها بين الباحثين لفترة طويلة، نظرا لحداثة استخدام النظم الإقليمية كمنهجية لتحليل العلاقات الدولية، ولتباين الرؤى المفاهيمية للنظم الإقليمية بين جمهور الباحثين.[2]

لقد أورد المختصون في الدراسات الإقليمية، عدة مقاربات لتحليل مختلف مظاهر العلاقات الإقليمية، المتسمة عادة بالتعقد والديناميكية والتشابك، مع تفاعلات وتأثيرات النظام الدولي والمصالح القومية الداخلية للدول المشكلة للنظام، وكما أن للنظام الدولي عناصر وجوانب يدرس من خلالها كهيكل النظام، ووحدات النظام وقيم النظام، فإن أخصائيي الإقليمية، حاولوا من جهتهم وضع أسس نظرية يتم من خلالها تحليل مختلف جوانب العلاقات الدولية الإقليمية في نظام إقليمي ما.

يعرض (مايكل بريتشر Michael Brecher)، أربعة جوانب تحليلية ضمن ما أسماه، بالمعالم الهيكلية للنظام أو الملامح البنيوية للنظام وتشمل:

- تحليل مستوى القوة، ما إذا كانت ضعيفة أو قوية.
- توزيع القوة، أي ما إذا كانت منتشرة أو متركزة.
- أنماط التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي، من حيث درجتها ومدى انتشارها.
- تحليل طبيعة الارتباط بين النظام الدولي والنظام الإقليمي.[3]

يمكن إدراك أهمية دراسة مجال توزيع القوة، الذي أشار إليه (بريتشر Brecher) ، والمتراوح بين التركز أو الانتشار، إذا علمنا أنه يلعب دورا أساسيا في تشكيل هيكلية النظام الإقليمي وأنماط تفاعلاته، فهو الذي يحدد إمكانية وجود أو ظهور قوة مهيمنة من عدمه، ويفسر أنماط التحالفات التي تحدث داخل النظام ومع أطراف خارج النظام، كما يفسر أسباب حدوث حالات الاستقطاب بين أطراف النظام.

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ص 55،56.

[2] Michelle pace, The politics of regional identity: mediterranean, London and new york: routledge, 2006, p31.

[3] محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000)، ص 18.

يمكن أيضا لشكل توزيع القوة (تكافؤ أو عدم تكافؤ)، أن يوضح و يفسر مدى ارتباط طبيعة هذا التوزيع، بدرجة الاستقرار السياسي أو اندلاع الصراع داخل النظام الإقليمي، فهناك عدة نظريات في هذا الصدد، إحداها ترى أن التكافؤ في توزيع القوة من شأنه تحقيق نوع من الاستقرار النسبي، بينما ترى الثانية العكس، وتعتبر عدم التكافؤ أفضل، لأن الدولة الأضعف لن تكون في مستوى يشجعها على شن الحرب، كما أن الدولة القوية لن تحتاج في هذه الحالة للحرب لتحقيق أهدافها.[1]

يجمع المختصون في الدراسات الإقليمية، على أن أهم إسهام ضمن مقاربات تحليل النظم الإقليمية، هي تلك التي قدمها (لويس كانتوري Louis Cantori) و(ستيفن شبيغل Steven Spiegel) ، اللذان قدما جوانب تحليلية تحيط بأهم المظاهر المميزة للتفاعلات الإقليمية وعبر الإقليمية، وتتمثل هذه الجوانب، من خلال تقسيم النظام الإقليمي إلى قطاعات:

1- **القطاع المحوري:** يضم الفواعل الذين يحددون توجهات النظام ويتحكمون في تفاعلاته، وتختلف النظم الإقليمية في درجة انسجام الفواعل الأساسية، فقد يكون هناك انقسام يتحدد على إثره طبيعة النظام، كأن يكون أحاديا أو ثنائيا، من حيث امتلاك القوة والقدرة على استخدامها في توجيه النظام، كما يقسم القطاع المحوري إلى:

أ- **دول القلب:** تمثل محور التفاعلات السياسية وتشارك في أكبر تفاعلات الإقليم، كفرنسا وألمانيا داخل النظام الإقليمي الأوربي، أو الصين والهند واليابان داخل نظام جنوب شرق آسيا.

ب- **نظام التغلغل:** ويقصد به نفوذ الدول الخارجة عن النظام الإقليمي، التي تمارس ضغطا عليه ككل أو على إحدى وحداته ، كالتغلغل الأمريكي في النظام الشرق الأوسطي.

جـ- **المساوم:** هو الفاعل الثاني في النظم المعرضة للهيمنة، والمساومون دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفعالية مع الدول المهيمنة أو الدول الطامحة للهيمنة، كالدور الإسرائيلي.

د- **الموازن:** هو الفاعل الذي يعتبر من القوى الفاعلة في الإقليم، ويعهد له بمهام الوساطة عند حدوث النزاعات، ويبرز الدور التركي في النزاعات شرق أوسطية، خاصة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.[2]

يضاف إلى الأسس الهيكلية لتحليل النظام الإقليمي، ما جاء به كتاب (دفيد مورسDavid Mors)، بعنوان: "تصور الردع الإقليمي وإستراتيجية الردع"، حيث ميز بين ثلاثة فواعل ضمن الدول المشكلة للقطاع المركزي، وقد قسمها إلى نوعين:

---

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص ص 65،66.

[2] عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية- العربية وتطور النظام الإقليمي**، (الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع ،2000)، ص 80.

- **المهيمن الإقليمي:** وهو ما يعرف عند البعض بالدول الأصل أو المرجع، التي تقود النظام الإقليمي سواء سياسيا أو اقتصاديا أو قيميا، مثل: ألمانيا وفرنسا في الاتحاد الأوربي.

- **المتطلع للهيمنة:** أي الدولة التي تمتلك بعض عناصر القوة، والتي تستغلها بمساعدة تحالفات داخلية أو خارجية، لتتحول إلى قطب مهيمن في الإقليم، كالصين في نظام جنوب شرق آسيا.

2- القطاع الطرفي: نجد كلا من (كنتوري وشبيغل)، أعطيا لعامل التجانس الفصل بين مركز النظام وأطرافه، ويضم القطاع الطرفي الدول التي لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الإقليمي، وما يربطها بالنظام هو العامل الجغرافي وحده.[1]

- **التكوين المتبادل (التفاعل ما بين البنية والفاعل):** تدخل الدراسات البنائية والنقدية ضمن هذا المستوى، خاصة منها دراسات (جيدنز Giddens) و(بيتر كاتسنشتاين Peter Katzeinstein) و(باري بوزان Barry Buzan)، حيث رأى هذا الأخير، في كتابه "الناس والدول والخوف"، أن الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين: توزيع القدرات بين الفواعل المركزية، ونسيج الصداقة والعداوة بين الدول.

جاء كتاب "الأقاليم والقوة: هيكلية الأقاليم"، لكل من (أولي ويفر Olé Weaver) و(باري بوزان Barry Buzan) ، لإخضاع مفهوم النظام الإقليمي للتصورات البنائية، من خلال اقتراح مفهوم (المركب الأمني الإقليمي)، الذي يعني وفقه: "تحقق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة إقليمية معينة، حيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للانفصال، عن أمن بقية الدول الداخلة في الإقليم."[2]

قسم كل من (بوزان Buzan) و(ويفر Weaver)، العالم إلى 11 مركبا أمنيا، وجاء التقسيم في إطار مجموعات، نسبة إلى عدد القوى المتواجدة فيها، وأهم الأقاليم القريبة من تحقيق المركب الأمني الإقليمي، كل من إقليم شمال أمريكا، أوربا جنوب شرق آسيا، حيث لعبت القوى الكبرى دورا أساسيا لتشكل الأقاليم الثلاثة.

هنالك ثلاثة أشكال للمركب الأمني الإقليمي، تتمثل في:

- **المركب الأمني الإقليمي المعياري:** تقارب بنيته البنية الوستفالية الفوضوية، القائمة على وجود أكثر من قوة، إضافة إلى أهمية الأجندة الأمنية العسكرية والسياسية، يعرف هذا النظام تواجد قوتين قطبيتين أو أكثر، كإيران والسعودية في النظام الإقليمي الخليجي، والهند وباكستان في جنوب آسيا، ويكون أحادي القطبية عند تواجد قوة عالمية داخله، كإقليم شمال أمريكا، فالمميزات الأساسية لهذا المركب تحدد داخليا وفق التفاعلات

---

[1] محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مرجع سابق، ص 59.

[2] Michelle pace, op.cit, p23.

الإقليمية، وخارجيا من خلال تدخل القوى العالمية، أما عن تحليل بنية المركب المعياري وفق نموذج الصداقة والعداوة، فنجد هذا المركب يتسم بسياسة الأحلاف ونظام توازن القوى.

– **المركب الأمني الإقليمي المركزي:** سمي بالمركزي لتواجد القوة العالمية داخله، بحيث تكون الدول المنتمية للإقليم تابعة له، كما هو حال النظام الإقليمي لشمال أمريكا حاليا، والنظام الإقليمي لشرق أوربا خلال فترة الحرب الباردة، لما كان تابعا كليا للاتحاد السوفيتي.

– **المركب الأمني المؤسساتي:** يختلف عن المركبين السابقين، لأن التبعية فيه تكون لسلطة المؤسسة الإقليمية بدلا من القوة، كما هو شأن النموذج الأوربي.[1]

* **عناصر تحديد النظام الإقليمي:** يقوم التحليل البنائي على العناصر التالية لتحديد النظام الإقليمي:

– **الهوية الإقليمية:** تشير إلى الشعور الجماعي القائم على نحن، أو الحس الجماعي المشترك من خلال الأصول العرقية، التاريخ، اللغة، الدين، العادات والبنية الاقتصادية والسياسية المشتركة.

– **الوعي الإقليمي:** يبنى على أسس اللغة والخطاب، مما يخلق إدراكا مشتركا بالانتماء إلى جماعة معينة.

– **الأقلمة:** عملية تفاعل إقليمي مرتكزة على الحدود الإقليمية، بحيث يصبح للعامل الجغرافي أهمية خاصة.[2]

– **العلاقة بين النظام العالمي والنظام الإقليمي:** تقوم المناظرات السائدة في دراسة النظم الدولية على فرضيتين أساسيتين، الفرضية الأولى تعنى بتفكيك النظام العالمي إلى نظم فرعية متميزة، والثانية على تجميع الدول في نظم إقليمية توجهها دولة قائدة، وقد أكدت مدرسة النظم الإقليمية إلى أن العلاقة ما بين النظامين الإقليمي والدولي هي أكثر من علاقة ذات اتجاه واحد وتأثير نظام على الآخر دون حدوث العكس.[3]

غير أن دراسة السياسة العالمية ساد فيها تقليد بحثي، يقوم على اعتبار العلاقة ما بين النظم الإقليمية والدولية، في الفترات السابقة على أنها علاقة تبعية، وتعد دراسة (اوران يونغ Oran R. Young) –حول نموذجي التواصل والانقطاع بين النظم الدولية والإقليمية– رائدة في تحليل العلاقة ما بين النظامين، بحيث يشير التواصل إلى انسجام ما بين مصالح القوى الإقليمية والعالمية، والانقطاع إلى اختلاف في تلك المصالح وحتى في النظرة لطبيعة النظام العالمي، فقد تكون نظرة القوة العالمية قائمة على الحفاظ على الأحادية، في حين تطمح النظم الإقليمية إلى نظام متعدد الأقطاب.

---

[1] Amitav acharya, The emerging regional architecture of world politics, World politics, Vol59 n59, july 2007, p p 630,631.

[2] Barry Buzan and ole weaver, Region and powers: the structure of international security, New York: Cambridge university, 2003, p55.

[3] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص 15.

أما (هانس مورغانثو Hans Morgenthau)، فبحث في علاقة الانقطاع بين القوى الإقليمية والعالمية في إشارة له في كتابه الشهير: "السياسة بين الأمم"، عندما اعتبر أن النظام ثنائي القطبية سيفرز يوما ما نظاما متعدد الأقطاب، وذلك عند انخفاض درجة استقطاب القوى العالمية للقوى الإقليمية الداخلة في التكتلات التابعة لها، وقد ظهر ذلك جليا مع بروز قوى إقليمية في أهم النظم الإقليمية التي كانت تتميز بالتواصل مع القوة العالمية في فترة الثنائية القطبية، وهو النظام الأوربي ببروز ألمانيا وفرنسا ومناداتهما بنظام متعدد الأقطاب.[1]

أكد (جوزيف ناي Joseph S.Nye)، على النقطة نفسها، لكن بنظرة تحليلية معاصرة تقوم على إعطاء إفرازات العولمة أهمية كبيرة في التحليل، بحيث اعتبر العولمة شبكة معقدة من الخيوط تتركز الولايات المتحدة في قلبها، في حين تتواجد باقي الدول الإقليمية القائدة في مراكز متفرعة عن الكل، وأي ضعف في المركز يؤدي إلى تقوي المراكز المتفرعة والعكس صحيح.[2]

أسهم (اندرو سكوت Andrew Scott) في هذا المجال، حيث لاحظ أن التطورات التي تطرأ على واقع النظم الإقليمية، يكون لها تأثيراتها وانعكاساتها على ما يجري في النظام الدولي، وقدم ثلاث ملاحظات بهذا الشأن:

- أن النظم الدولية تختلف من حيث مركزية اتخاذ القرارات فيها.

- درجة الاعتماد المتبادل ما بين نظام فرعي والنظام العالمي، قد تكون لها نتائج مؤثرة تصل إلى انهيار النظام العالمي، إذا كان النظام الفرعي مسيطرا.

- قد تكون للنظم الإقليمية القدرة على التأثير في النظام العالمي في فترات زمنية معينة.[3]

المبحث الثاني: نظرية الدور كإطار لتحليل السياسة الإقليمية الإيرانية

في هذا المبحث، سوف يتم التطرق إلى الأصول النفسية والاجتماعية لمفهوم الدور ومنطلقاته النظرية وأهم المفاهيم المرتبطة به، بحيث سيتم التعرض للأدبيات المتعلقة بهذه النظرية، مما يساعد على استيعاب المنهجية الفكرية والقدرة على التوظيف الجيد في تحليل الأدوار الإقليمية.

---

[1] هانس مورغانثو، **السياسة بين الأمم**، ترجمة خيري حماد، (مصر: دار القومية للنشر والطباعة، 1969)، ص 189.

[2] جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الطبعة الأولى، (السعودية: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 173.

[3] محمد السعيد **إدريس تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص117.

المطلب الأول: مفهوم نظرية الدور وتطورها

لقد ظل مفهوم الدور غامضا ومتصلا بالدراسات النفسية والاجتماعية، وعرف أيضا تباينا في الرؤى المفاهيمية، شأنه شأن مختلف المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية، بدليل اختلاف وتعدد التعاريف المعطاة لهذا المفهوم، فهناك:

– **تعريف (مورينو** Moreno**)**: "يمثل الدور تجربة خارجية بين الأفراد، تعرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي، الدور هو تصرف مزدوج، فهو منبه وفي نفس الوقت استجابة، وبذلك نحدد تعريفين متتابعين لدى الفرد، إذ أن إدراك الدور يعني تعيين المنبه والإجابة عليه".[1]

– **تعريف (بيدل** Biddle**)**: "الدور قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة بسلوكيات شخص، أو مكانة اجتماعية."[2]

– أما المعجم الحديث للتحليل السياسي، فيعطي تعريفا لمفهوم للدور: "باعتباره أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، ويميل الدور غالبا عن الوضع، بحيث أن الوضع يصف المواقف الاجتماعية النسبية، في حيث أن الدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، ويكسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية."[3]

– **تعريف (رالف لينتون** Ralf Linton**)**: "الدور مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة، ويحتوي على مواقف وقيم وسلوكيات محددة من طرف المجتمع، لكل فرد يشغل مكانة اجتماعية."

إن (رالف لينتون Ralf Linton) يركز على الحقوق والواجبات، أي على التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة ضمن هيكل اجتماعي أو نظام اجتماعي، بحيث يرى أن الوضع الاجتماعي هو مجموعة الحقوق والواجبات.[4]

– **تعريف (ساربين** Sarbin**)**: " الدور نموذج ناتج عن أعمال تعلم، أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية."

[1] السيد علي شتا، **نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع**، (القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2003)، ص 34.

[2] ميشال مان، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة عادل مختار الهواري، وسعد عبد العزيز مصلوح، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص 612.

[3] جيوفر روبرت واليستري ادوارد، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة سمير عبد الرحيم الجبلي، الطبعة الأولى، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص 399.

[4] ميشال مان، مرجع سابق، ص 613.

- **تعريف (تالكوت بارسونز Parsons talcott)** : "يمثل الدور قطاعا من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم، التي تحكم هذا التفاعل مع دور أو عدة أدوار، تشكل مجموعة من التفاعلات و السلوكيات المتكاملة."

من خلال اختلاف التعاريف، يمكن القيام بترتيبها ضمن ثلاث مستويات رئيسية:

- **على مستوى الشخص:** يمثل الدور في هذا المستوى سلوكا اتجاه الآخرين، وعادة اجتماعية للفرد، كما يحافظ على علاقة متينة بين الفرد وذاته.

- **على المستوى الجماعي:** يمثل الدور نموذجا من التصرف المحدد لكل الأشخاص الذين يشغلون نفس الوضعية، فالدور يحدد الضوابط والقيم الاجتماعية والثقافية.

- **على المستوى التفاعلي بين الأشخاص:** يظهر الدور هنا تصرفات أو نماذج من السلوك المتبادل، في تسلسلات تفاعلية، إجابة على توقعات الآخرين بالنسبة إلى حالة محددة.

إن مفهوم الدور يمكن أن يستعمل بطريقتين، اجتماعية ونفسية، ومع ذلك حاول بعض الدارسين تحقيق نوع من التأليف بين المظاهر المختلفة للدور، وهي المحاولات التي أنتجت ما اصطلح على تسميته في العلوم الاجتماعية بنظرية الدور Role Theory، بحيث يصف (بروس بيدل Bruce Biddle) نظرية الدور: "بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة، ومع عمليات متنوعة يفترض أن تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها."

إذن يتحدد الدور وفقا لعلاقة تفاعلية بين ثلاث معطيات رئيسية وهي:

- **المعطيات الاجتماعية:** وتتمثل في البناء الاجتماعي بكل ما تحوية من وحدات تكوين المكانة الاجتماعية.

- **المعطيات الانثروبولوجية:** وتتمثل في مجموع الحقوق والواجبات الخاصة بكل مكانة، والتي تدل على ثقافة معينة ، وتشمل هذه الأخيرة كل المعارف والعقائد والأخلاق والعادات والفنون.

- **المعطيات النفسية:** يحتوي الدور على معطيات نفسية، لأن التعبير على الدور دال على شخصية صاحبه.[1]

---

[1] بن عباش حورية، **صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة**، رسالة ماجستير في علم النفس الصناعي، معهد علم النفس، جامعة قسنطينة،1995، ص ص 19،20.

نظرية الدور توصف بأنها تنبؤية، لأنها تقوم على الافتراض القائل أنه إذا كان لنا معلومات حول توقعات الدور لمكانة محددة، فيمكن التنبؤ بسلوك الآخرين(الأشخاص) المحتلين لتلك المكانة، وتقوم نظرية الدور على افتراضات أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

– يمضي الناس قسطا كبيرا من حياتهم في المشاركة كأعضاء ضمن مجموعات وتنظيمات.

– يحتل الناس ضمن هذه المجموعات والتنظيمات مكانة متميزة.

– كل مكانة تقتضي دورا، يعتبر كمنظومة من الوظائف يقوم بها الفرد ضمن الجماعة .

– تشكل الجماعة أو المجموعات وتحدد غالبا توقعات الدور، كمعايير تحدد المكافآت الناتجة عن الأداء الناتج للأدوار، والعقوبات الناتجة عن الفشل في أداء الأدوار.

– يتقبل الأفراد أدوارهم ويؤدونها وفقا لمعايير محددة، فنظرية الدور تفترض أن الأشخاص يعملون على مطابقة أدائهم مع المعايير المرتبطة بأدوارهم.[1]

أما (بروس بيدل Bruce Biddle) ، فقد حدد خمسة مداخل ضمن نظرية الدور وهي:

– **نظرية الدور الوظيفية:** تركز عموما على السلوكيات المميزة للأشخاص الذين يحتلون مكانة اجتماعية، ضمن نظام اجتماعي مستقر، فالأدوار تفهم هنا على أنها التوقعات المعيارية المشتركة، التي تصف وتفسر تلك السلوكيات، ويفترض على الفواعل في النظام الاجتماعي، أن يتعلموا تلك المعايير ويطابقوا سلوكهم مع تلك المعايير.[2]

– **نظرية الدور التفاعلية الرمزية:** تعد هذه النظرية المدخل المعاكس للوظيفية، فقد انبثقت من تفسير التفاعلية الرمزية عند (جورج هربرت ميد George H. Mead) ، والتي تتحول فيها بؤرة الاهتمام من التوقعات المعيارية في ثقافة ما، إلى العمليات التي يمارس الناس من خلالها أدوارهم، وينفذون بها الأجزاء التي تخصهم.

– **نظرية الدور البنيوية:** في هذه النظرية يولى اهتمام قليل للمعايير أو التوقعات الأخرى للسلوك، كما لا يعطى كذلك اهتمام كبير بمدى قدرة الفرد على التحرر من القيود التي تفرضها منظومة القيم والمعايير

[1] Stephan G.walker, role theory and foreign policy analysis, Duke, university, duke press policy studies,1987, p3.

[2] بن عباش حورية، مرجع سابق، ص 31.

الثقافية، بل يتركز الاهتمام هنا حول البنى الاجتماعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج السلوك(الأدوار).[1]

– **نظرية الدور التنظيمية:** تهتم بدراسة الأدوار في التنظيمات الرسمية، وساهمت في تطوير نمط جديد من التفكير في نظرية الدور يركز على النظم الاجتماعية، فالأدوار في مثل هذه التنظيمات محددة بالوضعيات الاجتماعية (المكانة)، وتكون موجهة بالتوقعات المعيارية، ولكن المعايير تختلف بين الأفراد، ويمكن أن تكون انعكاسا لكل من مطالب التنظيمات الرسمية وضغوطات المجموعات غير الرسمية.

– **نظرية الدور المعرفية:** تركز على العلاقة بين توقعات الدور والسلوك، ويولى الاهتمام في نظرية الدور المعرفية، للظروف الاجتماعية التي تؤثر في تحديد التوقعات وتقنية قياس التوقعات وأثر التوقعات على السلوك الاجتماعي.

اهتم العديد من منظري هذه النظرية، بالطريقة التي يدرك بها الأشخاص توقعات الآخرين، وبأثر تلك الادراكات على سلوك الشخص، والمقصود بتوقعات الدور؛ الأفعال المتوقعة من ذلك الذي يحتل مكانة معينة، ولتوقعات الدور مصدرين هما:

– معتقدات وتصورات الفاعل التي يحملها حول ما تتطلبه المكانة التي يحتلها.

– المعتقدات والتصورات التي يحملها الآخرون حول ما تتطلبه المكانة التي يحملها ذلك الشخص.

يقدم لنا (ألبورت Allport) نموذجا يمثل فيه خصائص الدور ويحدد مكانة الشخصية والسياق الاجتماعي من خلال:

– **توقع الدور:** هو ما تقرره الثقافة من مواصفات لكل دور من الأدوار الاجتماعية، فهي تقرر مسبقا ما هو متوقع من كل فرد يشغل مكانة معينة في النظام الاجتماعي، ليسلك الدور كما هو محدد.

– **تصور الدور:** وهو كما يتصوره الفرد الذي يشغل مركزا أو مكانة معينة، فالفرد لا يستطيع تأدية دوره إلا في إطار توقعاته عن نفسه، إلى جانب ما هو متوقع منه من قبل منظومة القيم، وكثيرا ما ينشأ نوع من الغموض، نتيجة للتداخل بين تصور الدور والدور المتوقع، بينما تتدخل عوامل الفرد المزاجية في طبع هذا التصور بطابع خاص، فينشأ شكل من أشكال صراع الدور.

– **تقبل الدور أو رفضه:** في كثير من الأحيان، يجد أفراد المجتمع أدوارهم الاجتماعية جاهزة ومحددة من قبل، بحكم سنهم أو جنسهم أو طبقتهم الاجتماعية أو بحكم المهنة التي يزاولونها، وهنا قد يتقبل الفرد الدور

---

[1] ميشال مان، مرجع سابق، ص 613.

الذي يفرضه عليه وضعه الاجتماعي وقد يرفضه، كما يمكنه تقبل تصوره لدوره ولكنه يرفض بالمقابل التوقعات التي تنتظر منه.

–**أداء الدور:** وهو الأسلوب الذي يسلك به الفرد دوره، ويمكن أن يختلف هذا الأسلوب مع ما هو متوقع، وقد يتطابق مع ما هو متوقع.[1]

تطرح نظرية الدور مصطلحات أخرى، في دراسة تحليل الأدوار الإقليمية، ومن أهمها نجد:

– **صراع الأدوار:** يعرف على أنه التنافس الظاهر لاثنين أو أكثر من التوقعات لسلوك الفرد، في مثل هذه الحالة يعرف الفرد والنظام اضطرابا، ويعمل الفرد في هذه الحالة، على حل المشكل بتكييف بعض أشكال السلوك، ويعد صراع الأدوار من بين عديد الظروف البنيوية التي تسبب المشاكل في النظام الاجتماعي.

– **تطور الدور:** مرتبط بتصورات الفواعل لأدوارهم وأدوار بقية الفواعل، كما يكون لتغير إدراكات الفواعل لأدوارهم أثر كبير في تطورها.

– **تغير الدور:** يكون له دلالة من خلال الضوابط والتعديلات التي يدخلها الفاعلون لتحقيق أدوار جديدة، فالأفراد بحكم امتلاكهم لخبرات سابقة وخلفيات ومهارات، يمكنهم أن يوظفوها لتدعيم توقعات أدوارهم المحددة سلفا.[2]

المطلب الثاني: نظرية الدور في التحليل السياسي

إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي وسيكولوجي بالدرجة الأولى، وهو أمر يتعلق بالفرد، لذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو حقل السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة دول ووحدات، يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، وباعتبار أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة ونموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام، بحيث أن كل دور وكل وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى.[3]

---

[1] بن عباش حورية، مرجع سابق، ص ص 21-23.

[2] Damma –lynch.k, revising role theory: asociocognitive perspective, Paper presented at the annual meeting of the american sociological association, Montreal convention centre, Montreal, Quebec, Canada online, pdf, on 12/02/2011, in: http//www.allacademic.com/meta/p103175-index.html.

[3] صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، الطبعة الأولى، (بغداد: منشورات جامعة بغداد، 1986)، ص 81.

يتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة، أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكن أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي.[1]

لذلك فإن تعريف وتحديد الدور القومي للدولة يمر عبر مراحل:

– مرحلة استكشاف الموقف.

– مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.

– مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف.

من خلال هذه المراحل، نلاحظ أن نظرية الدور بدأت تقدم حلولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية، وتفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين.[2]

عندما يرتبط مفهوم الدور بسلوك الوحدات القومية سيتسم بعدة خصائص:

– لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع القرار لهذا الدور، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما بدور دولته ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق للسلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة.

– إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، لكنه يشمل بالإضافة إلى ذلك، تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، وخاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون.

– من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، وهذا الوضع هو الأكثر شيوعا.

– يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي، ودورا آخر على المستوى الإقليمي.[3]

كان لدراسة الأدوار الإقليمية الاهتمام الكبير، بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية، وبروز أحداث على الساحة الدولية، أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية، فيما يخص التأثير على مجرى

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، (بيروت: دار الجيل، 2001)، ص 48 .

[2] هاني الياس الحديثي، مرجع سابق، ص 43.

[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 49،50.

الأحداث، وانفرادها في التحكم في التفاعلات والعلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها، مع العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجية عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية، دون إرادة الأطراف الإقليمية الفاعلة.

الواقع كما يقول (دفيد مايرز David J. Meyers)، أن الانخفاض في قدرة الدول الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة حول كوكب الأرض، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلعات للهيمنة، ظلت مكبوتة منذ أمد طويل داخل ساحات جيوسياسية محلية.

إن توزيع القوة في النظام العالمي الذي يتشكل الآن، والاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب، زاد من التنافس على النفوذ من جانب العديد من الأقطاب الإقليمية القائمة والمحتملة، وسعي كل قطب في إنشاء أو وضع حدود للإقليم الخاص به، وإحدى جوانب هذه المحاولة رسم خطوط فاصلة جديدة على يد القوى الإقليمية، وهكذا فإن دولا كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد، فهي تريد صياغة مكانة جديدة على المسرح الجيوستراتيجي المتغير، ونتيجة هذه المحاولات، هي زيادة درجة إقليمية لدور تلك الدول، وسواء لعبت الدول المهيمنة المحتملة أو القوى الإقليمية المحورية دورا تجميعيا أو تفريقيا، فإنها سوف تبعث دائما ديناميكية جديدة في عملية التوجه الإقليمي حيثما ظهرت.[1]

يصطلح على السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية، التي تنتمي إليها أو المجاورة لها بـ "السياسة الإقليمية" Régional Policy، ويمكن أن تعرف على أنها: "السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من وحدات سياسية، والتي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة، ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات والمحددات الإقليمية، وضمن إطار التفاعل الإقليمي."

من خلال التعريف يمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين:

– **المستوى الأول:** هو السلوك الصادر عن مجموع وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما، سواء داخل الإقليم أو خارجه، معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي.

– **المستوى الثاني:** هو سياسة الجزء اتجاه الكل، أو بعبارة أخرى سياسة دولة ما إزاء الإقليم، حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول ومبادئها وأهدافها، وطبيعة كل المتغيرات المؤثرة في

[1] ناصيف يوسف حتي، **الإقليمية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة**، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص ص 262،263.

الموقف، وهنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبادئ والأهداف، فضلا عن اختلاف الإرادات والقدرات.[1]

على اعتبار أن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث تركيب المصالح والأهداف واختلافها في التكوين والقدرات المادية والمجتمعية، ومن بين ذلك الموقع الجيوبوليتيكي، فإنها تختلف بالتالي في سلوكها السياسي الخارجي، بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو غير ذلك.

حسب نموذج (دفيد مايرز David J. Meyers) لدراسة الهيمنة الإقليمية، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الفواعل داخل القطاع المركزي، وذلك تبعا للاختلاف في طبيعة الأدوار التي تضطلع بها كل دولة في القطاع خصوصا، وفي النظام الإقليمي عموما، والتي تعد انعكاسا لاختلاف طبيعة السياسة الإقليمية، التي تتبع كل دولة من دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي.[2]

يصنف (مايرز Meyers) أدوار تلك الفواعل على النحو التالي:

– **المهيمن الإقليمي (المتطلع إلى الهيمنة):** هو دولة أو دول، تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية، للسيطرة على النظام الإقليمي، والدولة تأخذ دور المهيمن عندما تكون القوة الكبرى الوحيدة في إقليمها، وعندما يضم الإقليم أكثر من قوة كبرى واحدة، لا يمكن اعتبار تلك الدولة مهيمنة.

– **المهيمن المحتمل:** هو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على إقليم مستقبلا، وذلك بالتغلب على جيرانها من القوى الإقليمية الكبرى، ورغم ذلك ومثلما يلاحظ (جون ميرشايمر John Mearsheimer)، فالهيمنة نادرة، بالنظر لكون تكلفة التوسع غالبا ما تتعدى المكاسب والفوائد قبل تحقيق السيطرة، نتيجة لذلك فإن المهيمنين المحتملين يبحثون فقط عن تحقيق السيطرة عندما تكون التكاليف المتوقعة منخفضة.[3]

يفترض (هولستي K.J Holsti)، من خلال تحليله لنظرية الدور، أن الدولة الطامحة لنفوذ إقليمي خاص تمتلك إدراكا قويا بنفسها كقيادة إقليمية، ويختلف وضع الدولة المهيمنة طبعا باختلاف الإقليم الذي تنتمي إليه وخصائصه، فهذه الخصائص تحكم إلى درجة كبيرة دور تلك الدولة المهيمنة أو الطامحة إلى الهيمنة، كما يتوقف الدور أيضا على خصائص القوة المهيمنة نفسها، وعلى وجود قوة مهيمنة أو أكثر في النظام، فالعلاقة نسبية بين الإقليم وخصائصه من ناحية، ومكانة الدولة المهيمنة أو المتطلعة إلى الهيمنة من ناحية أخرى.

---

[1] هاني الياس الحديثي، مرجع سابق، ص 12.

[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، ص 58.

[3] Paul h, b Godwin, china as regional hegemon?, on 12/03/2011, in: http://community.middlebury.edu/scs/docs/godwin.%20china%20as%20regional%2hegmon.pdf.

- **المساوم:** هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمية المعرضة للهيمنة، والمساومون هم دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، ويكون في مقدرة كل مساوم جعل نفقات ممارسة نفوذ الهيمنة باهظة، أو على الأقل يمتلك المساومون قدرة كافية على تحدي القوة المادية والعسكرية والمعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة.

لكن المساومين لا يكونون على درجة واحدة، في حالة وجود أكثر من مساوم داخل النظام، إذ هنالك مساوم أول ومساوم ثاني، والتوافق في مناوئة المهيمن لا يعني بالضرورة وجود تنسيق بين المساومين، لكن في حالة وجود مثل ذلك التوافق، ستكون الأوضاع أكثر صعوبة بالنسبة للمهيمن أو المتطلع للهيمنة، أين ستكون نفقات الهيمنة مرشحة للارتفاع.

- **الموازن:** قد تكون دولة أو عدد من الدول، التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، قد لا تقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة، لكنها من منظور الدور، تقوم بمهام مختلفة داخل النظام، فهي في الغالب محايدة في الصراعات بين المهيمن أو المتطلع للهيمنة من جهة، والدولة أو الدول المساومة من جهة أخرى، فهي قوة موازنة بين الطرفين، وغالبا ما يعهد لها بمهام الوساطة في النظام، كما أنها عرضة لإغراء مستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف، ويتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدول الموازنة، ومدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة.[1]

في ضوء ما تقدم، يأتي الدور الإقليمي في سياق مرتبة الدولة ومنزلتها في تصاعد الطبقات الإقليمية، ذلك أن تنوع مراتب القوة السياسية يسمح بوجود الدوائر الإقليمية المتتابعة في داخل النظام الإقليمي، بحيث يعبر هذا الأخير من حيث الواقع عن نوع من التصاعد القيادي ليصل إلى القمة، حيث تتمركز الدولة القائد.[2]

لكن النظام الإقليمي لا يقتصر فقط على دراسة القطاع المركزي، بل أن هنالك القطاع الطرفي أين تثار حول مسألة تعيينه وتحديده، نفس العناصر التي تثار بخصوص تعيين حدود النظام، ففي حين يعطي كل من (لويس كانتوري Louis Cantori) و(ستيفن شبيغل Steven Spiegel)، الأولوية لعامل التجانس للفصل بين مركز النظام وأطرافه، فإن (ديفيد مايرز David J. Meyers) يعطي الأولوية لبنية القوة، إذ يرى أن الدول الطرفية هي أقل من المساومين والموازنين، فقوتهم أقل من أن تدفعهم لتحدي القوة المهيمنة.[3]

يحدد (فريدريك بيرسون Frederick Pearson) ثلاث مستويات للتفاعل داخل النظام الإقليمي، يمكن من خلالها فرز دول القلب عن دول النظام، وهذه المستويات هي:

---

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص ص 58،59.

[2] هاني الياس الحديثي، مرجع سابق، ص47.

[3] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص61.

– **النزاع:** مدى تجاوب الدولة مع النزاع الرئيسي المثار داخل النظام.

– **المشاركة:** مدى مشاركة الدولة في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع أعضاء النظام.

– **المساعدة:** مدى تجاوب الدولة مع القضايا المثارة، وتقديم المساعدات اللازمة في وقت الحاجة، أي مدى تحمل الدولة لمسؤولية النظام وقضاياه.

هذه المستويات، تفسر الكثير من عمليات الحراك أو التغيير في المواقع التي تحدث داخل النظم الإقليمية، من خلال تحول موقع الدول من القلب إلى الأطراف والعكس، وهذه العملية من أهم أنماط التفاعلات التي تحدث داخل النظم.[1]

بالنظر لإمكانية التحول في مواقع الدول من مركز النظام إلى هامشه أو العكس، فإنه من الطبيعي الذهاب إلى أن حركة تبادل الأدوار ممكنة، حيث تنتقل القوى في أداء أدوارها من مرتبة إلى أخرى، تبعا لاختلاف عناصر القوة في الزمن، وتأثيرها في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية.

يمكن تتبع مقومات وعناصر قوة الدولة التي تؤثر في طبيعة الدور من خلال:

– **المتغيرات الجغرافية:** فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، والتي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، وتأثيرها سلبا أو إيجابا في قوة الدولة.

– **الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية:** التي تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي، الذي يمكنها من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلا عن كونه يؤثر في تطويرها لقدرتها العسكرية والتي تتضمن تدريب القوات وتحديثها، وقدرتها على دخول سباق التسلح أو دخول الحرب.

– **المتغيرات المجتمعية:** وما يتصل بها من قيم ثقافية وعادات اجتماعية وتجارب تاريخية، تؤثر في تكوين الرأي العام والجماعات الضاغطة.[2]

إن امتلاك الدولة لمثل تلك الإرادة في القيادة ولعب دور فاعل في محيطها الدولي على العموم، أو في حدود نطاقها الإقليمي على الخصوص، يرتبط كما يرى (هولستي Holsti) بإدراك تلك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية، ويكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات وإدراكات صناع القرار، لما تتوفر عليه وحدتهم من

---

[1] هاني الياس الحديثي، مرجع سابق، ص 48.

[2] تموثي دن، **الواقعية**، في كتاب: **عولمة السياسة العالمية**، الطبعة الأولى، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص ص 241،242.

عناصر القوة، وطبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر، ونوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة، وكنتيجة لذلك يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية، هي:

– تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي: ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ، ودرجة النفوذ الذي تتمتع بها الوحدة، فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، وفي كل مستوى يقدم تصورا لدرجة النفوذ المتوقعة.

– تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، وتتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية (ومن ذلك دور الوساطة الدولية)، أو دوافع صراعية (ومن ذلك المعادي للاستعمار).

– توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي، نتيجة أداء وظيفة ما في النسق، فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي، وأدوار أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن.[1]

الدور الذي تمارسه قوة إقليمية ما، يختلف في تأثيره تبعا لعاملين رئيسيين:

– القدرات الذاتية المادية والمجتمعية التي يرتكز عليها السلوك السياسي الخارجي لتلك القوة، وهو الأمر الذي يحدد أداءها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتبعا لذلك يتحدد فعلها ومدى تأثيرها في القوى الإقليمية الأخرى قوة أو ضعفا، بحسب طبيعة القدرات التي تمتلكها.

– العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية ما والقوى الدولية التي تستند إليها، وفقا للمصالح المشتركة وفي مثل هذه الحالة، فإن القوة الإقليمية وهي تدخل في صراع مع قوة إقليمية أخرى، إنما تواجه في الواقع ثقل هذه القوة، مضافا إليها ثقل القوة الدولية التي تستند إليها القوة الإقليمية الأولى، الأمر الذي يدفع بهذه القوة إلى الاعتماد على دعم قوة خارجية، لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي.[2]

إن الدور الإقليمي لدولة ما أو سياستها الإقليمية، يرتبط بأهداف وتوجهات السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل، فالدور الإقليمي يعبر عن تصور صانع السياسة الخارجية لمكانة وحدته في محيطها الإقليمي، وطبيعة علاقتها بالدول والقوى الإقليمية المجاورة، ومن خلالها تتحدد طبيعة السياسة الإقليمية المتبعة.

من المواضيع الهامة الأخرى والمعقدة، التي تفرضها دراسة الأدوار الإقليمية، نجد دراسة مسألة الاستمرار والتغير في طبيعة الأدوار المنوطة بالقوى الإقليمية، فقد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 48،49.

[2] هاني الياس الحديثي، مرجع سابق، ص 48.

لمعطيات متعددة، تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغير في قيم النظام السياسي وإدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية ولقدرات وحدته وقدرات الوحدات الإقليمية المنافسة، أو بسبب تأثير عوامل خارجية، تتعلق بتغير موازين القوى دوليا، وما ينجر عنها من تغير في هيكلية النظام الدولي، ومدى تأثيره على تحالفات القوى الإقليمية، مع قوى كبرى خارج النظام الإقليمي.[1]

يمكن الاستعانة بنموذج قدمه (تشارلز هرمان Charles Herman) لدراسة أشكال التغير التي تحدث في السياسة الخارجية، حيث ميز في هذا الصدد بين أربعة أشكال من التغير وهي:

– **التغير التكيفي:** ويقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع الاستمرار في بقاء أهداف السياسة وأدواتها كما هي.

– **التغير البرنامجي:** وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، وليس عن طريق القوة العسكرية، مع استمرار الأهداف.

– **التغير في الأهداف:** ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية، وليس مجرد تغير الأدوات.

– **التغير في توجهات السياسة الخارجية:** إذ ينصرف إلى التغير في التوجه العام للسياسة الخارجية، بما في ذلك تغير الأدوات والاستراتيجيات والأهداف.

يعتبر (هيرمان Herman) أن الشكل الأول من التغير لا يعد تغيرا، وأن الأشكال الثلاثة الأخرى، هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية.[2]

خلاصة الفصل الأول:

الدور مرتبط أساسا بحجم ما تملكه الدولة من إمكانات ومقدرات –هي من تشكل عناصر القوة أو الضعف– حسب نظرية الدور، وبما أن الدراسة تهتم بالمكانة الإقليمية لإيران في محيطها الإقليمي، وما يرتبط بها من مقومات وأهداف وتصورات صانعي القرار، لنوعية الدور الذي يمكن أن تضطلع به بلادهم، لذا لابد من الإطلاع على محددات الدور، وأهم عناصره المادية (الجانب الجغرافي والموقع الاستراتيجي والموارد طبيعية وتنوع الأقاليم النباتية والزراعية)، والعناصر غير المادية (المقومات المجتمعية التي تعكس بنية البيئة الداخلية للدولة، بما تحويه من مجموعات سكانية وقوميات وديانات وقيم اجتماعية وثقافية وحضارية وتاريخية)، التي تؤثر على طبيعة الخيارات الموجهة للسياسة الخارجية الإيرانية.

[1] محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، ص13.

[2] بدر عبد العاطي، **"أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، جويلية 2003، ص11.

كما أن نظرية النظام الإقليمي تغطي الدراسة، من خلال محاولة توصيف تفاعلات إيران ضمن النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا، باعتبارها منطقة حيوية في الإستراتيجية الإيرانية، والإحاطة بالمحددات الإقليمية في مستوى آخر، والمقصود بذلك مميزات بيئة النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا، وفقا لما يضمه من وحدات، وما لها من إمكانيات، وتطلعات إقليمية، ومعرفة ما إذا كان هناك تعارض أم تجانس في مصالح هذه الوحدات، مع مصالح و أهداف إيران في النظام الإقليمي.

الفصل الثاني

المحددات الداخلية للسياسة الإقليمية الإيرانية

المبحث الأول

دور المحددات المادية والبشرية في السياسة الإقليمية الإيرانية

المبحث الثاني

العامل القيمي والسياسي في السياسة الإقليمية الإيرانية

الفصل الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الإقليمية الإيرانية

لمعرفة طبيعة الدور الذي تلعبه إيران في جوارها الإقليمي، فيما يخص منطقة الخليج وآسيا الوسطى، لابد لنا من الاطلاع على أهم المحددات الطبيعية، والتي تشمل الموقع والمساحة والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى المحددات البشرية والمتمثلة في المقومات المجتمعية، والتي تعكس بنية البيئة الداخلية للدولة الإيرانية، بما تحويه من مجموعات سكانية ومقاطعات وقيم اجتماعية وثقافية وحضارية وتاريخية، ودور هذه القيم والمؤسسات، إما في زيادة ما تتمتع به إيران من جاذبية، تدعم قوتها ويساعدها على رسم الخيارات الإستراتيجية في سياساتها الإقليمية، أو قد تكون عناصر تضعف هذه التوجهات، إضافة إلى ذلك، سيتم التطرق إلى طبيعة وهيكلية النظام السياسي الإيراني، ومدى تأثره بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع الإيراني، وانعكاسات كل ذلك على التوجه العام للسياسة الإقليمية لإيران.

المبحث الأول: دور المحددات المادية والبشرية في السياسة الإقليمية الإيرانية

سيتم التطرق إلى أهم مقومات الدور الإيراني، من خلال الموقع الاستراتيجي وما يشمله من مساحة وتضاريس ومناخ، إضافة إلى الهوية الانتمائية لإيران من خلال البعد الفارسي والبعد الشيعي، وتأثيره على طبيعة النظام السياسي وهيكله.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لإيران

1- **الموقع الجغرافي:** إن دراسة الموقع لدولة ما، ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية، وبين معالم معينة، أو مرتبطة بتحديدات فلكيه أو وصفيه، وإنما **الجغرافيا السياسية*** تهدف من وراء هذا التحديد أو الوصف، إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة، ويوجه سياستها باتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية، وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الإقليمي والدولي.[1]

تصاعد النفوذ الإيراني للأسباب المبنية على أهمية الموقع الجيواستراتيجي لإيران، باعتبارها حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطيين هما: نظام الشرق الأوسط، وإقليم وسط آسيا، وهي بذلك تحتل مركز القلب للمناطق النفطية في العالم، إضافة إلى كونها مدخل رئيسي لجمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، التي

---

* **الجغرافيا السياسية**: هي العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة، أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس.

1 بيار رينوفان، وجون باتيت دوروز، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، ترجمة فايز نقاش، (بيروت: منشورات عويدات، 1989)، ص 28.

حسب توصيف أستاذ الجيوبوليتيك (سبيكمان Spykman)، تعتبر قلب العالم ومركز الصراع ما بين القوى الكبرى للسيطرة عليها، خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.[1]

جمهورية إيران الإسلامية أو بالفارسية (جمهوري إسلامي إيران)، هي دولة في الشرق الأوسط، كان يطلق عليها تسمية فارس، وأصل كلمة إيران (آري) ومعناها الطاهر وجمعها (آريون)، وهي قبائل نزحت إلى غرب فارس عام 2000 قبل الميلاد.[2]

تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطا قويا بموقعها الجغرافي، إذ تبلغ مساحتها 1.648.195 كلم²، وتتمتع إيران بإطلالتها على أهم المسطحات المائية وهي: الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال، وتبلغ مجموع سواحل إيران البحرية 2524 كلم²، بنسبة 32.66% من مجموع الحدود الكلية البالغة 5204 كلم²، وتتوزع هذه السواحل على الخليج العربي بـ: 1180 كلم²، بنسبة 46.75% من مجموع السواحل البحرية، وعلى خليج عمان وبحر العرب بـ: 700 كلم²، بنسبة 27.37% من السواحل البحرية، وعلى بحر قزوين بـ: 644 كلم²، بنسبة 25.51% من مجموع السواحل البحرية.[3]

أ- الموقع بالنسبة لليابس والماء: إن للسواحل الإيرانية المطلة على خليج عمان والخليج العربي، قيمة غير اعتيادية في إعطاء إيران وزنا جيوبوليتيكيا مميزا، ذلك لأنها في مقدمة العوامل التي تساعد الدولة في بناء قوتها البحرية، خاصة إذا ما علمنا أن للخليجين-خليج عمان والخليج العربي- أهمية في ربط عالم المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي، وهذا وارد في نظرية (الفريد ماهان Alfred Mahan)، عن دور القوة البحرية في السيطرة على العالم.[4]

تتصف السواحل الإيرانية المطلة على الخليج العربي بعمق مياهها، مما انعكس إيجابا على كثرة الموانئ التي تتمتع بمزايا وصفات بحرية وإستراتيجية، أفضل من ميزات موانئ الساحل الغربي للخليج العربي، من حيث المراسي والأعماق، إذ توجد على الساحل الإيراني 18 ميناءا، إلا أن أهم هذه الموانئ هي: ميناءا بندر عباس وبوشهر، حيث يمر منهما ما يقارب 90% من صادرات إيران ووارداتها، أما موانئ عبادان وبندر شاهبور وخميني وجزيرة خرج، فهي موانئ أساسية لتصدير النفط الإيراني، فضلا عن أن هنالك عددا

---

[1] ميشال نوفل، **"إيران القيمة الإستراتيجية"**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996، ص 8.

[2] أحمد هاشم ،**"عودة القوة الإيرانية : عراق جديد؟"**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 54، أوت 1996، ص 30.

[3] جودت حسنين جودت، **جغرافية أوراسيا الإقليمية**، الطبعة الثالثة، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000)، ص 656.

[4] فخري هاشم خلف، **موانئ إيران الجنوبية، دراسة في جغرافية العالم**، (البصرة: مركز الدراسات الإيرانية بجامعة البصرة، 1994)، ص 15.

من حقول النفط الإيرانية البحرية، التي تمتد تحت أعماق ما بين 4000 إلى 5000 متر، تحت مستوى سطح مياه الخليج، وهي أكثر من ستة حقول.[1]

أما فيما يخص الساحل الإيراني على بحر قزوين، فله أهمية اقتصادية كبيرة تأتي من أهمية منطقة بحر قزوين ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة، التي تتمتع بها والتي يمكن أن تحقق إنتاجية عالية من النفط مستقبلا، أما فيما يتعلق بصلاحيته للنقل فهي محدودة، لكونه بحرا مغلقا تقتصر أهميته على النقل بين موانئ الدول المطلة علية. [2]

ب- الموقع بالنسبة للجوار: يترك موقع الجوار الجغرافي أثرا على العلاقات بين الدول المتجاورة، سواء في وقت السلم أو في الحرب، ويمكن القول بصورة عامة، أن احتمالية ظهور المشاكل تزداد كلما زاد عدد الدول المتجاورة.

تحد إيران من جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان، وأرمينيا وتركمانستان، إذ يبلغ طول حدودها 1740 كلم²، من مجموع حدود إيران البرية البالغة 5204 كلم²، بنسبة 33.43%، ويحدها من الشمال الغربي تركيا، ويبلغ طول الحدود معها 470 كلم²، بنسبة 09%، أما من الغرب فيحدها العراق وبحدود طولها 1280 كلم²، بنسبة 24.59%، في حين تحدها من الشرق أفغانستان وباكستان بطول 837 كلم² و877 كلم²، بنسبة 16.08% و16.85% لكل منهما على الترتيب.[3]

تمتلك إيران موقعا جغرافيا مهما عبر مختلف الأزمنة التاريخية، إذ أنها تمثل حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وبمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط، لذلك أطلق عليها مفتاح الشرق، وقد ساعد ذلك على إتاحة الفرصة أمامها للاتصال بمختلف الدول، لأنها الطريق الحيوي في الاستيراد والتصدير بين الشرق والغرب، لكن هذه القيمة سرعان ما تضاءلت، ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، مما أدى بإيران على زيادة توجهها صوب الخليج العربي، الذي يتمتع بأهمية اقتصادية وإستراتيجية تتزايد يوما بعد يوم في خريطة الاهتمامات الدولية، وهذا ما عبر عنه بعض الأكاديميين في العلاقات الدولية، بأنه لو كان العالم دائرة سطحية وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هنالك سبب جيد للقول بأن المركز هو الخليج العربي، فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية، وما من نقطة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد العالم واستقراره.[4]

---

[1] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، **المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية**،(بغداد: مطبعة بيت الحكمة،2000)، ص ص 125،126.

[2] عبد الرزاق عباس، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية**، (بغداد: مطبعة اسعد، 1976)، ص 227.

[3] Islamic Republic of Iran, on 13/03/2011,in: http://www.parstimes.com/geography.

[4] فخري هاشم خلف، مرجع سابق، ص 25.

يحتل موقع إيران الجغرافي أهمية كبيرة لدى واضعي النظريات الإستراتيجية، إذ أنه يقع ضمن نظرية النطاق الأرضي (لسبايكمان Spykman)، التي مفادها أنه من يحكم سيطرته على منطقة الأطراف–المناطق الساحلية– يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم، وتقع إيران ضمن منطقه الهلال الداخلي في نظرية قلب الأرض التي وضعها (هالفورد ماكندر Halford Mackinder)، والتي ترى بأن من يسيطر على منطقه الهلال الداخلي، يسيطر علي قلب الأرض، ويقع جزء من إيران ضمن المنطقة الإستراتيجية التي حددها (فيرجريف Virgrev)، والتي أسماها منطقة التصادم والارتطام.[1] (انظر الملحق رقم 01)

2– التضاريس: لأشكال سطح الأرض دور كبير في تقدير قيمة الدولة، فهي والمناخ يحددان الخصائص الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة، وتكون عاملا لنهوضها وتقدمها، ولهذا فهي تحض باهتمام وعناية الباحث في الجغرافيا السياسية، كما لها دور هام في تحديد مدى إمكانية استغلال الدولة لثرواتها المعدنية والمائية، مضافا إلى انعكاساتها الواضحة على الظروف المناخية والنباتية.[2]

سطح إيران يغلب عليه بشكل عام الطابع الهضبي، وهضبة إيران الوسطى التي تملأ حيز الصورة التضاريسية في إيران، شرق عقدة أرمينيا بمساحة تقدر بحدود 543000 كلم²، ويبلغ معدل ارتفاعها 1000 متر فوق مستوى سطح البحر، وتأخذ الهضبة الإيرانية اتجاها عاما من الشمال الغربي إلى الشرق والجنوب الشرقي حتى أفغانستان وباكستان، ويبلغ معدل طول امتدادها بهذا الاتجاه بحدود 1288 كلم.²

تحيط بالهضبة سلاسل جبلية شديدة التعقيد والتضريس والارتفاع في كثير من جهاتها، منها سلسلة زاجروس المرتفعات الغربية، التي تمتد لمساحة 2000 كلم²، وباتساع يزيد في أغلب الأحيان عن 200 كلم²، وارتفاع يزيد كلما تقدمنا شرقا، حتى يصل إلى 4000 متر، وسلاسل جبال البرز، المرتفعات الشمالية التي تمتد على طول الساحل الجنوبي لبحر قزوين، لمساحة تقدر بـ: 800 كلم² على شكل قرص كبير متصل تقريبا، والمرتفعات الشرقية التي تمتد من سرخس شمالا، حتى ميناء كواتر على خليج عمان جنوبا، وتتكون من سلاسل جبلية غير منتظمة في اتجاهها وامتدادها، لاسيما في الأقسام الشمالية والوسطى منها، ويتراوح ارتفاعها بين 100 إلى 2000 متر.[3]

أما السهول الخارجية التي تقع خلف الحزام الجبلي المحيط بالهضبة، فهي تشمل السهول الساحلية جنوب بحر قزوين، وتمتد على طول السواحل الجنوبية لبحر قزوين، حيث يبلغ طولها 640 كلم²، أما عرضها فيختلف من مكان لآخر، إذ يبلغ متوسط أقسامها 50 كلم²، أما مساحتها فتقدر بحوالي 32000 كلم²، حيث تتوزع محافظات كيلان ومازندران وكرركان واستراباد.

---

[1] صبري فارس الهيتي، **الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية**، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1976)، ص 17.

[2] عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي، **الجغرافية السياسية**، (بغداد: بيت الحكمة، 1988)، ص 55.

[3] بسام عبد الرحمن عبيد وآخرون، **جغرافية القطر العراقي وبعض الدول المجاورة**، (بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1992)، ص 122.

إن إيران من الدول ذات المساحات الواسعة الكبيرة، ونتيجة لهذا الاتساع فقد تباين سطحها بشكل واضح حسب العوامل الجيولوجية، التي كان لها دور مهم نحو تشكيل الظواهر التضاريسية المختلفة، بحيث تعد عاملا مهما يؤثر في مناخ الدولة وتوزيع السكان وانعكاساتها على طبيعة الاتصال بين أجزاء الدولة، فضلا عن الأهمية الاقتصادية والعسكرية وقوة الدولة.[1]

3- المناخ: يعتبر المناخ من العوامل التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد قيمة الدولة وكيانها السياسي، وكونه يؤثر في حياة الإنسان ونشاطه، إذ ترتبط الظروف المناخية ارتباطا وثيقا بطبيعة الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية، والتي تعد أهم المرتكزات الرئيسية في قياس الوزن السياسي للدولة، فتنوع الإنتاج الزراعي والحيواني هو نتيجة تنوع المناخ.[2]

يتنوع المناخ في إيران إلى:

أ- المناخ الجاف: يشغل أكثر من نصف مساحة إيران، ويسود في الوسط والجنوب باستثناء منطقة كرمان، التي يسود فيها المناخ شبه الجاف، بسبب طبيعة أراضيها، ويتصف هذا المناخ بارتفاع درجات الحرارة صيفا وندرة تساقط الأمطار.

ب- المناخ شبه الجاف: يسود هذا النوع من المناخ في المنطقة الانتقالية الواقعة بين المناخ الجاف والمناخ الرطب، وعليه فهو يحتل السفوح الجنوبية لجبال البرز والسفوح الشرقية لجبال زاجروس، الممتدة باتجاه الهضبة الإيرانية، كما أنه يسود منطقة كرمان داخل الهضبة الإيرانية وعلى الساحل الشرقي للخليج العربي.

جـ- المناخ الرطب: يسود شمال وغرب إيران، ويشمل ساحل بحر قزوين وسلسلة جبال البرز وجبال زاجروس، وبسبب امتداد جبال زاجروس إلى الجنوب، امتدت خصائص هذا المناخ مع امتداد هذه السلاسل ليشمل شيراز في إقليم فارس، حيث يمتاز هذا الإقليم بشكل عام بشتاء بارد تتراوح الأمطار فيه كمعدل سنوي ما بين 285 ملم و1773 ملم، ويعد حوض بحر قزوين من أغزر مناطق الإقليم مطرا، ونتيجة لما يتميز به هذا الإقليم من خصائص مناخية ملائمة.[3]

إذن، للموقع الفلكي أثر في قوة إيران، لما له من دور في تنوع الأقاليم المناخية، ومن ثم انعكاس ذلك على تنوع النشاط الاقتصادي للسكان وتوزيعهم الجغرافي، كما أن لموقع إيران بالنسبة لكتل اليابس والماء أثر كبير في قوتها، إذ أنها تمتلك سواحل بحرية مهمة على الخليج العربي ذو الأهمية الاقتصادية الكبيرة، فضلا عن دورها في تعزيز قوة إيران العسكرية.

---

[1] محمد متولي، **حوض الخليج العربي**، الجزء الأول، (القاهرة: مطبعة الانجلو، 1970)، ص ص 51،52.

[2] عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص 59.

[3] عبد الله سالم عبد الله، **" ظاهرة القارية في مناخ المناطق الجافة وشبه الجافة في إيران"**، مجلة كلية الآداب، العدد37،عام 1998، ص ص 50،51.

المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي (الثروات والبناء الاقتصادي)

سيتم في هذا المطلب تناول أهم مقدرات إيران الطبيعية، إضافة إلى الجانب الزراعي والصناعي والتكنولوجيا النووية، ودورها في تحديد توجهات إيران الخارجية.

يعد البناء الاقتصادي للدولة عنصرا مهما في قوتها وكفاءة أدائها، ويعتمد هذا البناء على ما تمتلكه الدولة من موارد وثروات طبيعية، سواء أكانت كامنة أم مستثمرة، وهذا بحد ذاته أحد العوامل المؤثرة في السلوك السياسي للدولة، قولا وتطبيقا حتى في اتخاذ القرارات، فكثير ما تنعكس خلفية الدولة الاقتصادية على طبيعة هذا السلوك وتباين هذه الموارد بين الدول.[1]

إن البحث في الأدوار الإقليمية التي عرضتها نظريات التحليل الإقليمي، يدفع الباحث إلى عرض نقاط القوة الاقتصادية للفاعل المراد دراسته، وبعدها توقيع النتائج النظرية على الحقائق الإقليمية لكي يتأتى للباحث فحص النظريات من جهة، والوصول إلى وضع تحليل يساعد على الفهم والتنبؤ بسلوك الفاعل من جهة أخرى.

حسب نظرية الدور (لهولستي Holsti)، تمتلك إيران إدراكا قويا لنفسها كقيادة إقليمية، رغم محدودية قوتها الاقتصادية في ظل نظام دولي تحددت طبيعة الفواعل فيه نسبة للعوامل الاقتصادية، فحسب دراسات البنك الدولي، فقد صنفت إيران من بين آخر الدول متوسطة الدخل، رغم ما لديها من مصادر الطاقة وما سيتوفر لديها من استكمال مشاريعها النووية، والتي ستمثل دفعة قوية لإمكانياتها وقدراتها العلمية والتكنولوجية.[2]

ليس غريبا أن تعزز إيران مكانتها الإستراتيجية بفعل اقتصادي، خاصة بعد التغير الشامل الذي نال النظام الاقتصادي الإيراني عن طريق قطع الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد الإيراني للنظام الغربي، وإلغاء النظام المصرفي الموجود، وتحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكي، وإعادة دمج البترول إنتاجا بالاقتصاد الإيراني، من خلال تغير بنية الصادرات وإعادة توزيع الأنشطة.

على الرغم من التعطيل الذي أصاب هذا المسعى جراء الحرب العراقية الإيرانية، فإن الوضع الاقتصادي لإيران قد تعرض لانتكاسات خلال فترة الثمانينات، وخاصة القطاعات غير النفطية، منها هروب

---

[1] محمد محمود الديب، **الجغرافية السياسية: أسس وتطبيقات**، (القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، 1978)، ص 281.

[2] مدحت حماد، **"الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية"**، تاريخ التصفح، 2011/03/12،
http://www.icfsthinktank.org/arabic/activities/HtmlFramework.aspx?vote=res&lang=ar&pos=prev&id=8.

رؤوس الأموال وهجرة العديد من المهارات، بالإضافة إلى الدمار الذي لحق المنشآت الاقتصادية، كما أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى تقليص إجمالي الناتج المحلي.[1]

فيما يخص المصادر الطبيعية في إيران، فهي متوفرة ومتنوعة، لكن يغلب عليها على المستوى الصناعي طابع الصناعات الاستخراجية خاصة البترول والغاز، وعلى الرغم من ذلك، تبقى فاعلا مهما في اقتصاديات الهيدروكربونية، في حين أنها تمتلك أكبر احتياطي عالمي للنفط الخام بعد السعودية، وأكبر احتياطي للغاز بعد روسيا، ولكن رغم هذا بقي الإنتاج النفطي هو العامل الحاسم في الاقتصاد الإيراني، الذي تأثر كثيرا بتقلبات أسعاره، فإيران تمكنت من زيادة قدرتها الإنتاجية النفطية، بعد تمكنها من إصلاح المنشآت النفطية.[2]

قدر الإنتاج المحلي الإجمالي الإيراني بحوالي 196 مليار دولار، مابين عامي2006/2005، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي 3100 دولار، وخلال الفترة نفسها انخفضت المخاطر الاقتصادية لإيران، فبعد أن كانت تحتل المرتبة 79 عالميا، من حيث ارتفاع المخاطر المالية، أصبحت تحتل المرتبة 39 عالميا ومتوسط معدل نمو نحو5،9%، كما ارتفع الاحتياطي النقدي لإيران بمقدار 10 مليار دولار، حيث وصل إلى 45 مليار دولار في عام 2006، وانخفضت الديون الخارجية لتصل إلى 14 مليار دولار عام 2006، كما ارتفعت الودائع البنكية الإيرانية إلى 125 مليار دولار في البنوك، وارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 7،5%.

أما بالنسبة لقدراتها النفطية وموقعها في سوق النفط، فإن البترول يمثل 65% من ناتجها القومي الإجمالي، وهذا ما زاد أسعار خامات إيران الخفيفة والتقليدية إلى أربعة أضعاف، من حوالي 16 دولار للبرميل في عام 1995، إلى 60 دولار للبرميل عام 2006، مما أدى إلى نمو صادراتها النفطية من حوالي 15 مليار دولار عام 1995، إلى أكثر من 46 مليار دولار في عام 2005.[3]

إلى جانب النفط، توجد في إيران أيضا احتياطات ضخمة من موارد أخرى تكتسب قيمة متزايدة في الاقتصاد الدولي، ومن بينها الغاز الطبيعي، وتشير التقديرات إلى أن احتياطات الغاز الطبيعي الإيراني تصل إلى حوالي 940 تريليون قدم مكعب، وهي الثانية من حيث الحجم بعد احتياطات روسيا، وتمتلك إيران بشكل واضح إمكانية هائلة كلاعب رئيسي في مجال الغاز الطبيعي، وسيزداد إنتاجها الحالي الذي يصل إلى 2،7 تريليون متر مكعب كل عام، بشكل ملحوظ، خصوصا إذا تم اكتشاف احتياطات مهمة كما يتوقع معظم الخبراء المستقلين.

[1] حسين العلكيم، **"العلاقات العربية الخليجية مع إيران"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 127.

[2] طلال عتريسي، **"جيوبوليتيك إيران"**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 84، جوان 1999، ص 4.

[3] Jeffrey j. schott, economic sanctions oil and Iran, on 12/03/2011, in: http//:www. house .gov/jec/hearings/testimony/109/07-25-06-iran.pdf

في عام 2000 تم اكتشاف حقل تابنك، وهو حقل عملاق يحتوي على 15،7 تريليون متر مكعب، و240 مليون برميل من الغاز المكثف، وقد أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية في عام 2004، عن اكتشاف حقلين جديدين للغاز الطبيعي في بلال وجزيرة لافان في الخليج.

تبلغ الاحتياطات في حقل الغاز الهائل في بارس بالخليج – إحدى أعظم الجواهر في تاج الطاقة الإيراني، والذي يعتبر امتدادا لحقل الشمال القطري– ما بين 280 إلى 500 تريليون متر مكعب، ونظرا لحجم هذا الحقل الهائل، فسيكون على الإيرانيين تطويره على مراحل منفصلة، لذا يريد الإيرانيون أن تصبح منطقة بارس الخاصة بالاقتصاد والطاقة، والتي تم إنشاؤها عام 1998، كأحد أهم مراكز صناعة الطاقة في الشرق الأوسط.[1]

1- القطاع الصناعي: أرغمت الصناعة بعد الثورة الإيرانية عام 1979، على التوجه نحو الداخل، حيث أن إيران تعلمت كيف تنتج محليا الكثير مما كانت تستورده، وأن جيل الثورة عرف تماما أهمية المبادرة الداخلية، ويتضح ذلك في مجالي المناجم والتعدين، ذلك أن موارد البلاد الهائلة من الحديد والنحاس، دفعت بالمهندسين الإيرانيين إلى ابتكار تكنولوجيات جديدة لتصنيع الفولاذ، كما أن الصناعة في إيران تشمل الصناعات النسيجية الكبيرة الحكومية وشركات صناعة الآليات، وهو يشكل نسبة 41% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، فيما تشكل الصناعات الخدماتية نسبة 49% من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

أما فيما يخص الصناعات خارج قطاع الطاقة، فتتمثل في صناعات الصلب والنسيج والالكترونيات والمواد الغذائية والسيارات والصناعات التقليدية والحرفية، كالسجاد والبساط والسيراميك، وقد بلغ عدد المشاغل في هذه القطاعات خلال 2006، حوالي 16 ألف مشغل صناعي، يعمل في كل منها أكثر من 10 موظفين، وتتركز الملكية في هذه المشاغل بيد القطاع الخاص، الذي يسيطر على حوالي 96،4% منها، أما الاستثمار فيها فقد زاد بنسبة 1،2% خلال الفترة ما بين 2006/2005 قياسا للأعوام السابقة.

تعمل إيران على تنويع صناعاتها، لاسيما في مجال الصناعات الثقيلة، ففي مجال صناعة السيارات، تقدمت إيران من المرتبة الثامنة عشر عالميا في 2005، إلى المرتبة العاشرة عام 2007، إذ تمكنت من إنتاج حوالي 700 ألف سيارة سنويا، تشتمل على 17 طرازا من السيارات، علما أن هذا الإنتاج هو في أغلبه إنتاج بتراخيص من شركات أجنبية.

[1] روجر هاورد، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**، ترجمة: مروان سعد الدين، الطبعة الأولى، (بيروت: مكتبة مدبولي،2007)، ص 20.

[2] هوشنك أمير أحمدي، **"أمريكا وإيران والخليج"**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996، ص20.

دخلت إيران إلى أسواق الأسلحة– وإن يكن دخولا متواضعا حتى الآن– حيث باعت أسلحة في عام 2006، لحوالي 57 دولة بقيمة تصل إلى 100 مليون دولار، علما أنها تنتج الدبابات وناقلات الجنود والصواريخ الموجهة والغواصات، بطاقة إنتاجية متواضعة، كما تمكنت من إنتاج أول طائرة حربية في نفس الفترة، وقد زاد الإنتاج الصناعي لبعض الصناعات طبقا للأرقام الرسمية عام 2007، ففي إنتاج المعادن، بلغت نسبة الإنتاج 11،7%، المعادن الخام 1،7%، المنتجات المعدنية 13%، الاسمنت 12،6%، المركبات 6،6%، وهذا يمثل زيادة قدرها 1% عن عام 2006.[1]

2– **القطاع الزراعي:** تتوزع المساحات الزراعية في إيران طبقا لإحصائيات 1990 على النحو التالي: 11%غابات. 8%مراعي. 1%مناطق سكنية ومراكز صناعية. 14% مناطق زراعية بعلية. 16%مناطق زراعية مروية. 50% صحاري وجبال صخرية، وتتركز أخصب المناطق الزراعية شمالا في المناطق القريبة من بحيرة أورميا، وقرب بحر قزوين، وهذه المناطق تشكل 20% من الأراضي الإيرانية، ولكنها تقدم حوالي60% من المحاصيل الزراعية.[2]

استنادا إلى تقارير المنظمات الدولية، كمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، فإن إيران زادت من إنتاجها الزراعي في 100 نوع من المنتجات، بحوالي 55 مليون طن، خلال الفترة ما بين 1979 و2008، ولو أخذنا اتجاهات الزيادة في أهم المحاصيل الزراعية، سنجد أن القمح أصبح إنتاجه حوالي 22%، مقارنة بعام 1978 حيث كان 8%. أما الشعير فقد زاد من 5% سنة 1978 إلى نسبة 14 %عام 2007.[3]

طبقا لإحصاءات أمريكية، فإن القطاع الزراعي يساهم في الاقتصاد الإيراني بنسبة 11%، علما بأن 25% من الأيدي العاملة تعمل فيه، كما أن 25% من صادرات إيران غير النفطية هي صادرات زراعية، بحيث وصلت عام 2007 حوالي 2،2 مليار دولار، بينما بلغت الواردات 3،9 مليار دولار، ويتمثل الفارق بين الواردات والصادرات الزراعية في ثمن المبيدات والأسمدة.

تحتل إيران المرتبة التاسعة في آسيا من ناحية إنتاج القمح، وتمكنت من الاكتفاء الذاتي منه والتحول إلى دولة مصدرة له عام 2007، كما أنها تحولت من كونها أحد الدول الأكثر استيرادا للشعير، إلى أحد الدول الهامة في تصديره، حيث بلغ إجمالي صادراتها منه حوالي 400 ألف طن عام 2007.[4]

---

[1] Iranian industry statistics, on 13/03/2011, in: http//www.sci.org.ir/portal/faces/public/sci_en/sci_en.html.

[2] لي ريش بلانك، **دور الزراعة في السياسة الاقتصادية الجديدة في إيران: إيران في المحنة**، (بغداد: مركز دراسات الخليج العربي، 1997)، ص 101.

[3] Jeffrey j. schott, op cit.

[4] Iranian Agriculture, on 16/03/2011, in: http//www.cia.gov./library/publications/the world factbook/geos/ir-html.

3- التكنولوجيا النووية ودورها في الاقتصاد الإيراني: تدرك إيران أن الطاقة عصب الحياة في العصر الحاضر، وعليها أن تعمل جادة في القيام بمسؤوليتها على توفير الطاقة الكامنة للحياة والتنمية الاقتصادية، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة البترولية، ولعل تطوير إيران لبرنامجها النووي أحد تجليات هذا الإدراك، وبالفعل استطاعت إيران أن تحقق بعض الانجازات العلمية بهذا الخصوص، فقد نجحت في تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي.

بإعلان أحمدي نجاد في 11 أفريل 2006، أن إيران امتلكت دورة وقود نووي كاملة، تكون إيران قد امتلكت العلم والتقنية النووية، وهكذا حققت إيران انجازا علميا وتقنيا، وهذا يعني أن البرنامج النووي الإيراني سوف يستخدم في تحديث الدولة علميا وتقنيا، في المجال الطبي والزراعي والعسكري.

تم تطوير قطاع الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية للاحتياجات المحلية، لضمان استمرار القدرة على تصدير النفط إلى الخارج، للحصول على العملة الصعبة لأغراض التنمية الاقتصادية، وعليه تسعى إيران لتوليد طاقة كهربائية من المفاعلات النووية، تصل إلى 20 ألف ميغاواط عام 2020، وفي حالة النجاح في تحقيق ذلك، ستتمكن إيران من توفير 190 مليون برميل من النفط سنويا.[1]

إذن، فالبنية الاقتصادية هي أحد الأسس التي ترتكز عليها المكانة الإقليمية، لذا فإن اعتماد إيران على متغير النفط، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها، كالتضخم والبطالة وتعثر الحريات الاقتصادية والحصار الاقتصادي من بعض الدول، تمثل أبرز المظاهر السلبية في بنية الاقتصاد، وهو ما يؤثر على توجهات السياسة الإقليمية لإيران.

المطلب الثالث: دور العامل البشري(البنية الديمغرافية وأهم الديانات)

لها تأثيرا على التوجهات السياسية للمجتمع، وعلى توازنات القوى السياسية داخل النظام السياسي، لذا سيتم تناول الطبيعة الديمغرافية للمجتمع الإيراني، من خلال أهم العرقيات والأديان وعدد السكان، وما لهذا العامل من أثر سلبي أو ايجابي على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية.

1- حجم السكان: العامل السكاني يشارك المقومات الطبيعية والاقتصادية في إعطاء التقديرات المناسبة للدولة وقوتها، بل يمكن القول بأن المقومات البشرية تعد من أهمها، لأن السكان هم الذين يسكنون الأرض ويستثمرون جميع ما تحتويه من موارد طبيعية لصالحهم، كما أن الدول وجدت أصلا لخدمتهم، يضاف إلى ذلك أن الإنسان يقوم بجميع العمليات الاقتصادية من إنتاج وتوزيع واستهلاك، إذ أصبح من المؤكد أن ثروة

---

[1] عياد أحمد البطنيجي، **قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية: المحدد الاقتصادي، الاقتصاد والطاقة النووية**، تاريخ التصفح، 2011/10/09، http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2283

المجتمع لا تقتصر على الموارد الطبيعية فقط، وإنما تشمل أيضا على موارده البشرية، باعتبارها العامل الفعال، بحيث أن هنالك مجتمعات غنية بمواردها الطبيعية، ولكنها عاجزة عن تحقيق التنمية الاقتصادية، ذلك لأن التنمية لا تتحقق بمجرد وجود العناصر المادية، بل لابد من وجود الموارد البشرية اللازمة لاستغلال هذه العناصر واستثمارها. [1]

بلغ تعداد السكان في إيران حسب إحصائيات 2009 حوالي 74 مليون نسمة، بنسبة 50.7% رجال و49.3% نساء، كما أن نسبة 68.4% من السكان يعيشون في المدن، و31.6 يعيشون في القرى الريفية، وكان معدل النمو السكاني متذبذب خلال الفترات ما بين 1976 و 1996، بحيث كان معدل النمو السكاني 3.2% ما بين عام 1976 و1986، وانخفضت إلى 1.47%، ما بين 1986 و 1996، لكن في المرحلة ما بين 2000 و2006، زاد حجم سكان إيران من 64 مليون نسمة إلى 70 مليون نسمة أي بمعدل مليون شخص في كل عام.

إن عدد سكان إيران خلال ربع قرن تقريبا كان مرتفعا، وهذه الصفة تتميز بها غالبية الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، إلا أن العدد الكبير لا يشكل أية مشكلة لإيران، بسبب سعة المساحة ووجود ثروة نفطية ومعدنية ذات أهمية اقتصادية، مضافا إلى ذلك تنوع المحاصيل الزراعية والنباتية والحيوانية بسبب تنوع المناخ، وهناك علاقة وثيقة بين سكان الدولة وبين قدرتها على توفير القوى العاملة لمختلف القطاعات الاقتصادية والجانب العسكري. [2]

2- التنوع العرقي: ويقصد به حالة الشعوب التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية، من حيث القومية والدين واللغة، وتبرز أهمية دراسة التركيب الاثني في تقدير الوزن السياسي للدولة، لما له من دور مهم في تكوين الدولة ووحدتها وتماسك بنائها الداخلي، فالتجانس القومي يؤدي إلى ترابط المجتمع وتماسكه، في حين يؤدي التباين القومي إلى خلق مشاكل سياسية للدولة، وعلى أساس هذه الرؤية، يلعب التركيب القومي دورا كبيرا وبارزا في الوزن السياسي للدولة. [3]

إن التركيب الديني لإيران يوضح أن المسلمين يشكلون نسبة 97%، وإيران تحكمها المؤسسة الدينية التي تضع العامل الديني غاية ووسيلة، للبحث عن هوية مشتركة تجمع القوميات الإيرانية المتعددة وتصهرها مع بعضها البعض، لذا فإن الإسلام أو المذهب الشيعي الاثني عشر هو مذهب الدولة الرسمي. [4]

[1] صبري فارس الهيتي، **الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية**، الطبعة الأولى، (عمان: دار صنعاء للنشر والتوزيع،2000)، ص 79.

[2] حسن الرشيدي، **الديموغرافيا الإيرانية وأثرها على البيئة السياسية**، تاريخ التصفح 2011/03/25،
http://www.albainah.net/index.aspx?function=printable&id=16848&lang.

[3] أحمد عبد المجيد عامر، **دراسات في الجغرافية السياسية والدول: أسس وتطبيقات**، (الإسكندرية: مطبعة المصرية، 1982)، ص 76.

[4] ظافر ناظم سلمان، **العرب وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، في العرب وآسيا**، (بغداد: بيت الحكمة، 2000)، ص 38.

تعد إيران من الدول ذات التعددية العرقية، ويعتبر الفرس والأذريون والجيلاك والأكراد والعرب والبلوش والتركمان، من أهم هذه العرقيات التي تشكل الموزاييك العرقي في إيران، فحسب المصادر الرسمية يشكل الفرس 51% من السكان البالغ عددهم قرابة 74 مليون نسمة، في حين يشكل الأذريون 24% والجيلاك المازندارنيون 8% والأكراد 7% والعرب 3% واللور والبلوش والتركمان 2% لكل منهم، وبقية العرقيات 1% من السكان، بحيث يتميز المشهد القومي الإيراني بتداخل ما بين المذهبية والقومية، كما أن امتداداتها الجغرافية الإقليمية تضيف إليه بعدا إقليميا، مما يجعل الأمر غاية في التعقيد، فمعظم الأقليات العرقية في إيران يقطنون المناطق الحدودية.[1]

بنظرة سريعة على الخريطة العرقية في المنطقة المحيطة، نجد أن هذه العرقيات لها امتداداتها في الخارج، فالعرب يمتدون إلى العراق ودول الخليج في الجنوب، والبلوش لهم امتدادهم في إقليم بلوشستان في باكستان وأفغانستان، أما التركمان فيجاورون تركمانستان، والأذريون يقطنون جنوب جمهورية أذربيجان، والأكراد جزء من الحلم الكردي الكبير في تركيا وكردستان العراق.(انظر الملحق رقم 02).

أما العامل المذهبي في النسيج العرقي الإيراني، فيشكل بعدا هاما آخر، فحسب الأرقام الرسمية فإن 89% من سكان إيران يدينون بالمذهب الشيعي، ويشكل أهل السنة 10%، ويتوزع 1% بين الأرثوذكس الأرمن واليهود والزرادشة وغيرهم.[2]

تعود جذور المجتمع الإيراني إلى القبائل الآرية التي انفصلت عن كتلة القبائل الآرية الهندية، في حدود الألفية الثانية قبل الميلاد، وسكنت ما يعرف بالهضبة الإيرانية، ورغم تشكيل كيانات سياسية في هذه الفترة وقبلها، مثل مملكة إيلام ومملكة جيروفت، إلا أن أول مملكة ذات نزوع إمبراطوري وتشكل قومي إيراني، هي مملكة ميدي في شمال غرب إيران، وبقيت علاقات القبائل الإيرانية، لاسيما الخاضعة للميديين، في تنافس مع القبائل الإيرانية الأخرى كالفرس، إلى أن تمكن كورش الكبير من توحيد الطرفين في الإمبراطورية الاخمينية (648–330 ق م)، والتي اعتبرت بأنها أول قوة عظمى في التاريخ.[3] (انظر الملحق رقم 03)

3- أهم القوميات:

أ- **الأذريون (الاذربيجان):** تقريبا واحد من أصل أربعة إيرانيين تجد أذري، بحيث أنها أكبر أقلية عرقية في إيران بحوالي 20 مليون نسمة، ولغتهم الفارسية التركية، يتواجدون في شمال غرب إيران بالحدود مع أذربيجان.

---

[1] Iranian Ethnic Groups, on 12/04/2011,in: http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/groups.htm.

[2] **الورقة العرقية في إيران**، تاريخ التصفح، 2011/03/12، http://www.zahran.org/vb/zahran41364.html

[3] Elton Daniel, history of Iran, greenwood publishing group,2000, p51.

ب- الأكراد: هم في الغالب مسلمون سنة، يتمركزون في الشمال الغربي لإيران، فيما يسمى بكردستان الإيرانية، يشكلون 7% من النسيج الإيراني بحوالي 4 مليون نسمة.

جـ- العرب: يتمركزون في الجنوب الغربي لإيران مع الحدود العراقية، حيث ترجع أصول هذه الأقلية التي تصل إلى حوالي 3 مليون نسمة، إلى شبه الجزيرة العربية، والتي نزحت منها إلى منطقة خوزستان الواقعة بإيران ومعظمهم شيعة.

د- البلوش: إيران لديها 1.4 مليون بلوشي، وتشمل 2% من سكان إيران غالبيتهم من السنة، كانوا يقيمون في بلوشستان، وهي منطقة مقسمة تقع بين إيران وباكستان.[1]

4- أهم الأديان:

أ- الإسلام: وهم مقسمون إلى سنة وشيعة، والمسلمون السنة حسب الإحصاءات شبه الرسمية، تتراوح أعدادهم ما بين 14 إلى 19 مليون مسلم، يشكلون نسبة تتراوح ما بين 20 إلى 28% من الشعب الإيراني، وهم مقسمون إلى ثلاث عرقيات رئيسية هي: الأكراد والبلوش والتركمان وقليل من العرب في إقليم عربستان، ويسكنون بالقرب من خطوط الحدود التي تفصل إيران عن الدول المجاورة ذات الأغلبية السنية، مثل باكستان وأفغانستان والعراق وتركمنستان، والمسلمون السنة من العرق الفارسي وجودهم نادر، أما المسلمون الشيعة وهم الغالبية، فأكثرهم من الفرس ثم من الأذريين، بحيث ينتشرون في جميع مناطق إيران ويقل تواجدهم في بلوشستان، وتقدر نسبتهم 98% من سكان إيران.[2]

ب- الزرادشتية: يقدر عدد الزردشتية بـ: 22 ألف، وهو دين معترف به رسميا، ويلقى تشجيعا رسميا كبيرا، حيث تم اعتباره أيام البهلوية رمزا للقومية الإيرانية، ولكن الكثير منهم هاجر إلى الولايات المتحدة، وأصبح تواجدهم في إيران محصورا على أقليات في مدينتي يزد وكرمان.

جـ- المسيحيون: غالبيتهم الساحقة من الأرمن، وقد قل عددهم بشكل كبير بسبب هجرتهم للخارج، وهم متواجدين في شمال إيران في مازندران وجيلان، كما أن لهم وجودا في طهران، وهناك من القومية الآشورية أيضا، ويقدر عددهم حاليا 75 ألف شخص، وأغلبيتهم يسكنون في محافظة أورمي.

[1] Iranian people and tribes, Iranian ethnic groups, on 13/03/2011, in: http://www.iranchamber.com/people/articles/iranian_ethnic_groups.php.
[2] Military Iranian Religious Groups, Global Security, Org, on 14/03/2011, in: http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/religion.htm.

د- اليهود: لليهود صلات تاريخية قوية بإيران، لكن عددهم تناقص كثيرا بسبب الهجرة، ومع ذلك يعتبر يهود إيران أكبر تجمع يهودي في الشرق الأوسط خارج إسرائيل، وعددهم مختلف عليه، لكن الكثير من المصادر تشير إلى وجود 25 ألف يهودي، وهو دين معترف به رسميا.[1]

إذن، فالمجتمع الإيراني يتسم بتنوع تركيبته العرقية والقومية والدينية، كما أن بعض الدراسات تؤكد بأن احتمالات التفكك الإيراني على أسس عرقية هو احتمال ضعيف، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرس هم العرق الغالب على المجتمع الإيراني، وهذا ما يسهل على صياغة سياسة إقليمية ذات بعد توسعي، وذلك بالرجوع إلى تاريخ الفرس القائم على التوسع، فالتنوع العرقي والديني والقومي في إيران ليس له تأثير على توجهات السياسة الإقليمية.

المبحث الثاني: العامل القيمي والسياسي في السياسة الإقليمية الإيرانية

لا يتشكل النظام السياسي في أي مجتمع، دون التأثر بنمط الثقافة السياسية السائدة، وفي المجتمع الإيراني سنجد عدة مدارس فكرية تتزاحم لتقديم النمط الأمثل للنظام السياسي، غير أن الغلبة الميدانية للقوى السياسية يجعل النظام السياسي يتشكل طبقا لرؤى تلك القوى، بحيث كان من الطبيعي أن يتم بناء النظام السياسي الإيراني طبقا لرؤية القوى الدينية التي جاءت في ثورة 1979.

المطلب الأول: البعد القيمي والثقافي في سياسة إيران الإقليمية

تعتبر إيران الفارسية قوة حضارية قديمة، فقد كانت أهم القوى الحضارية الموازية للإمبراطورية الرومانية، وشكلت النزعة التوسعية الإيرانية اتجاه الأطراف الإقليمية أحد أهم السمات التي ميزت توجهاتها الخارجية، فقد سعت إيران على مدى حضورها التاريخي، إلى إصباغ سياستها الخارجية بالصبغة الإيديولوجية، حيث برزت القومية الفارسية قبل الفتح الإسلامي، أما الإيديولوجية الدينية فبرزت مع قيام الدولة الصفوية، بترسيم المذهب الشيعي المذهب الرسمي لإيران عام 1501 لمواجهة الإمبراطورية العثمانية، سنية المذهب، غير أن سنوات حكم الشاه رجحت الكفة للقومية الفارسية وللحكم العلماني على حساب الحكم الثيوقراطي.[2]

هناك عدة عوامل ساعدت على إحياء الفكر السياسي الشيعي، والذي شكلت الثورة الإسلامية أعلى مراحله، ومن أهمها:

---

[1] Hussein D. Hassan, Iran: Ethnic and Religious Minorities, on 13/03/2011, in: www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL34021.pdf.

[2] فاضل رسول، **العراق- إيران: أسباب وأبعاد النزاع**، (مصر: المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1996)، ص 8.

1- العوامل الفكرية: تتلخص في فكر **الخميني*** الذي يربط بين الإسلام والثورة، فمن وجهة نظره لا يوجد إسلام بغير ثورة، فالإسلام هو دين الحق والعدل والجهاد ضد الأنظمة الملكية الفاسدة، لذلك وجب على علماء المسلمين التصدي بفكرهم لأنواع الظلم الداخلي والاستعمار الخارجي، لذا فسمة الفكر السياسي الشيعي معارض، وهو ما دعا البعض إلى تصنيفه ضمن قوى المعارضة الثورية في الإسلام، ومرجع هذا إلى طبيعة الاضطهاد السياسي الذي لحق بالشيعة على امتداد العصور.[1]

2- العوامل الموضوعية: انتشر المذهب الشيعي في الهند وباكستان والعراق وإيران، ولا يمكن فصل التطورات التي لحقت به -خاصة في أبعاده السياسية بحال من الأحوال-عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك البلدان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عكست الطبيعة السياسية لأنظمة هذه البلاد ظلما واضحا على الطبقات الشيعية الفقيرة، وكذلك الحال في إيران، فنتيجة الحكم الاستبدادي الذي تميز به نظام الشاه، وإخفاق عملية التنمية الاقتصادية وفساد مؤسستي **السفاك**** والجيش وإخفاقهما في فرض سياسات النظام، بدأت المعارضة الدينية تطفو على السطح، وذلك في أول مواجهة ما بين النظام الحاكم وقائد المعارضة الدينية الخميني عام 1963، أو ما عرف بالثورة البيضاء عند الشاه، وبداية إرهاصات الثورة الإسلامية بالنسبة للمعارضة الدينية في قم.[2]

يظهر للعوامل الفكرية مقارنة بالعوامل الموضوعية كبير الأثر على دستور إيران بعد الثورة الإسلامية، التي جاءت العديد من مواده انعكاسا لأفكار الخميني، ما يقتضي بحث ذلك من خلال العناصر الآتية:

أ- انعكاس قيم الثورة الإسلامية على البناء الدستوري والسياسي لإيران: يعد النظام السياسي الإيراني النموذج النظمي الذي تغير تغيرا جذريا من نظام شاهنشاه (ملك الملوك)، إلى نظام ذو طابع إسلامي، ومنذ ذلك التغيير، أصبحت السياسات الداخلية والخارجية الإيرانية في موقع ترقب من الباحثين في حقل النظم السياسية، فتجربة الدمج بين سلطة الولي الفقيه (حق التعيين)، وبين سلطة الشعب (حق الانتخاب)، هي تجربة غير مسبوقة في تاريخ النظم السياسية، كما حملت الثورة الإسلامية في طياتها نوعا آخرا من التجديد، من حيث أنها لأول مرة تتحمل حركة إسلامية بمفردها مسؤولية بناء دولة، بعدما كانت التجارب الإسلامية الأخرى تجارب نظرية على مستوى الدولة والحكم.[3]

---

* **الخميني**: روح الله مصطفى أحمد الموسوي الخميني، رجل دين سياسي إيراني من مواليد 1902 وتوفي عام 1989، حكم إيران في الفترة من (1979-1989) وكان فيلسوفا ومرجعا دينيا شيعيا أيضا.

[1] رفعت سيد أحمد، **الحركات الإسلامية في مصر وإيران**، الطبعة الأولى، (مصر: سينا للنشر، 1989)، ص 160.

** **السفاك**: السافاك (بالفارسية: ساواک) اختصار لمنظمة المخابرات والأمن القومي الإيراني.

[2] فاضل رسول، مرجع سابق، ص 144.

[3] عبد الله يوسف سهر محمد، **"السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر1999، ص11.

ب- دور قيم الثورة الإسلامية في رسم التوجهات الإقليمية والعالمية الإيرانية: لعبت الهوية الإيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية، دورا بارزا في تغيير توجهات السياسة الخارجية وتقليص مساحة الخيارات بالنسبة لصانع القرار، حيث أصبحت مبادئ الثورة مرجعية السلوك الخارجي، في المقابل كانت هناك توجهات سياسية داخلية، تعتبر إيران دولة أمة عليها أن تتميز بدور القوة الإقليمية في النظام شرق أوسطي، ووسيلتها في ذلك العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول الجوار الإقليمي أو القوى الكبرى، خاصة منها روسيا والصين وأوربا.

هنالك من يعتبر بأن مبادئ الإسلام تدخل ضمن المصالح القومية الإيرانية، فالحفاظ على بقاء الجمهورية مرهون بالحفاظ على بقاء هياكل الدولة المادية، والأهم البناء القومي الذي تعد الثورة المنبع الأساسي له، لذلك نجد أفكار الإصلاح والتجديد، والتي تدخل جميعها في إطار عملية إعادة النظر في مبادئ الثورة، وتكيفها مع المستجدات الإقليمية والعالمية، تؤخذ بعين الريبة من طرف رجال الدين والتيار المحافظ.[1]

من المهم التركيز على بنية القيم الأساسية، والتي أثرت على تصور إيران لدورها الخارجي اتجاه العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي، وتتمثل هذه البنية في:

1- الحياد: يتحدد مفهومه في عدم جواز الخضوع لأي قوة عالمية، فالخضوع في المفهوم الإيراني أخذ بعدا دينيا يقوم على فكرة الخضوع لله، أو ما يعرف في أدبيات الفكر السياسي الإسلامي بالحاكمية، ويتعلق الأمر هنا بمفهوم مركزي في فكر المودودي، الذي استقى منه الخميني فكره السياسي، وفحواه أن السيادة لله وليست للشعب، وقد تم تبني نفس المفهوم من طرف الحركات الإسلامية الرافضة للفكر الديمقراطي.

من أهم التناقضات التي تؤخذ على فكر الخميني، ثنائية المستكبرين والمستضعفين، أحد أهم المفاهيم التي ترتبط بالحياد، حيث ترفض النخبة الإيرانية أي شكل من أشكال التدخل في شؤون الدول الأخرى، غير أنها في نفس الوقت حيث ما وجد كفاح ضد المستكبرين تدخلت لدعم الطرف المستضعف، خاصة في الدول الإسلامية.[2]

واقعيا، أثار هذا المبدأ عدة التباسات، خاصة على مستوى العلاقات العربية الإيرانية، حيث تداخل مفهوم الاستكبار مع مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول العربية الإسلامية، التي تربطها علاقات تحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو تلك التي دخلت في مسار السلام مع إسرائيل، حيث تمثل الولايات المتحدة

---

[1] Ramazani. R.k, Iran export of the revolution politics ends and means, Miami Florida international, University press, 1990, p43.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، الطبعة الأولى، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص 63.

الأمريكية رأس الاستكبار العالمي، الذي ترفضه الحركات الإسلامية المعارضة داخل الأنظمة العربية، مما حتم على إيران الوقوف إلى جانب هذه الحركات، باعتبارها تمثل الطرف المستضعف في وجه الأنظمة العربية المستكبرة، لتعاملها مع الغرب.

لم تخف إيران أبدا رغبتها في تصدير الثورة الإسلامية إلى باقي الدول المجاورة، خاصة في المرحلة التي تلت نجاح الثورة، وقد حملت تصريحات الخميني التي جاء فيها بأن إيران هي نقطة الانطلاق والنهاية لم تحدد حدودها بعد، تخوفات الدول شرق أوسطية الإسلامية، خاصة وأنها الأقرب جغرافيا، إضافة إلى علاقات إيران بالحركات الإسلامية والأقليات الشيعية المتواجدة فيها، لذلك أدى مفهوم الدفاع عن حقوق المسلمين، الذي يدعم الدور الإيراني في منظومة الشرق الأوسط، إلى حصول تناقضات مع مصالح حكام تلك الدول، مما أثار العديد من المخاوف الأمنية من محاولة توسيع إيران لنفوذها الإقليمي.[1]

قامت إيران عام 1992 باستضافة 25 تنظيما إسلاميا، وتدريب عناصر إسلامية ودعمها ماديا والقيام بعمليات مخابراتية لصالح هذه التنظيمات، كما سعت إيران إلى جذب الطلبة المسلمين، من خلال تقديم منح دراسية للطلاب المسلمين للدراسة في معاهد وحوزات إيرانية، ويتلقى الطلاب إلى جانب التعليم، دورات عقائدية تتصل بمبادئ الثورة الإسلامية.

2- الهوية الإنتمائية لإيران: من أهم المفارقات التي تواجه الفكر السياسي الإيراني، مفارقة الوحدة الإسلامية والوحدة القومية، أين تعبر الوحدة القومية عن الخصوصيات الذاتية للشعب الإيراني، والتي أعطت أهمية خاصة وسط الشعوب الإسلامية، نسبة للحضارة الفارسية العريقة، أما الوحدة الإسلامية، فتمثل خصوصية الانتماء للمذهب الشيعي، كما أن الخميني لم ينفي إعجابه بالشخصية الفارسية، خاصة وأنه لم يمنع بعض مؤسسات الدولة في السنوات الأولى للثورة من التعبير عن مشاعر القومية.

أدت ثنائية القومية والإسلام إلى بروز علاقة قلقة في ذهنية المواطن الإيراني و ذهنية الجوار العربي، ومن أهم الشواهد على ذلك، إطلاق الحرس الثوري أثناء اجتياح شبه جزيرة الفاو العراقية أسماء فارسية على شوارع الجزيرة ومساجدها، وإلقاء خطبة الجمعة باللغة الفارسية، مما أدى إلى تصوير الحرب من طرف العرب، على أنها ما بين الفرس والعرب، ويضاف إلى ما سبق، الإسرار الإيراني على تسمية الخليج الفارسي بدل الخليج العربي، وهي تسمية توحي بأنها جاءت في مواجهة القومية العربية.[2]

يعكس الدستور الإيراني العلاقة ما بين الانتماء الفارسي والانتماء الإسلامي، فقد جاءت المواد تخصيصية تخاطب الأمة الفارسية، ومن المواد التي تحسر نفسها في إطار عموم الشعب الإيراني، (المواد

---

[1] محمود سريع القلم، **"الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية"**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 121، شتاء 2006، ص 32.

[2] وليد عبد الناصر، **إيران دراسة عن الدولة والثورة**، الطبعة الأولى، (مصر: دار الشروق،1997)، ص ص 70،71.

19/17/09) حيث تشير المادة 09، إلى أن صون حرية الجمهورية الإسلامية الإيرانية من مسؤولية الحكومة وجميع أفراد الشعب، وتشير المادة 17، إلى أن الدوائر الحكومية تعتمد على التاريخ الهجري والشمسي، كما منع الدستور الإيراني المسلمين – على تعدد أصولهم – من تولى منصب رئيس الجمهورية، فحسب المادة 125: "يجب أن يكون رئيس الدولة فارسي شيعي"، كما لا تجيز المادة 41 من الدستور الإيراني الجمع ما بين الجنسية الإيرانية وما سواها من الجنسيات، وترخص الحكومة حق سحب الجنسية من أي إيراني، في حالة حصوله على جنسية دولة أخرى.[1]

من عوامل تدعيم الشعور القومي، الطبيعة الجغرافية التي أحاطت إيران بسلسلة من الجبال، والتي ساعدتها على تحقيق وحدتها الطبيعية وأمدتها بالقدرة على امتصاص الصدمات الثقافية ضد الغزو الخارجي، وقد صدرت دراسة حاولت تقديم تفسير ثقافي لتطور السياسة الخارجية الإيرانية على مدار عقد كامل، جاءت تحت عنوان: "مركز العالم، جيوبوليتيك إيران"، حدد فيها المؤلف عدة مقومات رئيسية للثقافة السياسية الإيرانية من أهمها:

أ- الخوف من الآخر، بحكم الظروف التي نشأ فيها المذهب الشيعي.

ب- الشعور بالاستعلاء العرقي والحضاري، وتنبع هذه الخاصية من انتماء الإيرانيين إلى حضارة عريقة يبلغ عمرها 3000 سنة، وتتناقض هذه الخاصية مع سابقتها، حيث تقود هذه إلى التمدد الخارجي، فيما يقود الخوف من الآخر إلى العزلة والانكفاء.

جـ- القدرة على التصدي للغزو الثقافي الخارجي، وعدم ذوبان الحضارة الفارسية في أي غزو وقع عليها.

د- المبالغة التي تشمل الخطاب السياسي والأهداف الطموحة ووسائل تنفيذها، ويعتبر ما تعرضت له إيران من مخاطر على مدار تطورها التاريخي، أثر من آثار هذه المبالغة.[2]

حللت الدكتورة (شيرين هنتر)، التفاعل ما بين القيم الفارسية والإسلامية، ورصدت ضمن عوامل إضعاف الهوية الوطنية إشكالية الانتماء الحضاري المزدوج، الذي يجمع ما بين الحضارة الفارسية والحضارة الإسلامية، ونتيجة التناقضات الكامنة ما بين المفهومين، صعب على مفكري الثورة إحداث تمايز بينهما، خاصة وأن الثورة الإسلامية كانت من تخطيط رجال الدين، وجاءت كأحد إرهاصات الفكر السياسي الشيعي، الذي زكى الثورة على القيم الفارسية السائدة في عهد الشاه، على حساب القيم الدينية.

---

[1] طلال صالح بنان، **"إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 155 ، يناير 2004، ص 13.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 35.

إذن، فبروز الهوية الفارسية في الدستور الإيراني، يوحي بأهمية البعد القومي في دعم الثورة الإسلامية ودعم الحضور الإيراني الإقليمي، من خلال إعطاء إيران صبغة التفوق الحضاري قبل الإسلام، من خلال الحضارة الفارسية، وبعد الإسلام من خلال التمييز المذهبي.[1]

المطلب الثاني: بنية النظام السياسي الإيراني

إن فهم النظام السياسي الإيراني وبنيته غير ممكن، دون فهم نظرية ولاية الفقيه؛ التي تمثل السمة الأساسية في تميز النظام السياسي الإيراني عن غيره، وهو ما سنعمل أولا على تناوله قبل أن نتحدث عن المؤسسات السياسية الأخرى في النظام.

1- نظرية ولاية الفقيه: يتصف النظام السياسي الإيراني بسمته الدينية، فهو قائم على مبدأين أساسين، الأول هو الحكومة الإسلامية، والثاني هو ولاية الفقيه، ويتضح ذلك في مواد الدستور وهيكلية المؤسسات الإدارية.

يضم النظام السياسي الإيراني مؤسسات دستورية وأخرى غير دستورية، تؤثر أيضا في عملية صنع القرار السياسي، وقد نصت المادة الخامسة من الدستور المتعلقة بولاية الفقيه، على أنه: "في زمن غياب الإمام المهدي، تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل".[2]

بحسب دستور عام 1979، والتعديل الذي شهده عام 1989، فإن صلاحيات ومسؤوليات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية (القائد) تتجسد بالآتي:

أ- تعيين السياسات العامة للدولة وبالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

ب- الإشراف على تنفيذ سياسات الدولة.

جـ- إصدار أمر الاستفتاء العام.

د- تولي القيادة العامة للقوات المسلحة.

هـ- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.[3]

---

[1] عبد الله يوسف سهر محمد، مرجع سابق، ص 12.

[2] محمد السعيد عبد المؤمن، **ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة: زهدى للطباعة، 1991)، ص 50.

[3] بيرن ايزدي، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ترجمة سعيد الصباغ، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الثقافة للنشر،2000)، ص 81.

و – تعيين وعزل كل من:

– فقهاء مجلس صيانة الدستور.

– أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

– رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

– رئيس أركان القيادة المشتركة.

– القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

– القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

ز – معالجة الخلافات التي قد تنشأ بين السلطات الثلاثة (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، فضلا عن تنظيم العلاقات بينهم.

حـ– معالجة المشاكل التي تواجه النظام السياسي، والتي قد يتعذر حلها من خلال مؤسسات الدولة الأخرى.[1]

2– السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية): يحتل رئيس الجمهورية المرتبة الثانية بعد منصب المرشد أو القائد في النظام السياسي الإيراني، وهو ما أشارت إليه المادة (113) من الدستور: "يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، كما أنه يرأس السلطة التنفيذية، إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة وفقا لهذه المادة، فإن رئيس الجمهورية يتولى مسؤولية السلطة التنفيذية؛ المتمثلة بمجلس الوزراء والهياكل الإدارية العامة التابعة لكل وزارة.

ينتخب منصب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بشكل مباشر، ومدة الدورة الواحدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط (المادة 114)، ويشترط في فوزه حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين.[2]

تتلخص بعض المهام الأساسية لرئيس الجمهورية كالآتي:

أ– يوقع رئيس الجمهورية على مقررات مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، وعلى نتيجة الاستفتاء العام، بعد مرورها بالمراحل القانونية وإبلاغها إياه، وعليه أن يسلمها للمسؤولين لتنفيذها طبقا للمادة 113 من الدستور.

---

[1] عادل حسين، **إيران :الدولة الإسلامية .. ما ذا تعنى؟**، (القاهرة: المركز العربي الإسلامي للدراسات،1997)، ص 34.

[2] نيفين عبد المنعم سعد، مرجع سابق، ص 88.

ب- تعيين معاونين إثنين له، يقوم أحدهما - وبموافقة الرئيس- بمهمة إدارة جلسات مجلس الوزراء والتنسيق بين سائر الوزارات طبقا للمادة 124 من الدستور.

جـ- يوقع رئيس الجمهورية أو ممثله القانوني، وبعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية وسائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالاتحادات الدولية طبقا للمادة 125 من الدستور.

د- تولي مسؤولية التخطيط والميزانية والأعمال الإدارية والوظيفية للبلاد بشكل مباشر، أو يوكل شخصا آخر لإدارتها طبقا للمادة 126 من الدستور.

هـ- يحق لرئيس الجمهورية وبعد مصادقة مجلس الوزراء وفي حالات خاصة، تعيين ممثل خاص له أو عدة ممثلين، مع تحديد صلاحياتهم، وفي هذه الحالة تكون قرارات الممثلين بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء طبقا للمادة 127 من الدستور.

و- تعيين السفراء باقتراح من قبل وزير الخارجية ومصادقة رئيس الجمهورية، الذي يقوم بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى طبقا للمادة 128 من الدستور.[1]

3- **السلطة التشريعية:** تتكون السلطة التشريعية في إيران من مؤسستين هما: مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور.

أ- **مجلس الشورى الإسلامي:** تناول الدستور الإيراني في فصله السادس، هيكلية وعمل مجلس الشورى، وعالجت المادتين (62 و 90) من الدستور الإيراني شرح ذلك، حيث نصت (المادة 62) على أن: "مجلس الشورى الإسلامي يتكون من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة وبالاقتراع السري، وتستمر دورة المجلس لمدة أربع سنوات، مع التأكيد على ضرورة انتخاب الدورة الجديدة قبل انتهاء فترة الدورة السابقة، حتى لا تبقى البلاد بدون مجلس.

يتألف مجلس الشورى الإسلامي من 270 نائبا، مع مراعاة زيادة عدد النواب بواقع عشرين نائبا لكل عشر سنوات، بحسب التغيير الديمغرافي والسياسي في البلاد، كما أعطى الدستور حق المشاركة للأقليات غير المسلمة، من خلال انتخاب الأقلية الزرادشتية لنائب واحد، وكذلك بالنسبة لليهود والمسيحيين والآشوريين

[1] ساجد أحمد عبل الركابي، **رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران**، (بغداد: مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2006)، ص ص 3-5.

والكلدانيين يشتركون بانتخاب نائب واحد فقط، بينما ينتخب المسيحيون الأرمن في الشمال والجنوب نائبا لكل منهم وبشكل منفصل عن الآخر طبقا للمادة 64 من الدستور.[1]

تتمثل الصلاحيات التي يمتلكها المجلس بالنقاط الآتية:

– سن القوانين في كافة القضايا ضمن حدود الدستور المقررة، مع ضرورة تطابقها مع مبادئ الجمهورية الإسلامية والتزامها بالمذهب الرسمي للبلاد،

– شرح وتفسير القوانين (مادة 73).

– النظر في اللوائح القانونية بعد مصادقة مجلس الوزراء (مادة 74).

– مناقشة اللوائح التي يقدمها بعض النواب، والخاصة بخفض أو زيادة الإنفاق العام (مادة 75).

– التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد (مادة76).

– المصادقة على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية (مادة77).

– صلاحية إجراء بعض التعديلات المحدودة على حدود البلاد، إذا تطلبت المصلحة الوطنية ذلك، شريطة موافقة الغالبية العظمى من أعضاء المجلس(المادة 78).[2]

ب– مجلس صيانة الدستور: يعد مجلس صيانة الدستور المكون الثاني للسلطة التشريعية، وفكرة إنشاء هذا المجلس مستمدة من فكرة مجلس الحكماء، الذي تأسس بمناسبة الثورة الدستورية عام 1906، من بعض رجال الدين، للنظر في القوانين والتحقق من مدى مطابقتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، لكن هذا المجلس فقد أهميته واضمحلت فاعليته بعد **الثورة البيضاء*** في إيران عام 1963، وبعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979 تشكل مجلس صيانة الدستور، ليقوم بمهام شبيهة بمهام مجلس الحكماء السابق.[3]

يتكون هذا المجلس من 12 عضوا، وهؤلاء الأعضاء هم مجموعة من الفقهاء والقانونيين الفقهاء وعددهم ستة، يختارهم القائد بشكل مباشر، والستة الآخرون هم من مختلف التخصصات القانونية، الذين يرشحهم رئيس السلطة القضائية، ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي (مادة91)، وحدد الدستور

---

[1] بهمان بختياري، **المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إيران والخليج**، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، 1996)، ص87.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 109.

* **الثورة البيضاء**: أو عصر التحديث، وهي سلسلة إصلاحات بعيدة المدى في إيران، بدأت في عام 1963 على يد الشاه محمد رضا بهلوي.

[3] وليد محمود عبد الناصر، **"إيران وإشكاليات التحول من الثورة إلى الدولة"**، مجلة السياسة الدولية ، العدد 136، اكتوبر1999، ص 8.

الإيراني مدة دورة المجلس بست سنوات، على أن يعيد نصف أعضاء الدورة الأولى من كلا الجانبين، بعد ثلاث سنوات من تشكيله وبطريقة القرعة، ويتم اختيار أعضاء جدد مكانهم (مادة 92).[1]

تتمثل المهام والصلاحيات التي يقوم بها المجلس بالآتي:

- النظر في القوانين والتشريعات التي تصدر عن مجلس الشورى فقهاء مجلس صيانة الدستور، أما فيما يخص عدم تعارض القوانين والتشريعات ببنود الدستور بشكل عام، فتتم المصادقة عليها من قبل غالبية أعضاء المجلس (مادة 96).

- شرح وتفسير الدستور بعد مصادقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس.

- الإشراف على انتخاب مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وعلى الاستفتاء العام.

إن التعديلات التي شهدها الدستور الإيراني عام 1989، أضافت صلاحية أخرى لهذا المجلس، والتي تمثلت بالإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وعلى الاستفتاء العام، وقد زادت هذه الصلاحية من قوة وتأثير المجلس، من خلال منحه صلاحيات رقابية على مؤسسات فاعلة في صناعة القرار السياسي في إيران.[2]

4- السلطة القضائية: تعد السلطة القضائية جزءا من النظام السياسي في إيران، وهي المكمل للسلطتين التشريعية والتنفيذية، ونص دستور جمهورية إيران الإسلامية في مادته (156)، على أن السلطة القضائية؛ هي سلطة مستقلة تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وعليها مسؤولية إحقاق العدالة.

تحددت وظائف السلطة القضائية بالمهام الآتية:

أ- التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات والاعتداءات والشكاوى، والفصل في الدعاوى، والخصومات واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة.

ب- صيانة الحقوق العامة وبسط العدالة والحريات المشروعة.

جـ- الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

---

[1] ويلفريد بوختا، **من يحكم إيران (بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية)**، ترجمة مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسة الكتب المترجمة رقم 17، (أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص 13.

[2] طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الساقي، 2006)، ص 19 .

د- كشف الجريمة ومطاردة المجرمين ومعاقبتهم وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المدونة.

هـ- اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة، ولإصلاح المجرمين (مادة 156).

تباشر السلطة القضائية أعمالها من خلال هيكلها الإداري والتطبيقي، أو يترأسها شخص عادل ومجتهد ملم بالأمور القضائية يتم اختياره من قبل القائد، ويستمر رئيس السلطة القضائية، الذي يعتبر أعلى مسؤول فيها، في منصبه هذا مدة خمس سنوات.[1]

يمارس رئيس السلطة القضائية المهام كالآتي:

- إيجاد الدوائر اللازمة في دوائر العدل، بشكل يتناسب مع المسؤوليات المذكورة في المادة (156) من الدستور.

- إعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية الإسلامية.

- توظيف القضاة العدل، والبت في عزلهم وتنصيبهم ونقلهم وتحديد وظائفهم.

يتولى رئيس السلطة القضائية تشكيل المحكمة العليا للبلاد (محكمة التمييز أو النقض)، التي تتولى مهمة إعادة النظر في الأحكام الصادرة ومتابعة تنفيذ القوانين في المحاكم، وسير القضاء (مادة 161)، ويقوم كذلك بتعيين كل من رئيس المحكمة العليا والمدعي العام، بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا ولمدة خمس سنوات (مادة 162)، كما يشرف رئيس السلطة القضائية على دائرة التفتيش العام، التي تتابع التنفيذ الصحيح للقوانين في المؤسسات الإدارية (مادة174)، ويترتب على القضاة الامتناع عن تنفيذ القرارات واللوائح الحكومية المخالفة للقوانين والأحكام الإسلامية، أو الخارجة عن نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية (مادة 170).[2]

يوجد في إيران ثلاثة أنواع من المحاكم:

- **النوع الأول:** هو المحاكم العامة؛ وهي التي تنظر في كافة القضايا، باستثناء القضايا التي تقع ضمن اختصاص المحاكم الثورية أو الخاصة.

---

[1] ويلفريد بوختا، مرجع سابق، ص 86.

[2] برهان غليون، **النظام السياسي في الإسلام**، الطبعة الأولى، (دمشق: دار الفكر، 2004)، ص ص 77،78.

- **النوع الثاني:** هو المحاكم الثورية؛ التي تنظر في الجرائم الموجهة للأمن الداخلي والخارجي، كإهانة مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني، أو النقد لأداء المرشد، التآمر ضد النظام وممارسة التخريب ضده، التجسس، تهريب المخدرات، الربح غير المشروع.

- **النوع الثالث:** هو المحاكم الخاصة، مثل محكمة الأسرة التي نص الدستور الإيراني (مادة 21)على تشكيلها، بهدف الحفاظ على كيان الأسرة واستمرار بقائها، والمحكمة العسكرية التي تنظر في القضايا العسكرية والأمنية التي تهم أفراد الجيش والأجهزة الأمنية، والمحكمة الصحفية الخاصة بقضايا الصحافة والمطبوعات.

أما محكمة رجال الدين فأنها مختصة بالنظر في القضايا الآتية:

- التآمر ضد القيادة أو توجيه الإهانات إليها من قبل رجال الدين.

- كافة الأعمال والتصرفات غير الشرعية التي يرتكبها رجال الدين.

- كافة المنازعات المحلية المخالفة للأمن العام، التي يكون أحد الخصوم فيها من رجال الدين.

- جميع القضايا التي تدعو القيادة إلى النظر فيها.[1]

5- مجمع تشخيص مصلحة النظام: تأسس هذا المجمع بأمر من الإمام الخميني عام 1988، للبت في الخلاف الذي قد ينشأ بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، فيما يتعلق بالأمور التشريعية ولتقديم النصيحة للمرشد، يتألف المجلس من اثني عشر عضوا، وهم رؤساء السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وفقهاء مجلس صيانة الدستور، وممثل عن القائد، ورئيس الجمهورية، والوزير الذي يتعلق القانون أو القضية الخلافية بوزارته، ووسعت هيكلية المجلس بعد ذلك لتضم النائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب مجلس الشورى الإسلامي، وممثلين عن الوزارات السياسية في البلاد، وبعد أن كانت رئاسة المجمع توكل إلى رئيس الجمهورية، أصبح القائد ومنذ عام 1997 يتولى تعيين رئيسا له.[2]

فضلا عن البت في الخلاف بين مجلس الشورى الإسلامي وصيانة الدستور، الوظائف التالية:

- الإسهام في وضع السياسة العامة للنظام بالتشاور مع القائد.

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص 123-126.

[2] طلال عتريسي، مرجع سابق، ص 108.

– اختيار أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور لعضوية مجلس الشورى، الذي يخلف القائد في حالة وفاته أو استقالته أو عزله.

– اقتراح تعديل مواد الدستور أو إضافة مواد أخرى، لغرض تعديل الدستور بالتشاور مع المرشد.

– المشاركة في تشكيل مجلس إعادة النظر في الدستور.

أثارت الصلاحيات الموسعة للمجمع إشكالية في هيكلية النظام السياسي ومؤسساته الدستورية، من خلال منافسته للسلطات الثلاثة الأخرى، وعلاقته المباشرة بالمرشد، وتدخله في وضع سياسات الدولة بشكل عام، بل وترأس رئيس المجمع لمؤسسة تضم في عضويتها رؤساء السلطات الثلاث.[1]

إن وضع السياسة العامة من قبل القائد وبالتشاور مع مجمع تشخيص النظام؛ يعني أن وظيفة المجمع تكون استشارية وقراراته التي يقدمها للمرشد تعتبر غير ملزمة للقائد، وقد يتخذ المرشد قرارا مغايرا لتوجيه المجمع إذا تطلب الأمر ذلك، كما أن تدخل المجمع في الفصل في القضايا بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس إعادة النظر في الدستور، تكون استشارية في تشخيص المصلحة، لأن أعضاء مجلس إعادة النظر في الدستور معينين وليس منتخبين، مثل مجلس الشورى الإسلامي، وعليه أن يأخذ في نظر الاعتبار عند تشخيص المصلحة رأي مجلس الشورى الإسلامي، بوصفه مؤسسة منتخبة.[2]

6– مجلس الأمن القومي الأعلى: تم تشكيل مجلس الأمن القومي الأعلى طبقا للمادة (176) من الدستور الإيراني، والهدف من تأسيس هذا المجلس هو تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية، والحفاظ على وحدة وسلامة أراضي البلاد والسيادة الوطنية، يتكون المجلس من رؤساء السلطات الثلاث، ورئيس أركان القوات المسلحة، وممثلين عن المرشد، ومسؤول التخطيط والميزانية، ووزراء الداخلية والأمن والخارجية، وأعلى مسؤولين في الجيش وحرس الثورة، ويترأس المجلس رئيس الجمهورية، الذي يمثل في الوقت ذاته رئيس السلطة التنفيذية، ويتولى المجلس تنفيذ المهام التالية:

– تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد، في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

– تنسيق النشاطات السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية الأمنية العامة.

– الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد، لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

[1] ساجد أحمد عبل الركابي، مرجع سابق، ص 21.

[2] ياسين مجيد، **"إيران في عهد الرئيس خاتمي: تحدي المجتمع المدني ودولة القانون"**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 64، أغسطس 1997، ص 79.

– تعيين المجالس الفرعية، مثل مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد، ويترأس هذه المجالس رئيس الجمهورية، أو يتولى اختيار أحد أعضاء مجلس الأمن القومي الأعلى لرئاستها نيابة عنه.[1]

7– مجلس خبراء القيادة: تأسس هذا المجلس عام 1979، لغرض مراجعة مسودة الدستور التي أعدت للاستفتاء الشعبي، وتشكل المجلس في بدايته من سبعين عضوا، ليرتفع عام 1982 إلى 83 عضوا، ويبلغ عدد أعضاء المجلس في الوقت الراهن 86 عضوا، ومقره مدينة قم، وبإمكان المجلس عزل المرشد الأعلى إذا أصبح عاجزا عن أداء مهامه المكلف بها، أو فقد شرطا من الشروط الواجب توفرها فيه لشغل هذا المنصب، أو إذا تبين بعد ذلك أنه لم يكن يملكها في الأصل.

يجتمع أعضاء المجلس مرة واحدة كل عام لمدة يومين، فضلا عن الاجتماعات الطارئة وقت الأزمات، ويشغل أعضاء المجلس وظائف مهمة في المؤسسات الدولة، وينتخب الشعب الإيراني شخصا واحدا عن كل محافظة، وإذا زاد عدد سكان المحافظة عن مليون شخص، يحق لهم انتخاب ممثل إضافي لها في المجلس عن كل نصف مليون شخص، ومعظم أعضاء المجلس هم من كبار رجال الدين البارزين، كما حددت مدة دورة المجلس بثمان سنوات، أما مهام المجلس فتتمثل في اختيار وتعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية.[2]

8– مجلس إعادة النظر في الدستور: تتم إعادة النظر في بنود الدستور الإيراني لغرض تعديلها بحذف أو إضافة مواد أخرى، من قبل مجلس خاص يتم تشكيله إذا اقتضت الحاجة إليه، ويطلق على هذا المجلس تسمية (مجلس إعادة النظر في الدستور)، وقد استحدثت هذه المادة (177) بموجب التعديلات الدستورية لعام 1989، والمجلس الذي يتشكل لهذا الغرض هو الذي يتولى مسؤولية التعديل، أي أن مجلس الشورى الإسلامي ليس له علاقة بهذه المسألة، وآلية عمل تعديل الدستور تتم من خلال تشاور المرشد مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، في تحديد البنود المراد تعديلها بالحذف أو الإضافة لإكمال الدستور، ويتم بعدها إرسال قرار إلى رئيس الجمهورية بهذا الخصوص، ثم توجه الدعوة إلى أعضاء المجلس للاجتماع لهذا الغرض.[3]

أعضاء مجلس إعادة النظر في الدستور هم:

– أعضاء مجلس صيانة الدستور.

– الأعضاء الدائمون في مجمع تشخيص مصلحة النظام.

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص 129،130.

[2] ويلفريد بوختا، مرجع سابق، ص 84.

[3] طلال عتريسي، مرجع سابق، ص107.

- خمسة أعضاء من مجلس خبراء القيادة.
- عشرة أشخاص يختارهم القائد.
- ثلاثة أشخاص من مجلس الوزراء.
- ثلاثة أشخاص من السلطة القضائية.
- عشرة نواب من مجلس الشورى الإسلامي.
- ثلاثة أشخاص من الوسط الجامعي.

تعرض القرارات والتعديلات الصادرة عن هذا المجلس للاستفتاء الشعبي العام، وتكون نافذة المفعول إذا حازت على موافقة الغالبية العظمى من المشاركين في الاستفتاء، بعد مصادقة المرشد عليها، وقد حرصت المادة المتعلقة بإعادة النظر بالدستور، على استبعاد مواد الدستور المتعلقة بالنظام الجمهوري الإسلامي وولاية الأمر وإمامة الأمة، والمذهب الرسمي للبلاد من أي تعديل قد يشهده الدستور الإيراني.[1]

9- المؤسسة العسكرية: تنفرد إيران بكونها الدولة الوحيدة التي تتبع فيها القوات المسلحة للسلطة التنفيذية بشكل مباشر، فالمرشد الأعلى هو الذي يعين قادة الجيش والحرس الثوري، وهو المسؤول عنهما، وقد تم إنشاء الحرس الثوري بعد الثورة الإسلامية مباشرة، نتيجة الشكوك في ولاء الجيش، لاسيما أن محاولتين للقيام بانقلاب عسكري جرى إحباطهما، الأولى عام 1982، والثانية عام 1983.

في عام 1989 تم تشكيل قيادة موحدة للجيش والحرس، مع إعطاء الحرس وزنا أكبر في القيادة، وهو ما أضعف احتمالات المواجهة بين الطرفين، ويقدر عدد أفراد الحرس الثوري بحوالي 150 إلى 200 ألف عنصر إلى جانب المليشيات التابعة له، والتي يقدر عددها 2 مليون عنصر(الباسيج)، بينما تقدر مصادر أخرى عدد الباسيج حوالي 90 ألف، وهناك 300 ألف من الاحتياطي، ويمكن الوصول بالرقم في حالات التعبئة إلى مليون، أما الجيش فلم يرتفع عدد العاملين فيه بشكل كبير.[2]

يرى بعض الباحثين أن الهيكل التنظيمي للحرس الثوري ليس محكما كالمؤسسات العسكرية التقليدية، وقد تكون المستويات الوسطى فيه هي الأكثر تأثيرا حتى في صنع القرار، ويغلب على هذه الفئة النزعة

---

[1] نظرة على إيران من الداخل، تاريخ التصفح، 12 /2011/04.
http//:www.alanba.com.kw/AnbaPDF/NewsPaper/2008/03.../iranreport632008.pdf.

[2] كينيث كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني**، الطبعة الثالثة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص 48.

الدينية، لاسيما فكرة العمل الجهادي لفتح المجال أمام المهدي المنتظر ليعود، كما أنها على ما يبدو هي الأقرب من الرئيس الإيراني أحمدي نجاد دون غيره من المسؤولين السياسيين.

للحرس الثوري دور في الاقتصاد طبقا للمادة (147) من الدستور الإيراني، والتي تنص: "على أنه في وقت السلم يساهم الجيش في النشاطات الإنتاجية دون أن يؤثر ذلك على جاهزيته القتالية."[1]

10- مؤسسات مساعدة: وهي مؤسسات تكمل عمل المؤسسات الكبرى للدولة، ولها بعض الأهمية في صنع قرارات في حدود معينة، ومن بينها:

أ- مجلس التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية: أنشأ المرشد الأعلى علي خامنئي مجلس التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية في عام 2006، وسلم رئاسته لكمال خرازي (وزير الخارجية من 1997 إلى 2005)، وإلى جانبه علي ولايتي (وزير الخارجية الذي سبق خرازي)، وعلي شمخاني (وزير الدفاع من 1997 إلى 2005)، إلى جانب حسين طارمي، وتدل بنية المجلس على أن السياسة الخارجية وقضايا الأمن هي الهدف الأساسي له، لذا فهو يقدم المشورة الإستراتيجية في القضايا الدولية للمرشد الأعلى.

ب- المجلس الاستشاري: وهو مجلس تقدم له الميزانية ويشرف على هيئة المحاسبة الوطنية.

ج- المجلس الأعلى: وهو مجلس يضم ممثلين عن المجالس المحلية ويقدم مقترحاته لمجلس الشورى مباشرة، أو عبر الحكومة، والهدف منه ضمان عدم التمييز بين المناطق في التنمية والاقتصاد.[2]

إذن، النظام السياسي في إيران، له مؤسسات فاعلة في هيكله الرسمي، تتداخل مع السلطات الثلاث للدولة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، بشكل مباشر وغير مباشر، ولها تأثير فعال في عملية اتخاذ القرار وشكله النهائي، وذلك بهدف إحكام قبضة رجال الدين على السلطة بجميع الأشكال، يضاف إلى ذلك كله المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، الذي يعتبر القائد العام للجمهورية الإسلامية ويتمتع بصلاحيات واسعة نابعة من نظرية ولاية الفقيه، لذا فتركيبة النظام السياسي لإيران تتوافق مع التوجهات العامة للدولة وسياستها الإقليمية.

---

[1] معتز محمد سلامة، **"الجيش والحرس الثوري"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 130، أكتوبر 1997، ص 77.

[2] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، ص 165.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تقدم، فإن لإيران موقع استراتيجي متزايد الأهمية عبر التاريخ، وذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم، فضلا عن تواجدها بين منطقتين غنيتين بالنفط (الخليج، بحر قزوين)، وقد أدى الموقع الفلكي لإيران إلى تنوع الأقاليم المناخية، ما انعكس على توزيع السكان، بالإضافة إلى امتداد ساحلي كبير يضمن حرية الملاحة والتبادل التجاري، لذا فالموقع الاستراتيجي لإيران من أهم محددات القوة على المستوى الإقليمي.

أما من الجانب الاقتصادي، فلم تنتج الثورة الإسلامية الإيرانية، وخاصة فكر الخميني فكر اقتصادي تقني، بل ركز على ثنائية الفقراء والأغنياء، المستكبرين والمستضعفين، كما أن الاقتصاد الإيراني وبتركيزه على النفط يجعل مستقبلة أسير هذا المتغير، وعليه فإن مؤشر التحول الاقتصادي الإيراني، هو في مدى تنوعه ومدى زيادة نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية، في إجمالي الناتج المحلي، خصوصا في مجال استغلال التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، فيما يخص توليد الطاقة الكهربائية وتطوير بعض الصناعات.

يتسم المجتمع الإيراني بالتنوع الاثني، نظرا لنمط التشكل التاريخي، كما أن احتمالات التفكك على أسس عرقية أو مذهبية غير وارد على المستوى الحالي، فالدستور الإيراني يقر صراحة في المادة 13: "إن الأقليات الإيرانية لديها إدراك بأنها تعود في جذورها التاريخية، إلى القبائل الأوروهندية"، لذا فالتنوع العرقي يدفعها نحو الاعتدال والحذر.

إذا أردنا قياس النزعة الانفصالية في المجتمع الإيراني، فمن الضروري توضيح مؤشرات القياس، إذ يرتبط قياس النزعة الانفصالية باتجاه أعمال الاحتجاج والعنف والثورة من قبل الأقليات ضد السلطة من جانب، وأنماط سلوك الدولة اتجاه الأقليات من جانب آخر، وعند تطبيق هذه المسألة على إيران، وهي دولة تقدر نسبة التجانس الاثني فيها بـ 51%، ذلك يعني أن متغير النزعة الانفصالية لن يكون له أهمية في الوضع الداخلي الإيراني، بل على المستوى الخارجي، على اعتبار أن معظم الأقليات موجودة في الحدود، فالأكراد يتواجدون في المناطق الجبلية الغربية لإيران وعلى الحدود مع العراق وتركيا، بينما يتواجد البلوش في الحدود مع باكستان، وهذا ما يساعدها على تلقي المساعدات من الدول المجاورة للانفصال.

تلعب الهوية الإيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية دورا بارزا في تغيير توجهات السياسة الخارجية، وتقليص مساحة الاختيارات بالنسبة لصانع القرار، حيث أصبحت مبادئ الثورة مرجعية السلوك الخارجي، لكن المجتمع الإيراني اليوم يطرح إشكالية ثنائية الانتماء (الفارسية، الإسلام)، حتى أن الدور الإيراني الجديد اليوم مازال يكتنفه بعض الغموض حول أبعاده ، هل هو ذو بعد فارسي أو ذو بعد إسلامي شيعي.

يتسم النظام السياسي الإيراني بتعدد مجالسه، وهو قائم على مبدأ الحكومة الإسلامية؛ التي تعتمد على فكرة ونظرية ولاية الفقيه كأساس للحكم، ويتميز النظام السياسي الإيراني بالمركزية، إضافة إلى قدرته على التكيف في مواجهة الأزمات العميقة، كموجة الاغتيالات التي حدثت بداية الثورة الإسلامية، إضافة إلى الحرب مع العراق التي امتدت ثمان سنوات، وقدرته على اجتياز الأزمات الاقتصادية، خصوصا سياسة الحصار التي فرضت على إيران من طرف الغرب.

الفصل الثالث

المحددات الإقليمية للسياسة الإقليمية الإيرانية في جوارها الإقليمي

المبحث الأول

مكانة إيران في النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا (منطقة آسيا الوسطى والخليج)

المبحث الثاني

العلاقات التعاونية الإيرانية مع محيطها الإقليمي

المبحث الثالث

العلاقات النزاعية الإيرانية مع محيطها الإقليمي

الفصل الثالث: المحددات الإقليمية للسياسة الإقليمية الإيرانية في جوارها الإقليمي

على خلاف الشرق الأوسط الذي يتضمن البلاد الإفريقية، يعتبر جنوب غرب آسيا تعبيرا جغرافيا يتضمن النهاية الجنوبية الغربية لقارة آسيا، ويستخدم لوصف هذه المنطقة في الدراسات التاريخية.

تضع الأمم المتحدة أيضا أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا في المنطقة الآسيوية الغربية الثانوية، لأنهم يقعون تقريبا وبشكل كلي في تلك المنطقة، ولكن هذه البلدان تقع أيضا في القوقاز، المنطقة التي تمتد على جانبي كل من آسيا وأوروبا، ولهم روابط اجتماعية وسياسية معهما، كما أن الجزء الآسيوي للعالم العربي (والذي يتضمن شبه الجزيرة العربية) يسمى بالمشرق العربي، وفي التاريخ العربي لم يكن لمسمى جنوب غرب آسيا أي ذكر، ولا للشرق الأوسط كذلك، فهي مسميات جغرافية أو سياسية حديثة بحتة.

تشمل منطقة جنوب غرب آسيا الدول التالية: الأردن، أرمينيا، أذربيجان، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، إيران، البحرين، تركيا، جورجيا، روسيا، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، الكويت، لبنان، قبرص، قطر، فلسطين، اليمن.

المبحث الأول: مكانة إيران في النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا (منطقة آسيا الوسطى والخليج)

يعد النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا، مجال التفاعل الذي تتمحور حوله الدراسة، والهدف الذي تتجه إليه السياسة الإيرانية، لذلك سيتم رسم معالم هذا النظام من خلال التطرق لأهم مجالين حيويين يشكلانه، وهما: منطقة آسيا الوسطى ومنطقة الخليج، كما سيتم وضع معايير لتحديد الدول المنتمية لهذا النظام، من خلال الجانب الجغرافي والتاريخي، إضافة إلى تبيان مستوى القدرة والإمكانيات لكل دولة ومقارنتها بإيران، ومعرفة ما إذا كانت هنالك منافسة إقليمية بين هذه الدول، ومدى تأثيرها على توجهات السياسة الإقليمية لإيران.(انظر الملحق رقم 04).

المطلب الأول: منطقة آسيا الوسطى

طبقا للجوار الجغرافي والتاريخ القديم، فإن منطقة آسيا الوسطى كانت مجالا حيويا لإيران، وذلك في عهد الإمبراطورية الفارسية، إضافة إلى عامل الإسلام والتماس الجغرافي، لذا سيتم إبراز مستوى القوة والإمكانيات لكل دولة تنتمي لهذا الإقليم، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا- الاعتبارات الجغرافية والتاريخية:

1- الاعتبارات الجغرافية:

آسيا الوسطى أو وسط آسيا؛ هي منطقة واسعة في قارة آسيا محاطة باليابسة، تشترك المنطقة في الكثير من الخصائص العامة والهامة، أحدها أن آسيا الوسطى كانت من الناحية التاريخية مترابطة بشكل وثيق، ونتيجة لذلك كانت منطقة تقاطع الطرق لحركة الناس، والسلع والأفكار بين أوروبا والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشرق آسيا، على طول أحد فروع **طريق الحرير***، والتي تعرف أحيانا باسم **"**آسيا الداخلية**"**، فهي تقع ضمن مجال القارة الأورو آسيوية الأوسع.[1]

تشغل جمهوريات آسيا الوسطى، وهي أوزبكستان وتركمنستان وقيرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان، مساحة قدرها 3.994.400 كيلو متر مربع، وسكان هذه الجمهوريات يصل عددهم إلى 50 مليون نسمة، وتعد كازاخستان الأكبر مساحة من هذه الدول، وتبلغ مساحتها ضعفي باقي دول آسيا الوسطى، وتحدها من الشمال أراضي سيبيريا التابعة لروسيا، وتحدها من الجنوب أفغانستان وإيران، ومن الشرق الصين، وتحديدا منطقة تركستان الشرقية الخاضعة للاحتلال الصيني، ومن الغرب بحر قزوين.[2] (انظر الملحق رقم 05).

آسيا الوسطى امتداد طبيعي للعالم الإسلامي، وهو ما يضيف قيمة إلى أهميتها الإستراتيجية، المتمثلة في موقعها الهام الرابط بين آسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، وهي تتمتع بموقع له أهمية على صعيد الجغرافيا السياسية، وإذا عدنا إلى الخريطة نجد أن آسيا الوسطى مطوقة من الشرق بقوة عظمى صاعدة هي الصين، ومن الشمال بمستعمرها السابق روسيا، ومن الجنوب بدولة غرقت في فوضى العنف وهي أفغانستان، وجمهورية أصولية إسلامية هي إيران، وعلى مقربة من دولة تبحث عن دور إقليمي وهي تركيا، كما أنها على مرمى حجر من منطقة الخليج، ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية بالنسبة إلى الغرب وأمن الكيان الصهيوني.

هذا الموقع الاستراتيجي يزداد أهمية إذا ما عرفنا أن المنطقة تحتفظ بثروة مادية هائلة، وهي تمتلك احتياطيا ضخما من الموارد الطبيعية، كالنفط والغاز الطبيعي والفحم، والمواد المعدنية، والمعادن النادرة،

---

* **طريق الحرير**: هي مجموعة من الطرق المترابطة كانت تسلكها القوافل والسفن، وتمر عبر جنوب آسيا بحيث تربط تشآن في الصين، مع أنطاكية في تركيا بالإضافة إلى مواقع أخرى، كان تأثيرها يمتد حتى كوريا واليابان، وقد أخذ مصطلح طريق الحرير من الألمانية (زايدنشتراسه Seidenstraße)، حيث أطلقه عليه الجغرافي الألماني فريديناند فون ريتشتهوفن في القرن التاسع عشر.

[1] موسوعة ويكيبيديا، **آسيا الوسطى**، تاريخ التصفح، 2011/03/12،http://ar.wikipedia.org/wiki

[2] قدير تعدي مشكيني، تحديات وفرص إيران في آسيا الوسطى والقوقاز، تاريخ التصفح، 2011/03/12، http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1899&lang.

فضلا عن مساحات شاسعة من المراعي الجيدة، والأراضي الزراعية الخصبة، على سبيل المثال، فإن الأراضي المزروعة في جمهورية كازاخستان، كانت تشكل 20% من مساحة الأراضي المزروعة في الاتحاد السوفيتي سابقا.

كما أن هذه جمهورية كازاخستان كانت تمتلك 60% من مصادر الاتحاد السوفيتي المعدنية، من حديد وفحم ومعادن متنوعة، تستخدم في الطاقة النووية والصواريخ، أما جمهورية أوزبكستان، فإنها تعد ثالث أكبر منتج في العالم للقطن، بينما تمتلك جمهورية تركمنستان احتياطيا ضخما من الغاز الطبيعي، تحتل به المركز الرابع على المستوى العالمي، غير أن الأهم هو إعلان اكتشاف كميات ضخمة من النفط في بحر قزوين، وأشارت التقديرات الأولية أن هذه الكميات تبلغ 150 مليار برميل من البترول، وربما مثلها من الغاز، فيما إجمالي الاحتياطي المؤكد لبحر قزوين هو 2.3% من احتياطي العالم.[1]

2- الاعتبارات التاريخية:

كانت المنطقة قبل دخول الإسلام، تدين بأديان آسيا الوسطى المتعددة مثل: البوذية والزرادشتية والنسطورية النصرانية، وعانت من التفرقة العرقية والظلم والحروب بين القبائل والقوى العسكرية، فيما بين إمبراطوريتي الصين من الشرق وفارس من الغرب، ودخل الإسلام إلى المنطقة عبر حركة الفتوح، منذ عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، وخلال القرن الهجري الأول استمرت عبر عهد عثمان بن عفان - رضي الله عنه -، ثم استمرت إلى أن فتحت بلاد فارس بالكامل، ومناطق كبيرة من آسيا، وازدهرت الفتوح في عهد خلافة عبد الملك بن مروان وأولاده، واستمر أهل تلك البلاد بالنقض والانقلاب والقلاقل، ولم يستتب حكم الإسلام فيها حتى عهد الفاتح الكبير قتيبة بن مسلم الباهلي، وهو الذي أعاد فتح بلاد خوارزم وبخارى وسمرقند، ثم ولي خراسان، وهو الذي وطد حكم الإسلام في **بلاد ما وراء النهر*** سنة 88 هجري، وهو ما يوافق سنة 706 ميلادية، حيث وصلت جيوشه إلى تخوم الصين.[2]

تعود علاقة آسيا الوسطى مع إيران، إلى ما قبل ظهور المسيحية، حيث كانت أنحاء كبيرة من منها، أجزاء من إيران في الماضي، فقد هيمن (الماساجتيون) إبان القرنين الثالث والرابع قبل الميلاد، على جميع الأقوام البدوية الرحالة في آسيا الوسطى، من الشمال إلى الشرق حتى جبال (تيان شان)، ومن المحتمل أنهم

---

[1] ملفات المعرفة، الصراع الدولي في آسيا الوسطى، تاريخ التصفح، 2011/03/12،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AA51ABC8-9202-4CAC-9575-675DEEA5F0D2.htm.

* **بلاد ما وراء النهر**: هي المنطقة الواسعة المحصورة ما بين نهري سيحون وجيحون ، وما حولهما وتسمى اليوم تركستان.

[2] وليد محمود عبد الناصر، **"العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 120، أكتوبر 1995، ص 156.

كانوا قد أخضعوا معظم أقوام سهوب كازاخستان، مما أدى ذلك إلى انتشار ثقافتهم التي كانت مقتبسة إلى حد كبير من ثقافة إيران الهخامنشية (الأخمينية)، كما طال تأثير الفن الإيراني بعض الحرف اليدوية بصورة جلية، ولقد عاش قبلهم السكا والسارمات (وهما من الأقوام إيرانية اللغة)، إبان القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد، في سهوب آسيا الوسطى، وخاصة كازاخستان الحالية، ولئن نشر الماساجتيون ثقافتهم الموسومة بـ (البروخورفكائية)، فإن الثقافة الإيرانية- كما أسلفنا- كانت داخلة في تكوينها، ناقلة معها الكثير من عناصر الثقافة السارماتية القديمة.[1]

إن القسم الأعظم من آسيا الوسطى هو(ما وراء النهر)القديم نفسه، حيث كان موطن الآريين ولغة (الإيرانفجة)، الوارد ذكرها في (**الآفيستا**)*، ولقد أصبحت المنطقة - المسماة قديما بـ (ما وراء النهر) أو(خراسان الكبرى) بعد ظهور الإسلام وانتشاره- أحد مراكز التحولات العلمية والثقافية، وكان للإيرانيين مساهمة كبيرة في نشر الإسلام هناك، حيث تأسست مدارس اكتسبت رونقها الخاص من النظم والأصول التعليمية والتربوية لإيران، حتى أضحت مركزا لإنجاب وتنشئة العديد من العلماء الكبار، ثم خضعت بقاع ما وراء النهر وفرغانه، إبان القرنين العاشر والحادي عشر للميلاد، لسيطرة القراخانيين ثم المغول ثم الجغتائيين ثم التيموريين، ومن ثم دخلت الدولة الخوارزمية إلى الساحة خلال القرن الثاني عشر ميلادي، وبلغت أوج قوتها في عهد السلطان علاء الدين محمد خوارزم شاه.

كان طريق الحرير طوال التاريخ، حلقة اتصال بين إيران وآسيا الوسطى، وعبر دراسته يمكن العثور على معلومات كثيرة عن تاريخ وثقافة المجتمعات التي كانت تعيش حوله، بحيث رافق الحرفيون والفنانون والمعماريون القوافل المارة على الطريق المذكور، حاملين ثقافاتهم وآدابهم وعاداتهم وتقاليدهم إلى أقصى البقاع، وللعلم فإن طريق الحرير يتصل من أحد طرفيه بالحضارة اليونانية واللاتينية، ومن الطرف الآخر بحضارة آسيا الشرقية والصين.

لقد كانت للمدنية والثقافة الإيرانية والإسلامية مكانتهما على امتداد هذا الطريق، حيث وصلت العلوم والمعارف واللغة الفارسية والثقافة الإيرانية إلى المجتمعات الأخرى، ويرقى أوج حقب الارتباط الثقافي على طريق الحرير، إلى حقبة تأسيس وازدهار الدول والدويلات حوله، فقد تأسست مكتبات كبيرة في المدن الواقعة خلاله، وزادت وتيرة تبادل المعلومات والمعارف بين المجتمعات الإسلامية واليونان والصين،

---

[1] حسين مؤنس، **أطلس تاريخ الإسلام**، الطبعة الأولى، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1987)، ص ص 211،212.

* **الافيستا**: هو كتاب زردشت الذي يعد الكتاب المقدس لدى أتباع الديانة الزردشتية، وكلمة الافيستا باللغات القديمة تعني الأساس والبناء القوي.

وهكذا ظل طريق الحرير على مدى التاريخ، وسيلة حضور مشهود للغة والثقافة الإيرانية، في المدن الواقعة حوله من بخارى حتى كاشغر.[1]

يمكن فهم كل ما هو موجود من ثقافة ومدنية في آسيا الوسطى، بأنه مرتبط بالقرون الأولى لظهور الإسلام وما بعدها، في إطار تبادل الخدمات بين الإسلام وإيران، وتتضح الوحدة الموجودة بين فن ومعمار الأبنية في إيران وآسيا الوسطى الراهنة داخل الإطار نفسه، وهنالك الآلاف من الآثار الباقية والتي نقشت على صفحات التاريخ، باسم العديد من الأقوام وبعنوانها المشترك (الإيراني-الإسلامي)، ومنها: طريق الحرير، خان الشاه عباس، مرصد ألغ بك (1393-1449م)، برج طغرل (1063م)، مسجد كاشغر، ميدان ريكستان في سمرقند، مقبرة الأمير نصر الساماني، مقبرة الشيخ صفي الدين الأردبيلي (1334م) والكيزان الفخارية لتل آفراسياب.[2]

أما التشيع في جمهورية أذربيجان وآسيا الوسطى، فهو وليد العلاقة التي ربطت بين الشعب الإيراني، وساكني هذه البلاد، منذ عصر الدولة الصفوية فصاعدا، ويقدر عدد أتباع **المذهب الشيعي الاثني عشري*** في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا، بأربعة ملايين نسمة، يعيش معظمهم (حوالي سبعين في المائة منهم على وجه التقريب) في أذربيجان، بينما يتوزع الآخرون في دول آسيا الوسطى، ويعيش في منطقة كورنو بدخشان، الواقعة في دولة طاجيكستان، ما يقارب من مائة ألف نسمة من الشيعة الإسماعيلية، وهم طائفة قوية تتمسك بعقيدتها.[3]

تقدر نسبة الشيعة في بلاد جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا، بعشرة في المائة من مجموع المسلمين، وينتمي أغلب المسلمين في تلك البلاد إلى المذهب الحنفي، وذكر أن جماعات من الشيعة تعيش في بلاد القفقاز، وأن جماعات أخرى من الشيعة تتوزع في المناطق الكردية، ويعيش الشيعة في هذه البلاد جنبا إلى جنب مع أهل السنة، ولم يسبق في جمهورية روسية ولا في إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا، أن حصل نزاع شديد بين الشيعة والسنة.[4] (انظر الملحق رقم 06)

ثانيا- أهم الدول ومستوى الإمكانات:

---

[1] محمد علي البار، **المسلمون في الاتحاد السوفيتي عبر التاريخ**، الجزء الأول، (القاهرة: دار الشروق، 1983)، ص 75.

[2] سيدي أحمد ولد أحمد سالم ومي الزعبي، جمهوريات آسيا الوسطى.. مدن وعلماء، تاريخ التصفح، 2011/03/14،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5BF16AE3-615D-4680-BBB3-57FAD6E45F7B,frameless.htm.

* **المذهب الشيعي الاثني عشري**: ويطلق عليهم اسم الإمامية، لقولهم بالإمامة بعد النبوة، ويسمون بالاثني عشرية لجعلهم الإمامة في اثني عشر إماما.

[3] شيعة آسيا الوسطى، تاريخ التصفح، 2011/03/14،
http://www.wadyalgary.com/WADY_SITE/shiite_wolrdwide/midasia_shia.htm.

[4] التشيع في أذربيجان وآسيا الوسطى، تاريخ التصفح، 2011/03/14، http://www.tebyan.net/index.aspx?pid=153681

1- جمهوريات آسيا الوسطى:

أ- **أوزبكستان:** هي أكبر دولة سكانا في وسط آسيا، عاصمتها طشقند، ومن أهم مدنها سمرقند، وهي إحدى الجمهوريات الإسلامية ذات الطبيعة الفيدرالية، ضمن الجمهوريات السوفيتية سابقا، وتضم جمهورية أوزبكستان جمهورية قراقل باك، كما تضم أقاليما لها حكم ذاتي، يبلغ عددها تسعة أقاليم، منها أقاليم لها شهرة عريقة في تاريخ الإسلام، كإقليم بخارى وسمرقند وطشقند وخوارزم، تبلغ مساحة جمهورية أوزبكستان 447.400 كم²، وسكانها حسب إحصاء 2009، حوالي 27 مليون نسمة، أوزبكستان بلد زراعي ينتج القمح والأرز والذرة، وينتج خمسة ملايين طن من القطن الخام، كما ينتج الجوت وإلى جانب هذا ثروة رعوية تقدر بعشرة ملايين من الأغنام والماشية.[1]

ب- **تركمانستان:** كانت تركمانستان إحدى الجمهوريات التابعة للاتحاد السوفيتي سابقا، وكانت تعرف باسم الجمهورية التركمانية السوفيتية الاشتراكية، وفي عام 1991 تفكك الاتحاد السوفيتي، فأصبحت تركمانستان دولة مستقلة، تغطي الأراضي التركمانية مساحة 488.100 كم²، وتحدها أفغانستان من الجنوب الشرقي، وإيران في الجنوب والجنوب الغربي، وأوزبكستان من الشرق والشمال الشرقي، وكازاخستان من الشمال والشمال الغربي وبحر قزوين من الغرب، وهو البحر الوحيد الذي تطل عليه تركمانستان، ويبلغ سكانها حسب إحصاء 2009، حوالي 5 ملايين نسمة، الذهب والفضة واليورانيوم والتنجستن والملح البنتونايت والجبس أهم المعادن، وحسب تقديرات 2007، فتركمانستان مكتفية ذاتيا من النفط والغاز رغم البنية التحتية القديمة وقلة الصيانة، ويقدر احتياطي النفط بنحو 600 مليون برميل، والغاز الطبيعي بنحو 100 تريليون قدم مكعب، وتأتي في الترتيب الخامس عشر على مستوى العالم. تمثل الزارعة 24.4% من إجمالي الدخل المحلي، والقطن من أهم المحاصيل، كما تضاعفت المساحات المزروعة بالحبوب والقمح بصفة أساسية، إلى ثلاثة أضعاف بعد الحقبة السوفيتية، ومع ذلك فإن معظم الأراضي الزراعية رديئة الجودة وتحتاج إلى ري.[2]

جـ- **كازاخستان:** كازاخستان أو قزخستان أو قزقستان، كما تنطقها الشعوب التركية، أو قبجاق كما تسمى قديما، هو بلد يقع معظمه في شمال آسيا الوسطى، وجزئيا في أوروبا الشرقية، شرق نهر الأورال، هي بلاد سباسب كانت مسكونة سابقا بفرسان رحل، تم ضمها على مراحل إلى الإمبراطورية الروسية، ثم ألحقت بالاتحاد السوفيتي، وهي مستقلة منذ 1991، يبلغ سكانها حوالي 15 مليون نسمة، يعتمد الاقتصاد

[1] Site u.s. department of state diplomacy in action, Background Note: Uzbekistan, on 14/03/2011, in: http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2924.htm.
[2] Site of Library of Congress, A Country Study: Turkmenistan, on 14/03/2011. in: http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/tmtoc.html.

بكازاخستان أساسا على صادرات النفط، الذي يمثل 56% من قيمة الصادرات و 55% من ميزانية الدولة يملك البلد احتياطات نفطية تعادل احتياطات العراق، ولكنها توجد في طبقات عميقة، ما يفسر التأخر في استغلالها، كما تعتبر كازاخستان إحدى أهم الدول المنتجة للغاز في آسيا.[1]

د- **طاجيكستان**: تقع على الحافة الجنوبية لمجموعة دول آسيا الوسطى، وتحدها من الشمال قرغيزستان، ومن الجنوب أفغانستان، ومن الشرق الصين، ومن الغرب أوزبكستان، تعد طاجيكستان من أصغر جمهوريات آسيا الوسطى، وتبلغ مساحتها 143.100 كلم^2، تمثل الزراعة 22.7% من إجمالي الدخل المحلي، والقطن هو المحصول الرئيسي، وتسير خصخصة مزارعه ببطء، والألمنيوم والمنسوجات أهم الصناعات، كما أن طاجيكستان غنية بترسبات الذهب والفضة والإثمد (حجر الكحل)، لكنها لم تستغل بطريقة اقتصادية حتى الآن.[2]

هـ- **قيرغيزستان**: توجد جمهورية قرغيزيا في الجزء الشرقي من آسيا الوسطى، تشترك حدودها الشرقية مع إقليم تركستان الشرقية، وهو حاليا يتبع لجمهورية الصين الشعبية، وتحد قرغيزيا من الشمال جمهورية كازاخستان، ومن الغرب جمهورية أوزبكستان، ومن الجنوب الغربي جمهورية طاجيكستان، وتحيط بكل حدود قرغيزيا بلدان ذات غالبية إسلامية، فحسب إحصاء 2007، بلغ حجم السكان 5 ملايين نسمة، كما تتمتع جمهورية قرغيزيا بثروات زراعية ورعوية ومعدنية جيدة، وأهم المحاصيل الزراعية القمح والذرة والأرز، وتنتج من القطن أكثر من نصف مليون طن، وحوالي طن من الشمندر السكري، أما ثرواتها الزراعية فتقدر بعشرة ملايين من الأغنام والماشية، وإلى جانب هذا توجد ثروة معدنية تتمثل في الفحم (4 ملايين طن)، وقليل من النفط .[3]

2- دول القوقاز:

القوقاز إقليم يشمل أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، وجزءا صغيرا من جنوب روسيا، عدد سكانه حوالي 33 مليون نسمة، وتقسم جبال القوقاز- التي تمتد 1.210كم^2، من البحر الأسود إلى بحر قزوين - الإقليم إلى قسمين، وتعرف المنطقة شمال الجبال، بالقوقاز الشمالية، وتعرف إلى الجنوب منها بـ : ترانس قوقاز أو (عبر الجبال). (انظر الملحق رقم 07)

[1] موسوعة ويكيبيديا، كازاخستان، تاريخ التصفح، 2011/03/14 http://ar.wikipedia.org/wiki. Kazakhstan.

[2] Site of foreign & commonwealth office, Tajikistan, on 14/03/2011, in: http://www.fco.gov.uk/en/travel-and-living-abroad/travel-advice-by-country/country-profile/asia oceania/tajikistan.

[3] دولة قيرغيزيا، تاريخ التصفح، 2011/03/14، http://www.tran33m.com/vb/t29173.html

استولى الأتراك والفرس والروس على الإقليم في أوقات متفاوتة قبل عام 1917، وأصبح الجزء الجنوبي عقب الثورة البلشفية في عام 1917، يعرف باسم جمهوريات جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، ثم أعيد تنظيمها، وعرفت بجمهورية القوقاز الاشتراكية السوفييتية الروسية المتحدة، وتم تنظيمها مرة ثانية في ديسمبر عام 1936، لتصبح ثلاث ولايات منفصلة في إطار الاتحاد السوفيتي سابقا.[1]

أ- **أذربيجان**: تقع أذربيجان في منطقة جنوب القوقاز في أوراسيا، وتمتد على غرب آسيا وشرق أوروبا، ويبلغ سكانها حوالي 9 ملايين نسمة، تبرز ثلاث سمات رئيسية على جغرافية أذربيجان: بحر قزوين الذي يشكل الحدود الساحلية الطبيعية إلى الشرق، وجبال القوقاز الكبرى إلى الشمال، والسهول الواسعة في وسط البلاد، ثلثا أذربيجان غني بالنفط والغاز الطبيعي.

تمتلك منطقة القوقاز الصغرى أغلب مخزون البلاد من الذهب، الفضة، الحديد، النحاس، التيتانيوم، الكروم، المنغنيز، الكوبالت، والموليبدنوم، والخامات المركبة والإثمد، ففي بداية سنة 2007، كان هناك 4.755.100 هكتار من المساحة الزراعية المستغلة، في العام نفسه وصلت موارد الخشب الإجمالية عند 136 مليون متر مكعب، تركز معاهد البحوث العلمية الزراعية في أذربيجان، على المروج والمراعي والبستنة والمحاصيل شبه الاستوائية والخضار الخضراء وزراعة الكروم وصناعة النبيذ وزراعة القطن والنباتات الطبية، في بعض الأراضي تتم زراعة الحبوب والبطاطس والشمندر السكري والقطن والتبغ.[2]

ب- **أرمينيا**: أرمينيا جمهورية سابقة من الاتحاد السوفيتي، وحاليا تحكمها الديمقراطية والتعددية الحزبية، وهي دولة قومية ذات تراث ثقافي ضارب في التاريخ، بلغت مساحة جمهورية أرمينيا 29.743 كلم^2، وتقع في الشمال الشرقي من الهضبة الأرمينية، والتي تعرف باسم أرمينيا التاريخية وتعتبر الوطن الأصلي للأرمن، تغلب عليها التضاريس الجبلية.

بلغ تعداد سكان أرمينيا 3.238.000 نسمة، حسب تقديرات 2008، يعتمد اقتصاد أرمينيا اعتمادا كبيرا على الاستثمار والدعم من الأرمن في الخارج، كما تشكل الزراعة أقل من 20 % من الناتج المحلي.

بعد الاستقلال برزت أهمية الزراعة في الاقتصاد بشكل ملحوظ، حيث صعدت حصتها في نهاية التسعينات إلى أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 40% من إجمالي العمالة. تنتج المناجم الأرمينية، النحاس، الزنك، الذهب، الرصاص، بينما تنتج الغالبية العظمى من الطاقة من الوقود المستورد من روسيا، بما في ذلك الغاز والوقود النووي لمحطتها الوحيدة للطاقة النووية، فالمصدر الرئيسي

---

[1] إقليم القوقاز، تاريخ التصفح 2011/03/14، http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=19069a7cfe61444f

[2] Site of info please, Azerbaijan, on 18/04/2011, in: http://www.infoplease.com/ipa/A0107305.html.

للطاقة المحلية هي الطاقة الكهرومائية، وتوجد في البلاد كميات صغيرة من الفحم والغاز والبترول، لكن لم تستثمر حتى الآن.[1]

جـ- **جورجيا**: تقع جورجيا في منطقة جنوب القوقاز من أوراسيا، أي غرب آسيا وشرق أوروبا، تشكل روسيا حدودها الشمالية، حيث تمتد مع قمة مجموعة جبال القوقاز الكبرى، والتي تعرف عموما على أنها الحد الفاصل بين أوروبا وآسيا، يشكل الجورجيون ما يقرب من 83.8 % من تعداد سكان جورجيا الحاليين 4.661.473 مليون نسمة، حسب تقديرات 2006، كما أن تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2007 ، تضع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لجورجيا عند 10.3 مليار دولار أمريكي، بحيث أن اقتصاد جورجيا مكرس أكثر للخدمات، والتي تمثل الآن 65% من الناتج المحلي الإجمالي، مبتعدا بذلك عن القطاع الزراعي 10.9%، أما قطاع السياحة فيزداد أهمية للاقتصاد الجورجي، حيث جلب ما يقارب مليون سائح، 313 مليون دولار لهذا البلد في 2006.[2]

3- **تركيا:** تعرف رسميا بجمهورية تركيا، هي دولة يقع الجزء الأكبر منها في جنوب غرب آسيا، وجزء آخر صغير في جنوب شرق أوروبا، تبلغ مساحة أراضي تركيا 779.452 كم^2، ويقع 97% منها في قارة آسيا والباقي في أوروبا، يطل غرب تركيا علي بحر إيجة، وجنوبها على البحر المتوسط وسوريا وقبرص، وشمالها على البحر الأسود، تقاسمها الحدود ثمان دول منها، العراق وسوريا.

بلغ عدد سكان الجمهورية التركية حوالي 72 مليون نسمة، حسب إحصاءات عام 2008، تتركز مراكز الصناعة والتجارة التركية حول منطقة إسطنبول، وفي باقي المدن الكبرى وخاصة في الغرب، فهناك فرق كبير في مستوى المعيشة والحالة الاقتصادية بين الغرب الصناعي والشرق الزراعي، يعتبر القطاع الزراعي أكبر قطاع من حيث تشغيل العمالة، حيث تبلغ النسبة حوالي 40% من مجمل قوى العمل في البلاد، ولكنه ينتج ما نسبته حوالي 12% فقط من الناتج القومي، أما القطاع الصناعي فينتج حوالي 29.5%، قطاع الخدمات حوالي 58.5% من الناتج القومي لتركيا، ويعمل في قطاع الصناعة 20.5%، أما في قطاع الخدمات 33.7% من مجمل عدد الأيدي العاملة.

شكل القطن، الشاي، التبغ، الزيتون، العنب، الحمضيات، الفاكهة، الخضروات، الحبوب والشعير أهم المحاصيل الزراعية في تركيا، وتعتبر من أكبر منتجي البندق في العالم.[3]

---

[1] Site of foreign & commonwealth office, Armenia, on 14/04/2011, in: http://www.fco.gov.uk/en/travel-and-living-abroad/travel-advice-by-country/country-profile/europe/armenia.
[2] Site bbc news, Georgia country profile, on 14/03/2011, in:
http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/country_profiles/1102477.stm.
[3] Site of foreign & commonwealth office, Turkey, on 14/03/2011, in:
http://www.fco.gov.uk/en/travel-and-living-abroad/travel-advice-by-country/country-profile/europe/turkey.

إذن، فسياسة إيران الإقليمية تتأثر بالبيئة المحاذية لها في الإقليم الجغرافي الذي تتفاعل معه، لذا فمنطقة آسيا الوسطى الأكثر تفاعلا مع إيران، بحكم العلاقات التاريخية والروابط الدينية والتجاور الجغرافي، وهذا ما يسهل لإيران تحقيق أكبر المكاسب، خصوصا الجانب الاقتصادي مع هذه الدول.

المطلب الثاني: دول الخليج

في هذا المطلب، سوف نركز على المتغيرات ذات الصلة بالمكانة الإقليمية لإيران، من خلال تحديد موقع دول الخليج من جانب الجوار الجغرافي والروابط التاريخية والدين، وتأثير ذلك على توجهات السياسة الإقليمية لإيران.

أولا: الاعتبارات الجغرافية والتاريخية

1- الاعتبارات الجغرافية:

تمثل دول الخليج العربي أحد أهم أبعاد الجوار الجغرافي لإيران، مما يجعل المنظومة الخليجية مركز اهتمام صانع القرار الإيراني ومنطلق لحدود أمنه القومي، في إطار سياستها الإقليمية التوسعية، تعتبر الحدود الغربية لإيران مع دول الجوار الخليجية ذات الأهمية الخاصة، حيث جاء في العديد من تصريحات المسؤولين الإيرانيين ما يؤكد على هذه الأهمية، من خلال قول أحدهم: "إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان، هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية، إن هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا...لا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها".[1]

يقع الخليج العربي بين دائرتي عرض 16 و41 درجة شمالا، ويظهر هذا الموقع أن للخليج العربي قوة جيواستراتيجية كبيرة، كونه أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ سنين طويلة، يمتد الخليج العربي جغرافيا، من مدخله في خليج عُمان عبر مضيق هرمز، مسافة 500 ميل، من جزيرة مسندم، حتى شط العرب، ويبلغ أقصى عرض للخليج 200 ميل، ويكون عميقا قرب الجانب العربي أكبر منه في الجانب الإيراني، والخليج العربي بحر شبه مغلق، أدى في تكوينه الجيولوجي إلى وجود العشرات من الجزر الصغيرة المتناثرة.[2] (انظر الملحق رقم 08).

2- الاعتبارات التاريخية:

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 18.

[2] يحي حلمي رجب، **أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية**، الجزء الثاني، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والنشر،1997)، ص 20.

حتى القرن السادس عشر للميلاد، لم يكن الخليج يحظى باهتمام القوى الدولية والإقليمية، فكانت الحياة في الخليج ساكنة، وكان الخليج بقومياته وأنشطته التجارية، سادرا في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكان التداخل بين العرب والفرس أمرا شائعا على سواحل الخليج وجزره، فثمة قبائل عربية استقرت على الساحل الشرقي، وفي المقابل ثمة مجاميع بشرية فارسية استقرت على الساحل الجنوبي الغربي.

حين قدم البرتغاليون إلى سواحل الخليج عام 1507، كانت هناك دولة تجارية عظيمة الثراء، وإن كانت تفتقر إلى القوة العسكرية والخبرة القتالية، وهي مملكة هرمز التي تبعد نحو 12 ميلا عن الساحل الفارسي في مدخل الخليج، وقد بسطت نفوذها على الساحل العربي من القطيف شمالا، حتى رأس الحاد جنوبا، ودخلت في حوزتها البحرين وقشم، ومن ممتلكات هرمز أيضا، قلهات، قريات، صحار، خورفكان، مسقط، رأس الحاد، كما شملت الأحساء والقطيف. [1]

كانت مملكة هرمز تمثل نموذجا للمجتمع الفسيفسائي، فإلى جانب العنصرين العربي والفارسي، هناك عناصر من قوميات أخرى، هندية وإفريقية متنوعة، وهذا التنوع نابع من أهمية الموقع الجغرافي الذي تحظى به هذه المملكة، فقد كانت تعد حتى القرن السادس عشر للميلاد، مركزا تجاريا بالغ الأهمية، وقد ازدهرت فيها تجارة اللؤلؤ، بحيث أصبحت هرمز تابعة اسميا للدولة الصفوية.

بدأت هذه التبعية في عهد الشاه إسماعيل الصفوي، ولكن خضعت هذه التبعية للظروف السياسية المحيطة وميزان القوى الإقليمية والدولية، ففي فترة اشتداد الضغوطات السياسية والتهديدات العسكرية البرتغالية على هرمز، كان يلجأ حكامها إلى إعلان الولاء للدولة الصفوية، وفي أحيان أخرى يطلبون النجدة من العثمانيين، وهذا ما دفع البرتغاليين للتفكير في فرض إدارة مباشرة على الجزيرة عام 1515، وقد انصرفت الدولة الصفوية خلال هذه الفترة إلى الفتوحات في الشمال، وإلى الحروب ضد العثمانيين، ولم تولي أمور الخليج اهتماما كبيرا، فكان الشاه إسماعيل، يترك غالبا المناطق الساحلية الجنوبية لحكام شبه مستقلين، إذن بالإضافة إلى الامتداد الجغرافي هناك امتداد الديانة، فالإسلام هو الجامع بين إيران ودول الخليج. [2]

التواجد الشيعي:

---

[1] ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي: تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، سلسلة أطروحات دكتوراه، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 46.

[2] مملكة هرمز ضحية الصراع الصفوي، تاريخ التصفح، 2011/03/18، http://slamoon.com/vb/t26208.html

تشير خريطة توزيع الشيعة في العالم، إلى أن ثمة اتصال جغرافي مركزه إيران، ويضم المساحة من جنوب آسيا (الهند وباكستان) الشرق، مرورا بأفغانستان، ثم الخليج في الغرب وأذربيجان من الشمال، وقد ساهم هذا الاتصال الجغرافي بالإضافة إلى عوامل الارتباط الديني والسياسي في الفكر الشيعي، في بلورة ما يمكن اعتباره واقع جيواستراتيجي، لا يمكن إغفاله في ظل التحولات التي رافقت الغزو الأمريكي للعراق.

رغم عدم وجود إحصائيات دقيقة عن الطائفة الشيعية، إلا أن معظم التقديرات تشير إلى وجود ما يقارب 140 مليون شيعي في العالم، تقدر نسبتهم 30% في العالم العربي، كما لا توجد نسب حديثة عن عدد الشيعة في بعض دول الخليج، ولكن توجد بعض النسب التي وضعت عام 1971، حيث تبلغ نسبتهم في البحرين 50%، وفي دبي 70%، والشارقة 50% ، ورأس الخيمة 20% ، والكويت 20% ، والعراق 50%، والسعودية 10%.[1] (انظر الملحق رقم 06)

ثانيا: أهم الدول ومستوى الإمكانيات

1- **الإمارات العربية المتحدة:**

دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة عربية فيدرالية، تضم سبع إمارات مستقلة، تقع جنوب غربي آسيا، وتمتد على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وهي تتوالى من الغرب إلى الشرق، بداية من إمارة أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، وتبلغ مساحتها 83600 كم^2، ويبلغ عدد السكان حسب عام 2005، حوالي 4.444.011 مليون نسمة، والعاصمة هي أبو ظبي، وقد حصلت على استقلالها من الاحتلال البريطاني عام 1971.[2]

تعد الإمارات واحدة من أغنى الدول العربية، ودخل الفرد فيها مرتفع للغاية، وهي إحدى الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية على المواد البترولية وصناعاتها، وتعتبر مدينة دبي المركز المالي الأول للإمارات، ومنطقة الخليج العربي ككل، وتعتبر من أهم مراكز الاقتصاد العالمي، حيث حققت النهضة الزراعية نموا مطردا وبلغت المساحة الكلية للمزارع في نهاية العام 1999 حوالي 2.359.479 دونما، وعدد المزارع 78 ألف و369 مزرعة، والبيوت المحمية الزراعية 7820 بيت، على مساحة 2751

---

[1] إحصائية عن عدد الشيعة واليهود في الخليج العربي، تاريخ التصفح، 2011/03/18،
http://www.alsaha.com/users/370310399/entries/45713 .

[2] موسوعة ويكيبيديا، دولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ التصفح، 2011/03/18، http://ar.wikipedia.org/wiki/

دونما، وتقدر وزارة الزراعة والثروة السمكية، وجود مساحة تصل إلى نحو 2.300.000 دونم، قابلة للزراعة مستقبلا.[1]

2- البحرين:

دولة البحرين دولة عربية خليجية، وهي مجموعة من الجزر، تقع في منطقة متوسطة من الحيز المائي للخليج العربي، والذي يمتد في جنوب غربي آسيا، ما بين الجزيرة العربية غربا، وإيران شرقا، وتبلغ مساحة اليابسة في البحرين 70727 كلم^2، وتتكون معظمها من صخور جيرية قاحلة، تغطيها الرمال في أماكن كثيرة، ويبلغ عدد سكان البحرين حسب إحصاء عام 2009، حوالي 1.106.509 مليون نسمة، وتحتل البحرين مركزا مهما في التجارة والاتصالات في الخليج العربي، وقد أصبحت من الدول ذات الدخل المرتفع، بعد اكتشاف البترول عام 1932.[2]

يعتبر النفط والغاز الطبيعي المصدران الطبيعيان الهامان الوحيدان في البحرين، حيث يسيطران على الاقتصاد ويمدانه بحوالي 40% من العائدات، البحرين هي أول دولة من دول الخليج العربي يكتشف فيها النفط، وبسبب النسبة الاحتياطية المحدودة، عملت البحرين على تنويع الاقتصاد وثبتت إنتاجها للنفط بحوالي 40000 برميل في اليوم، من حقل البحرين البري، و 150000 برميل في اليوم، من حقل أبو سعفة البحري، وكذلك تنتج الغاز الطبيعي بكمية 1.4 مليار قدم مكعب في اليوم، ويتوقع أن تبقى النسبة الاحتياطية لحوالي 30 سنة قادمة، وقد اكتشف مؤخرا حقل نفطي في القطاع البحري الشمالي بكميات تجارية، وتقدر قيمة احتياطيها بثلاثين مليار دولار.[3]

3- المملكة العربية السعودية :

تقع المملكة العربية السعودية في الجنوب الغربي من قارة آسيا، في شبه الجزيرة العربية، يحدها من الغرب البحر الأحمر، ومن الشمال الأردن والعراق ودولة الكويت، ومن الشرق الخليج العربي ودولة قطر والإمارات وسلطنة عمان، ومن الجنوب الجمهورية اليمنية، ويغلب الجفاف على أراضي البلاد الخالية من الأنهار أو المجاري المائية الدائمة، وتعد السعودية من الدول العربية التي تتميز بعدة خصائص دينية فريدة،

---

[1] فهد بن عبد الرحمن آل ثاني، **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا: تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي**، الطبعة الأولى، (الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2000)، ص 57.

[2] موسوعة ويكيبيديا، دولة البحرين، تاريخ التصفح، 2011/03/18، http://ar.wikipedia.org/wiki/

[3] فهد بن عبد الرحمن آل ثاني، مرجع سابق، ص 62.

وهي تضم أقدس البقاع الإسلامية، مثل بيت الله الحرام، ويزور السعودية أكثر من مليوني مسلم سنويا، لأداء فريضة الحج.[1]

يوجد بالمملكة احتياطي ضخم من البترول والغاز الطبيعي، وحسب إحصاء السكان لعام 2010، بلغ سكان السعودية حوالي 27.123.977 مليون نسمة، وتبلغ مساحتها حوالي 2.149.690 كم². [2]

شهد الاقتصاد السعودي تطورا تاريخيا قبيل أواسط عقد السبعينيات من القرن العشرين، نتيجة لتضاعف إنتاج النفط وعوائده، إذ ازدادت الكميات المنتجة من الزيت الخام من 3.8 مليون برميل يوميا في عام 1970، لتصل إلى الذروة بمعدل 9.5 مليون برميل يوميا في عام 1979، ثم تأرجح الإنتاج هبوطا وصعودا في السنوات التالية، ليبلغ 6.4 مليون برميل في عام 1990، ووصل إلى نحو 5.8 مليون برميل يوميا عام 2000.

السعودية عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، كما أن نسبة احتياطي النفط بلغت 260 بليون برميل، ومن الغاز الطبيعي 180.5 تريليون قدم مكعب قياسي، حتى عام 1990، إلى جانب ذلك توجد ثروة معدنية متنوعة، فقد تم الكشف عن 4.200 مكمن معدني، شملت الذهب باحتياطي يبلغ 9.5 مليون طن، إضافة إلى الفضة والنحاس والزنك والرصاص والحديد والألمنيوم والمعادن النادرة واليورانيوم والمعادن الصناعية والفوسفات والفحم الحجري والمواد الأولية للبناء.[3]

4- سلطنة عُمان:

تقع سلطنة عُمان على الخليج العربي وبحر العرب، في شبه الجزيرة العربية، وتعد سلطنة عُمان، ثالث أكبر دولة في شبه الجزيرة العربية، من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحتها 309000 كم² ، ويبلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام 2010، حوالي 2.694.000 مليون نسمة، وعاصمتها مسقط .

تغطي المرتفعات 15% من المساحة الكلية لعُمان، وتغطي الرمال والكثبان 20%، والباقي تشغله السهول، كما تملك مخزونا من 70 حقلا بريا للنفط، إضافة إلى مخزون ضخم من الغاز الطبيعي، وتتميز سواحل السلطنة بتوفر ثروة سمكية هائلة، ويمكن أن تنتج سنويا نصف مليون طن، ولكن ما يُجمع، لا يتعدى ثلث ذلك، حوالي 118.571 طن.

---

[1] جيرلد جرين، **أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين**، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص 344.

[2] موسوعة ويكيبيديا، السعودية، تاريخ التصفح، 2011/03/18، http://ar.wikipedia.org/wiki

[3] فهد بن عبد الرحمن آل ثاني، مرجع سابق، ص 81.

تشهد عُمَان حاليا تحديثا لمجالات الإنتاج المختلفة، من زراعة وصناعة وتجارة، وفق خطط خماسية بدأت منذ عام 1976، ونفذت الخطة الرابعة (1991 - 1995)، ثم بدأت الخطة الخماسية السابعة (2006 - 2010)، والتي اهتمت بتنمية الموارد البشرية، وزيادة دور القطاع الخاص والعمل على زيادة حصة القطاعات غير النفطية في الناتج الوطني الإجمالي.[1]

5- قـطـــر:

تقع دولة قطر في منتصف الساحل الغربي من الخليج العربي، شرق شبه الجزيرة العربية، وهي شبه جزيرة، تمتد باتجاه الشمال داخل الخليج العربي، ويتبعها عدد من الجزر، تبلغ المساحة الإجمالية لقطر 11473 كم^2، ويقدر عدد سكانها بحوالي 1.652.608 نسمة، وعاصمتها هي الدوحة، وتعتمد الدولة في اقتصادها على البترول، الذي اكتشف فيها عام 1949، كما تسهم عائداته في النهضة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

6- الكـويت:

دولة الكويت تقع على الخليج العربي، بجنوب غرب قارة آسيا، وتبلغ مساحتها 17818 كم^2، كما يتبعها عدد من الجزر الواقعة بالخليج العربي، أهمها: بوبيان وفيلكا ومسكان، ومدينة الكويت هي عاصمة دولة الكويت، من أكثر الدول تقدما وشهرة في الدول العربية، وذلك يرجع لما تملكه من ثروات طبيعية ممثلة في النفط، إذ أنها تمتلك حوالي عشر احتياطي النفط العالمي، ويقدر عدد السكان بحوالي 3.441.813 مليون نسمة، وتبلغ نسبة المسلمين منهم 95%، والباقي ديانات مختلفة معظمهم من النصارى.

يقوم اقتصاد الكويت أساسا على النفط، إذ أنها رابع دولة إسلامية في إنتاج النفط، والذي ساهم في تقدم كثير من الصناعات، مثل منتجات النفط، كما أن عائدات النفط ساعدت في تدعيم صناعات الأغذية والمشروبات والمخصبات ومطاحن الدقيق وتحلية مياه البحر، ويوجد بعض الزراعات المحدودة، مثل زراعة الخيار والثوم والبصل والطماطم، بجانب تربية الماشية والدواجن وصيد الأسماك.[2]

7- العراق:

إحدى دول غرب القارة الآسيوية المطلة على الخليج العربي، يحدها من الجنوب الكويت والمملكة العربية السعودية، ومن الشمال تركيا، ومن الغرب سوريا والأردن، ومن الشرق إيران، يبلغ عدد السكان

---

[1] موقع المعرفة، عمان، تاريخ التصفح، 2011/03/18، http://www.marefa.org/index.php

[2] Site bbc news, Kuwait country profile, on 18/03/2011, in: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/country_profiles/791053.stm.

حسب إحصائيات 2009 حوالي 30.500.000 مليون نسمة، ونظرا لغنى أرض العراق بالمياه في السابق، كان قطاع الزراعة يشكل جزءا مهما في الاقتصاد العراقي إلى وقت قريب، ومن أهم المنتجات الزراعية: البذو، الحبوب، التمور، الخضروات والفاكهة، وتتركز المناطق الزراعية حول نهري دجلة والفرات وفروعها المنتشرة في البلاد، كما تتنوع الصناعات في العراق، وتتسم الصناعة العراقية بالجودة، رغم قدم المصانع والمكائن والظروف التي مر بها العراق، ومن هذه الصناعات صناعة المواد الإنشائية والبتروكيمياويات والتبغ والجلود، وبلغ احتياطي النفط العراقي الثابت حوالي 112 مليار برميل، مما يجعله ثاني أكبر خزان نفطي معروف في العالم، بعد المملكة العربية السعودية.[1]

إذن، فعناصر القوة لدى دول الخليج هي في اجتماعه، لكن التنافس انحصر بين إيران والسعودية، وما للأخيرة من دعم دولي من أجل الوقوف في وجه السياسة الإقليمية الإيرانية.

المبحث الثاني: العلاقات التعاونية الإيرانية مع محيطها الإقليمي

رغم أن نمط العلاقات بين دول النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا يميل في الغالب نحو الطابع التنازعي، إلا أن ذلك لا يعني غياب أو انعدام أي مؤشرات تدل على الرغبة في التعاون والتكامل بين أعضائه، لذلك سوف يتم تبيان أهم مؤشرات التعاون الاقتصادي والتجاري بين إيران وباقي دول الإقليم، سواء في إطار العلاقات الثنائية، أو الجماعية في إطار المنظمات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والأمني.

المطلب الأول: التعاون على المستوى الاقتصادي والتجاري

انطلاقا من جملة المعطيات السابقة، سوف نتابع العلاقات الإيرانية مع دول الجوار، من الناحية التجارية والسياسية والأمنية، مركزين على المتغيرات ذات العلاقة بالسياسة الإيرانية الفعالة، من خلال ثلاثة اتجاهات مختلفة:

التوجه الأول: قائم على التحالف مع الدول العربية بمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وقد تم تبني هذا التوجه من جانب متخذي قرار السياسة الخارجية الإيرانية خلال فترة ما بعد عام 1988، حيث انتهجت إيران سياسة إزالة التوتر مع الدول سالفة الذكر، وفي هذا الإطار أعربت إيران عن رغبتها في الانضمام بصفة مراقب إلى مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، وبذلت مساع دبلوماسية أيضا في هذا الإطار.

---

[1] Site Wikipedia, Iraq, on 18/03/2011, in: http://en.wikipedia.org/wiki/Iraq.

التوجه الثاني: يعتمد على التعاون مع دول منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، حيث يتم التأكيد على مظاهر الانسجام والتشابه والتكامل الإيراني مع دول المنطقة الشمالية.

التوجه الثالث: يطرح فكرة توجه إيران نحو تفعيل علاقاتها مع مجموعة شنغهاي ومنظمة التعاون الاقتصادي(الايكو).[1]

1- العلاقات التجارية مع دول الخليج:

أ- الإمارات العربية المتحدة:

ذكر التقرير الاستراتيجي السنوي، الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والإعلام في يونيو 2009،

أن قطاع المقاولات الإيراني قد استثمر في الإمارات وحدها خلال العام المذكور، ما يقارب من ملياري دولار، في مشروعات تتعلق بخدمات فنية في قطاعات الكهرباء والطاقة، وبناء مجمعات سكنية وتجارية، ومصانع آليات، وإنشاء أنفاق وتجديد مرافق، ورصف طرق، فضلا عن تزويد دبي بالعمالة المتخصصة، ووفقا لما أوردته وكالة الأنباء الإيرانية، فإن حجم التبادل التجاري بينهما يتراوح ما بين 7 و13 مليار دولار، خلال الفترة من 2006 إلى 2009.

يقدر إجمالي حجم الاستثمارات الإيرانية في دولة الإمارات بنحو 37 مليار دولار، وفقا لما أعلنه نائب رئيس مجلس العمل الإيراني في دبي وفي السعودية، لذا فإن هنالك اهتمام منذ عام 2006، باستقطاب الاستثمارات الخارجية الإيرانية.

تأسست الشركات الإيرانية في دبي بكثرة، وثمة من يتحدث عن أكثر من 800 شركة في دولة الإمارات العربية المتحدة معظمها في دبي، التي تعتبر أفضل مكان للإيرانيين، حيث يستقر فيها رجال الأعمال.[2]

ب- قطر:

أما التبادل التجاري بين إيران وقطر، فحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي، فإن قيمة التجارة الإيرانية والقطرية قد بلغ 57 مليون دولار عام 2007، أما في عام 2008، فبلغ حجم التبادل التجاري 75

---

[1] طاهر ترابي، "**التوجه الإقليمي الجديد لإيران**"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 61، أغسطس 2005، ص 49.

[2] طلال عتريسي، علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج، تاريخ التصفح2011/03/18،

http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3.

مليون دولار، و500 مليون دولار خلال 2009، كما أن هناك عددا مقدرا من الشركات الإيرانية العاملة في مجال الهندسة والصناعات، تعمل في سوق الدوحة.[1]

ج- الكويت:

حجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران، بلغ نحو 310 مليون دولار خلال عام 2009، وقال وزير التجارة الإيراني مهدي غضنفري، أن تأسيس المجلس التجاري المشترك بين إيران والكويت، سيضطلع بدور مهم في تعزيز العلاقات وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، وأعلن عن استعداد إيران لاستضافة الوفود التجارية الكويتية، والنشطاء الاقتصاديين الكويتيين، للتعرف على طاقات إيران وقدراتها، وأشار إلى أن القطاع الخاص في إيران، أعلن رغبته بتأسيس مركز تجاري في الكويت، حيث اتخذت إجراءات في هذا السياق، من خلال التعاون مع مؤسسة تطوير التجارة في إيران، للتذكير فقد بلغت حصة صادرات إيران 103 مليون دولار، ووارداتها من الكويت 110 مليون دولار.[2]

د- البحرين:

أما بالنسبة للتبادل التجاري بين إيران والبحرين، فهو يطمح إلى 5 مليار دولار سنويا، حيث كشف النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، إبراهيم زينل أن حجم التجارة بين البحرين وإيران بلغ نحو 40 مليون دينار، (106 ملايين دولار) في عام 2006، ومثلها في عام 2007، لكنه توقع أن يتراجع قليلا ليبلغ نحو 80 مليون دولار في عام 2008، وقال زينل: "نحن نطمح من خلال هذه اللقاءات الثنائية، لزيادة حجم التجارة البينية بين الدولتين، ودراسة إقامة بعض المشاريع الصناعية، خصوصا في مجال السياحة، إذ أن لدى بعض أصحاب الأعمال البحرينيين مشاريع لإقامة فنادق سياحية في إيران، خصوصا في مدينة مشهد المقدسة، ونتمنى أن تثمر هذه اللقاءات عن إنشاء بعض المشاريع المشتركة".[3]

كان القطاع الخاص في كل من إيران والبحرين، قد أسس شركة استيراد وتصدير مشتركة لدعم التجارة، ما لبثت أن انهارت بسبب مصاعب لم يكشف النقاب عنها، ويعتزم مستثمرون بحرينيون إقامة مشروعات استثمارية وسياحية في إيران تبلغ كلفتها نحو 50 مليون دينار (133 مليون دولار)، كجزء من

---

[1] التبادل التجاري بين قطر وإيران، تاريخ التصفح، 2011/03/20،
http://www.raya.com/economy/enews/pages/2011-2-14-951.aspx.

[2] وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (أرنا)، إيران والكويت تؤسسان مجلسا تجاريا مشتركا، تاريخ التصفح، 2011/03/20،
http://www.irna.ir/ARNewsShow.aspx?NID=30219423.

[3] عباس سلمان، حجم التجارة بين البحرين وإيران يبلغ 106 ملايين دولار، تاريخ التصفح،2011/03/20،
http://www.alwasatnews.com/2068/news/read/292781/1.html.

الجهود لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع طهران، وتم تعيين صاحب أعمال بحريني كوكيل عام للاستثمار والسياحة في إيران والبحرين.[1]

هـ - السعودية:

أما التعاون بين السعودية وإيران، فبالرغم من وجود توترات سابقة، إلا أن هناك مؤشرات إيجابية بين الطرفين، ويمكن رصد أبرز الجوانب الايجابية في التالي:

- بادر وفد تجاري إيراني في 1992 زيارة السعودية، لبحث إمكانية تطوير العلاقات التجارية بين الطرفين.

- في عام 1998 زار رفسنجاني السعودية، وتشكلت لجنة تجارية بين البلدين، كما قام خاتمي بزيارة السعودية عام 1999، وتم فيها إعفاء السعوديين من ضرورة الحصول على تأشيرة لزيارة لإيران.

باستعراض العلاقات التجارية بين الطرفين، نجد أنه حتى عام 1998 كان هناك 12 مشروعا استثماريا مشتركا بقيمة 266 مليون دولار، إلى جانب التعاون بين شركات سياحية، وبعض المحاولات في مجال البتروكيماويات، غير أن حجم التبادل التجاري يشير إلى تذبذب واضح، فمن 145 مليون دولار عام 1997، إلى 120 مليون دولار عام 1998، ثم يتراجع إلى 95 مليون دولار عام 1999، لكنه عاد للارتفاع بعد ذلك ليتجاوز 1.25 مليار دولار عام 2006.[2]

و- سلطنة عُمان:

ترتبط إيران بعلاقات تعاون قوية مع سلطنة عُمان، نتيجة عوامل عدة أهمها القرب الجغرافي، حيث كان مضيق هرمز الفاصل بين البلدين، أداة وصل وتقريب بينهما، فعلى الصعيد الاقتصادي تم توقيع مذكرة تفاهم في عام 1987، بين وزير الخارجية الإيراني ونظيره العُماني، وطبقا لهذه المذكرة أسست اللجنة الاقتصادية المشتركة، وعقدت أولى جلساتها في مسقط عام 1989، ووقعت اتفاقية تشجيع ودعم الاستثمار المتبادل عام 2002، وفي عام 2003 وقعت اتفاقية تجارية خاصة بالتعاون الجمركي بين الدولتين، وقد وصل حجم المعاملات التجارية بين البلدين في الفترة ما بين 1994-2002 إلى 5.5 أضعاف الفترة

---

[1] وكالة الأنباء، التبادل التجاري بين البحرين وإيران، تاريخ التصفح 2011/03/20،
http://www.psp.org.lb/Default.aspx?tabid=107&articleType=ArticleView&articl.eId=50111

[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 292.

السابقة، حيث زاد من مليون دولار إلى 550 مليون دولار، الأمر الذي جعل إيران تحتل المرتبة الثانية بعد الإمارات، في جذب الصادرات العُمانية.[1]

ز- العراق:

توقعت إيران أن تتجاوز قيمة صادراتها إلى العراق ثمانية مليارات دولار في 2010، مرتفعة من ستة مليارات دولار في 2009، ومدعومة بمبيعات المعدات والمواد اللازمة لإعادة بناء البلد الذي دمرته الحرب، وتعتبر إيران الشريك التجاري الرئيسي للعراق، وهي من أكبر المستثمرين في البلد منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية، والإطاحة بنظام الرئيس السابق صدام حسين في 2003، وقال علي حيدري الملحق التجاري في السفارة الإيرانية ببغداد، أن العلاقات الاقتصادية تنمو منذ سقوط نظام الرئيس السابق، كما أن حجم التجارة زاد بأكثر من عشرة أضعاف عما كان عليه عام 2003.

تشهد العلاقات التجارية بين البلدين ازدهارا رغم العقوبات الأميركية والدولية المفروضة على إيران، بسبب برنامجها النووي، وتستثمر إيران في بناء محطات الكهرباء والمدارس والفنادق ومصانع الطوب، في إطار جهود إعادة بناء العراق، وتشمل الصادرات الإيرانية إلى العراق، مواد البناء والبتروكيماويات والمعدات الصناعية والأجهزة الطبية والغذاء، كما تشمل زيت الغاز لتشغيل محطات الكهرباء العراقية.[2]

إن طابع العلاقات التجارية بين إيران ودول الخليج، يتميز بالثنائية في الاتفاقات، بحيث أن إيران تتعامل مع دول الخليج على انفراد وليس ككتلة واحدة.

2- العلاقات التجارية مع دول آسيا الوسطى:

ركزت إيران على تنشيط التجارة مع دول آسيا الوسطى، وقد تمثل أهم دور إيراني في الميدان الاقتصادي، من خلال المساهمة في طريق الحرير الجديد ومنظمة بحر قزوين.(انظر الملحق رقم 09)

أ- كازاخستان:

في عام 2008 بدأت في مدينة آستانة عاصمة جمهورية كازاخستان، أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة العاشرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهذا البلد، بحضور وزير خارجية إيران ووزير النقل

---

[1] محمد جواد اسايش، **"السياسة الخارجية لإيران ونظرتها لدول الجوار خاصة سلطنة عُمان"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 54، يناير 2005، ص 63.

[2] موقع المعرفة، نمو التجارة بين العراق وإيران، تاريخ التصفح،2011/03/20،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5FACD39A- 76DA-4152-B6EC-C87C827C46D7.htm .

الكازاخي، وأفادت وكالة أنباء فارس نقلا عن الدائرة العامة للإعلام والصحافة التابعة لوزارة الخارجية، أن حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، وصل إلى حدود 3 مليار دولار، وشدد الجانبان على ضرورة مضاعفة الجهود، واستخدام الطاقات المتوفرة لدى البلدين، ليبلغ حجم التبادل بين الجانبين إلى 10 مليارات دولار.

أعلن الجانب الإيراني على وجود مشاريع ضخمة، في مجال الطاقة والطرق والمواصلات والبناء في حيز التنفيذ، معتبرا تنفيذ مشروع سكة الحديد بين الدول الثلاث- الجمهورية الإسلامية الإيرانية وكازاخستان وتركمانستان- ثورة عظيمة في مجال النقل والمواصلات، وأعرب وزير النقل الكازاخي عن ارتياحه لسرعة تعزيز العلاقات الثنائية، معتبرا تقوية الروابط بين البلدين بأنها تعكس إرادة رئيسا إيران وكازاخستان.[1]

رغم التفاؤل الذي يطبع العلاقات الثنائية بين البلدين، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أنه لا زالت هناك موضوعات وقضايا مهمة تذكي روح المنافسة بين البلدين، وتتركز في قضيتين أساسيتين هما:

- تحديد النظام القانوني لتقسيم ثروات بحر قزوين، الذي تطل عليه خمس دول هي: كازاخستان، وتركمانستان، وأذربيجان، وإيران، وروسيا.

- المشروعات المستقبلية لخطوط نقل الطاقة (النفط والغاز الطبيعي).[2]

ب- تركمانستان:

بدأت تركمانستان مع أواخر عقد التسعينات، بالاتجاه نحو إبرام اتفاقيات تعاون مشتركة مع إيران، خصوصا في مجال الطاقة، ومن ذلك، أن قامت بتأسيس خط لنقل الغاز الطبيعي من كريجه إلى كردوكوى، بطول 190 كيلومتر وبقطر 40 سنتمتر، وهو الخط الذي افتتح عام 1997، لينقل ما يقارب من 23.3 مليار متر مكعب من الغاز نحو إيران، هذا الخط حظي باهتمام ملحوظ لكونه يؤثر على خطوط الغاز الروسية، فضلا عن كونه يفتح المجال أمام الغاز التركماني للأسواق العالمية، عبر أسواق جمهوريات الكومنولث، كما أبرمت اتفاقيات تعاون في مجال تصدير الطاقة الكهربائية بين البلدين.

---

[1] وكالة أنباء فارس، شؤون اقتصادية، بدء أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة العاشرة بين إيران وكازاخستان، تاريخ التصفح،2011/03/20، http://arabic.farsnews.com/printable.aspx?nn=8707260303.

[2] حسين صوفي محمد، **"إيران وكازاخستان محددات التقارب"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 69، مايو 2006، ص 75.

الواقع أن الميزان التجاري بين البلدين بدأ منذ إعلان استقلال تركمانستان، فمنذ عام 1991، كانت تركمانستان سوقا أمام المنتجات الإيرانية، ومن أهمها: الأسماك، الإسمنت، ومواتير السيارات، والمنتجات الزراعية.[1]

جـ- طاجيكستان:

حجم التبادل التجاري بين إيران وطاجيكستان ازداد بنسبة خمسين بالمائة، فمن حيث حجم الاستثمارات في طاجيكستان، تحتل إيران المرتبة الثالثة بعد الصين وروسيا، ولا يستبعد الخبراء أن تسبق قريبا روسيا لتحتل المرتبة الثانية، وعلى الرغم من أن الاستثمارات الإيرانية في الاقتصاد الطاجيكي ليست بالكبيرة (أكثر قليلا من 60 مليون دولار)، يمكن القول أن نوايا طهران في هذا المجال جدية تماما، خاصة وأنها تخطط لاستثمار حوالي مليار يورو في هذه الجمهورية السوفيتية السابقة، في غضون بضع سنوات قادمة، أما القطاع المفضل فهو قطاع الطاقة، حيث تنوي شركة سانغاب الإيرانية أن تنجز هذا العام بناء محطة سانغتودا الكهروذرية، التي تبلغ تكاليفها حوالي 200 مليون يورو.

ثمة مشروع آخر ينتظر دوره، هو بناء محطة آيني الكهروذرية، كما تم توقيع عقد لبناء أضخم مصنع إسمنت في المنطقة، وتبدي إيران اهتماما خاصا بالثروات الباطنية في هذا البلد، الذي يمتلك حسب بعض التقديرات 13% من احتياطي اليورانيوم في العالم، وإذا أخذنا بعين الاعتبار وضع إيران، والتي تعمل على تطوير برنامجها النووي، فإن احتياطي اليورانيوم في بلد صديق سيكون في غاية الأهمية لها، وإضافة إلى ذلك، فإن طاجيكستان تتعاون مع إيران في المجال العسكري، إذ تتلقى منها قروضا لتحسين القاعدة التقنية المادية للجيش الطاجيكي.[2]

د- قيرغيزيا:

أكد وزير التجارة القرغيزي بذل المزيد من الجهود لرفع مستوى حجم التبادل التجاري، بين طهران وبيشكك والذي يبلغ 70 مليون دولار حاليا، وأعلن الجانبان أن تطوير العلاقات التجارية، وكذلك التعاون في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، مدرج على جدول أعمال مسؤولي البلدين.

---

[1] مجيد بوالردي، **"آفاق العلاقات الثنائية بين إيران وتركمانستان"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 86، أكتوبر 2007، ص ص، 88،89.

[2] إيران تعزز حضورها في طاجيكستان، تاريخ التصفح، 2011/03/22 http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/64619.

إن مجالات التعاون بين البلدين، تعتمد على ثلاثة أركان وهي: التجارة والترانزيت وتنفيذ المشاريع المعمارية في قرغيزيا، وتحظى السلع الإيرانية وأسعارها المناسبة باهتمام القرغيزيين، والتي من شأنها أن تسد احتياجات أسواق قرغيزيا، وبإمكان تجار هذا البلد تصدير البضائع الإيرانية إلى الدول الأخرى.[1]

هـ - أوزبكستان:

وصل حجم التبادل حوالي 609 مليون دولار بين إيران وأوزبكستان، حسب إحصائيات جمعتها السلطات الجمركية في أوزبكستان، وهنالك عدة شركات إيرانية تستثمر في أوزبكستان، فيما يخص مشاريع توفير مياه الشرب ومواد البناء، كما أن أهم مجالات التعاون تكمن في مشاريع المواصلات ومحاولة ربط أوزبكستان بخط سكة حديدية، وذلك لفك العزلة باعتبارها دولة حبيسة.[2]

في هذا الإطار، تدرك طهران مدى أهمية التنمية في حفظ الاستقرار على الحدود الشمالية، لذلك تعمل بثبات على إقامة روابط اقتصادية متينة مع جمهوريات آسيا الوسطى، أهمها: ربط شبكات السكك الحديدية لجمهوريات آسيا الوسطى بمدينة مشهد في إيران، وهو المشروع الذي سيفك عزلة تلك الجمهوريات، ويوفر لها مخرجا بريا مباشرا إلى مياه الخليج العربي، كما سيكسر عزلة طهران دوليا، ويجعلها حلقة مركزية في المحاور الاقتصادية التي تقام بالمنطقة.

تأتي جمهورية تركمانستان في مقدمة الطموحات الإقليمية الإيرانية، إذ افتتحت في عشق أباد أول سفارة لإيران في آسيا الوسطى، ويرجع هذا الاهتمام إلى عوامل عدة أهمها: الحدود المشتركة الطويلة، ووجود نحو مليوني نسمة من التركمان في إيران، أي ما يعادل نصف سكان تركمانستان وبالتالي فهي تطرح تقريبا الإشكال نفسه الذي تطرحه جمهورية أذربيجان لإيران، إذ تعتبر مجالا حيويا ومصدر قلق في الوقت نفسه.

انتعشت العلاقات الإيرانية مع جمهورية أوزبكستان مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وما ساعد على ذلك المكانة المتميزة التي بقيت تحظى بها الثقافة الفارسية في أوزبكستان، حيث تقع مدينتا سمرقند وبخارى، أهم مدن الثقافة الفارسية في آسيا الوسطى.

أما جمهورية طاجيكستان فقد اكتسبت أهمية خاصة في إطار الطموحات السياسية الإيرانية بسبب انتشار الإسلام فيها بدون منازع، والأصول الفارسية لأغلبية سكان طاجيكستان مقارنة مع بقية

---

[1] أنباء الجمهورية الإيرانية (أرنا)، آفاق جديدة متاحة أمام تنميه العلاقات بين إيران وقرغيزيا، تاريخ التصفح،2011/03/22، http://www2.irna.com/ar/news/view/line-26/0812063161171453.htm

[2] Andrey Tishaev, Uzbekistan and Iran will establish partnership, on 22/03/2011, in: http://podrobno.uz/en/cat/politic/UzbekistanandIranwillestablishpartnership.

الجمهوريات، والانتشار الواسع للغة الفارسية وتخوف الطاجيك ذوي الأصول الفارسية من سيطرة الأغلبية ذات الأصول التركية في مجال آسيا الوسطى.[1]

3-العلاقات التجارية مع دول القوقاز:

أ- أذربيجان

قال حيدر علييف الرئيس الأذري الراحل في إحدى خطبه، مشيرا إلى أهمية تطوير العلاقات الثنائية مع إيران: "لا توجد دولتان مثل إيران وجمهورية أذربيجان، تتمتعان بهذا المستوى من التقارب ووجود القواسم المشتركة الثقافية والتاريخية والمعنوية."

يرى المسؤولون والخبراء الأذريون أن الزيارة التي قام بها حيدر علييف عام 2002، إلى طهران وتوقيع اتفاقية صداقة وتعاون بين أذربيجان وإيران، وتوقيع 11 اتفاقية سياسية واقتصادية وثقافية، تعد منعطفا في مسيرة تطوير العلاقات الثنائية.

قال السفير الإيراني لدى أذربيجان محمد باقر بهرامي لوكالة أرنا في طهران، أن الثلاث سنوات القريبة، ستشهد نسبة تبادل التجارة بين أذربيجان وإيران تصل إلى 5 مليارات دولار، عبر تحقيق برامج خاصة يجري بحثها، في مختلف اللقاءات بين الطرفين، هذا وحسب معطيات إحصائية أذربيجانية فإن تبادل التجارة بين البلدين في عام 2010، كان 243.219 مليون دولار.[2]

ب- أرمينيا:

تسعى كل من إيران وأرمينيا إلى دفع عجلة التعاون الثنائي بينهما، ويأمل البلدان في أن يكون تقاربهما عاملا مساعدا لتوسيع نفوذهما السياسي والاقتصادي في منطقة القوقاز، إلا أن تطور هذه العلاقات ما يزال يسير ببطء، ويعود ذلك في معظمه إلى حقيقة أن تحسن العلاقات الإيرانية الأرمينية يتضارب مع مصالح دول أخرى في المنطقة، فخلال اجتماع ثلاثي مشترك جمع مسؤولين حكوميين من اليونان إلى جانب أرمينيا وإيران، أعلنت حكومتي إيران وأرمينيا عن نيتهما دراسة إمكانية بناء محطة طاقة كهروبائية حرارية في إيران، لتزويد أرمينيا بالطاقة استنادا لما نقلته وكالة أنباء أرمينفو للأنباء، ومن جانبها فإن أرمينيا تسعى لبذل جهود مكثفة، بهدف جذب استثمارات إيرانية.

[1] محمد دياب، **"الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز"**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 105، شتاء 2002، ص 152.

[2] مردم سالاري، **"نظرة على العلاقات الإيرانية الاذرية"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 87، اكتوبر 2007، ص 85.

يبدو أن أرمينيا الأكثر اندفاعا للتعاون مع إيران في قطاع الطاقة، فأرمينيا تفتقر إلى وجود كميات ذات أهمية من احتياطي الوقود، وتخطط لإغلاق مولدات الطاقة النووية التي تملكها في غضون عشر سنوات، وسيساعد مشروع محطة الطاقة الحرارية والربط مع مراكز الإنتاج الإيرانية، في تعزيز أمن أرمينيا الاقتصادي.

يعد مشروع إنشاء خط أنابيب غاز بطول 140 كيلومتر تربط بين البلدين، من بين أكثر المشروعات المهمة، في وقت شغل فيه لفترة طويلة المباحثات الثنائية بين البلدين، ويبلغ ميزان التبادل التجاري بينهما حوالي 94 مليون دولار فقط، حيث تصدر إيران إلى أرمينيا ما قيمته 52 مليون دولار من المشتقات النفطية وغيرها، وتستورد منها الأجهزة والسلع التي تدخل في الصناعات الثقيلة بقيمة 41 مليون دولار.[1]

جـ- تــركيــا:

دخلت العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا مرحلة جديدة من النمو والتقدم، فقيمة التبادل التجاري خلال عام 2004 ارتفعت بنسبة 47%، بما يقارب 4 مليار دولار، وتعد اتفاقية 1982/03/09 أساسا للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين، والتي أسست بموجبها اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري.

لقد شكلت مسيرة التعاون التجاري بين البلدين نجاحا بعد الثورة الإيرانية عام 1979، ففي الفترة ما بين 1983-1995 تزايد حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 2 مليار دولار، وفي عام 1998 بلغت قيمة الصادرات التركية لإيران 194 مليون دولار، وفي عام 2001 بدأ تصدير الغاز الإيراني إلى تركيا، ووصلت قيمة الصادرات لتركيا 839 مليون دولار، وطبقا لآخر إحصاء معد عن حجم التبادل التجاري الإيراني التركي عام 2004، فقد تزايد بنسبة 13%، أي ما يقارب 2.610 مليار دولار، بحيث أن النفط والغاز هما أهم جزء في التبادل التجاري.[2]

4- منظمة التعاون الاقتصادي (الايكو) كآلية للتعاون الإيراني مع دول المنطقة:

في أكتوبر عام 2002، عقد اجتماع القمة السابع لمنظمة التعاون الاقتصادي (الايكو)، وتضم هذه المنظمة عشر دول وهي: إيران- باكستان- تركيا- أفغانستان- أذربيجان- أوزبكستان- تركمانستان- قيرغيزستان- طاجيكستان- كازاخستان، وأنشأت هذه المنظمة عام 1985 بواسطة تركيا وإيران وباكستان، ثم انضمت إليها في عام 1992، الدول السبع الأخرى، وتعتبر منظمة الإيكو امتدادا لمنظمة التعاون

---

[1] هاروتيون خاشتريان، إيران تعتبر أرمينيا أفضل جار لها والأخيرة تريد شراكة اقتصادية وتجارية أوسع، تاريخ التصفح 2011/04/25، http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1569&lang

[2] داود أحمد زاده، **"العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 56، مارس 2005، ص 66.

الإقليمي من أجل التنمية، التي أسست في عام 1964 بواسطة تركيا وإيران وباكستان، وقد وقعت الدول الثلاث اتفاقية أزمير عام1977، والتي أقرت التعاون الإقليمي بين الدول الثلاث، وتعهد الزعماء الثلاثة بالعمل على إقامة منطقة حرة لمدة عشر سنوات أخرى، تشترك فيها الدول الأعضاء، وأعلنوا موافقتهم على إقامة بنك للاستثمار والتنمية.[1]

على عكس التعاون التجاري لإيران مع دول الخليج، والذي يأخذ الطابع الثنائي، فإن التعاون التجاري بين إيران ودول آسيا الوسطى يأخذ الطابع الجماعي، خصوصا في إطار المنظمات الإقليمية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي (الايكو).

المطلب الثاني: التعاون على المستوى السياسي والأمني

إذا كان غياب الثقة ووجود فجوات نفسية بين قادة وشعوب دول النظام، من بين أسباب اتسام تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا بالتنازع عموما، فإنه من الممكن تخفيف حدة النزاعات المنتشرة بين دول النظام، وذلك بالعمل على تغيير إدراك وتصورات دول النظام لبعضها البعض، عن طريق فتح حوار أمني وسياسي بين الدول الأعضاء، يمس مختلف القضايا الثنائية والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وهذا ما تسعى من خلاله إيران، لذا سوف يتم في هذا المطلب تناول أهم العلاقات التعاونية في المجال السياسي والأمني لإيران مع دول آسيا الوسطى ودول الخليج، سواء عبر اتفاقات ثنائية أو من خلال الاتفاقات الجماعية في إطار التنظيم الإقليمي.

تتمتع منطقة آسيا الوسطى ومنطقة الخليج بأهمية جيوبوليتيكية، خاصة لدى القوى الإقليمية والدولية، إلا أنها تشعر بتهديدات إزاء بعضها البعض، وقد تشكلت نماذج الصداقة والعداء نتيجة الخلافات الحدودية والصراعات القومية واختلاف توجهات الأنظمة، وانعكس هذا على مساعي الحكومات الرامية إلى تكوين تحالفات أمنية في المنطقة، لذا فإيران باعتبارها دولة تتوسط كل من منطقتي الخليج وآسيا الوسطى، فقد سعت إلى عقد اتفاقات مع هذه الدول، من خلال انضمامها للمنظمات التي تدعم التعاون الأمني في المنطقة، أو عن طريق اتفاقات ثنائية.

تاريخيا، يظل أمن الخليج وليد التفاعلات السياسية القائمة ما بين ثلاثة أطراف من اللاعبين الرئيسيين وشركائهم الخارجيين وهم: العراق، إيران، ودول مجلس التعاون الخليجي، وفي ضوء التوتر الذي يشوب العلاقات ما بين الأطراف من حين لآخر، وامتلاك هذه المنطقة الإستراتيجية على نحو فريد من الاحتياطات النفطية الأضخم في العالم، فقد أثرت أطراف خارجية متعددة، وبعضها جاء بتوصية من

[1] علاء جمعة، **"منظمة الايكو وآفاق التعاون"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003، ص 95.

أطراف إقليمية معينة، أن يكون لها دور في صياغة نظام أمني خليجي والحفاظ عليه، وحتى وقت قريب، فإن الطرف الخارجي الأكثر هيمنة في هذا الميدان، كان الولايات المتحدة الأمريكية.

سعيا من إيران للمحافظة على أمن الخليج العربي واستقراره، للاعتبارات التي يتمتع بها، ولأهميته البالغة بالنسبة لها، فمنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران والدول الخليجية تتخوف من فكرة تصدير الثورة، التي كانت كثيرا ما تلوح بها إيران في سياساتها وسلوكياتها، فقد قامت إيران في عهد رافسنجاني، باسترضاء دول مجلس التعاون الخليجي، فخفضت من حدة التوترات التي وصلت إلى ذروتها خلال الحرب العراقية الإيرانية، عندما أيدت معظم دول الخليج العراق، فأعادت علاقاتها الدبلوماسية مع الكويت ووقعت اتفاقيات تجارية مع البحرين وعمان وقطر والإمارات، وبدأت في التقارب مع السعودية.

شهدت فترة حكم الرئيس محمد خاتمي تطورات تعاونية غير مسبوقة، كادت الهواجس أن تختفي فيها تماما بين الدول الخليجية وخاصة السعودية، وكان هناك في كل وقت مستوى من التعاون الاقتصادي، ففي شهر ماي عام 2000، قام الرئيس خاتمي بزيارة كل من قطر والسعودية، كما وقعت قطر خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجالات الثقافية والفنية مع إيران، ولعل أهم مؤشرات التقارب الإيراني الخليجي، هو توقيع إيران اتفاق أمني مع المملكة السعودية في أفريل 2001، تضمن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وغسيل الأموال والتهريب والتعاون في المجال التدريب الأمني، وتسيير سبل الحج للإيرانيين، بحيث اتفقت الدولتان على زيادة أعداد الحجاج الإيرانيين من 145 ألف، إلى 245 ألف حاج سنويا، كما قامت إيران بإعفاء المواطنين السعوديين من شرط الحصول على التأشيرة لدخول إيران، كما كان هناك تعاون بينهما في المجال العسكري، من خلال تبادل الخبرات والمعلومات العسكرية، وتأييد موقف إيران من إجراء تجاربها العسكرية، خاصة فيما يتعلق بإطلاق الصاروخ شهاب 2.[1]

في أول كلمة يلقيها رئيس إيراني أمام قمة لدول مجلس التعاون الخليجي، اقترح الرئيس الإيراني احمدي نجاد، 12 اقتراحا لتعزيز التعاون السياسي والأمني والاقتصادي، بين إيران ودول الخليج العربي، مشددا على القواسم المشتركة بين العرب والإيرانيين، ودعا الرئيس الإيراني في كلمته قادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى اجتماع في طهران، لبحث مقترح إيراني بتأسيس مؤسسة للتعاون الأمني والاقتصادي بين إيران والخليج، وحذر الرئيس الإيراني في كلمته من أن أي انفلات أمني في المنطقة، سيؤثر على سائر الدول، وأن دول المنطقة تستطيع الحفاظ على الأمن الإقليمي الخاص بها، ودعا احمدي نجاد إلى التعاون الأمني على كل المستويات، للوصول إلى عقد اتفاق أمني وإنشاء منظمة التعاون الأمني، وقال الرئيس

---

[1] جيرولد جير، **سياسة إيران الإقليمية**، في كتاب: **الخليج تحديات المستقبل**، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص 206.

الإيراني في كلمته: "نحن نناشد بالسلم والأمن الشامل القائم على العدالة والسلام، دون تدخل من العناصر الأجنبية."

في رد أولي على اقتراحات إيران، قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، عبد الرحمن العطية لوكالة الصحافة الفرنسية، أن ما ورد في كلام الرئيس الإيراني هو نفس ما تدعو إليه دول المجلس، بشأن ضرورة تعزيز التعاون الأمني وتعزيز الاستقرار في المنطقة، وأضاف: "ما يهمنا هو حل الخلافات -في إشارة إلى الخلاف حول الجزر الثلاث بين الإمارات وإيران- حتى تكون هناك أرضية من الثقة المتبادلة لتعزيز التعاون".[1]

بعد انهيار نظام صدام حسين، سعى مسؤولون أمريكيون لتحقيق سلسلة من النجاحات في المنطقة، وبتقديمهم للطرح الأمني الجديد المكون من دول الخليج ومصر والأردن، في إطار ما يعرف بـ 6+2، يكونوا قد مهدوا لعزل إيران سياسيا واقتصاديا، في إطار هذه الإستراتيجية، حاولت إيران إقناع دول الخليج بما يلي:

- أن إيران لا تمثل تهديدا أمنيا يستوجب التخوف.

- إن أي خطر على إيران يمثل تهديدا لأمن المنطقة بأسرها.

لذا تتطلع إيران ودول المنطقة، إلى الوصول لتعاون بناء قائم على المصالح المشتركة فيما بينها، ومن ثم فالمصالح بين تلك الدول واحدة، كما أن التهديد واحد.[2]

1- منظمة شنغهاي كآلية للتعاون الأمني:

تم تشكيل مجموعة شنغهاي في 1996/04/26، في مدينة شنغهاي الصينية، والأعضاء المؤسسون هم: روسيا والصين وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، والهدف المبدئي لهذه المجموعة، كان بناء الثقة المتبادلة على الحدود بين الدول الأعضاء، وسرعان ما تزايد إلى مكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية، بعد هجمات 11 من سبتمبر 2001، لتصبح منظمة للتعاون الأمني، حيث يريد أعضاؤها، ربط أمنهم بأمن دول آسيا الوسطى.[3]

---

[1] مجلة الأوائل الالكترونية، كلمة أحمدي نجاد: 12 اقتراحا لدول مجلس التعاون ودعوة قادة الخليج إلى طهران، تاريخ التصفح،2011/04/24، http://www.el-awael.com/news/article/7496.html.

[2] محمد مهدي مظاهرى، **"مستقبل أمن الخليج الفارسي"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 86، سبتمبر2007، ص 71.

[3] ماهنامه برداشت أول، **"النظم الأمنية الفاعلة في منطقة آسيا الوسطى"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 53، ديسمبر 2004، ص 54.

باعتبار إيران عضوا مراقبا في منظمة شنغهاي، فقد تقدمت بطلب العضوية الكاملة، نظرا لما تلعبه المنظمات الإقليمية من دور، سواء في حل النزاعات وتحقيق الأمن والتعاون في شتى المجالات وفك العزلة.

تنظر إيران إلى المنظمة، باعتبارها نادي الدول المتقاربة ثقافيا واقتصاديا، وأنها مهمة لمصالحها الإستراتيجية في آسيا الوسطى، كما ستدعم سياستها الخارجية القائمة على التوجه نحو الشرق، إضافة إلى أن إيران لديها القدرة على لعب دور الوساطة بين الجماعات الإسلامية المعارضة والحكومتين الروسية والصينية، وبناءا على هذا، تستطيع خفض التوترات الإقليمية وتساعد في إرساء السلم والأمن العالميين.[1]

المبحث الثالث: العلاقات النزاعية الإيرانية مع محيطها الإقليمي

يتسم النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا، بتنوع القضايا التي تشكل موضوعا للنزاع بين أعضائه، وتدخل إيران كطرف في العديد من التفاعلات النزاعية، إما لوجود تهديد مباشر لمصالحها في الإقليم، وإما لوجود تهديد لأراضيها، وإما لبسط نفوذها على الدول الصغرى، وتبرز النزاعات الحدودية كأهم قضايا الخلاف، ومن بينها الحرب الإيرانية العراقية، وقضية الجزر الثلاثة مع الإمارات، وكذلك تقاسم ثروات بحر قزوين مع الدول المحيطة به، إضافة إلى سباق التسلح في المنطقة، سواء السلاح التقليدي أو السلاح النووي، على اعتبار وجود قوى تملك السلاح النووي كإسرائيل، وسعي إيران لامتلاكه، وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة، وبما أن المجال الحيوي لكل من آسيا الوسطى والخليج يتسم بوفرة الثروات الطبيعية، وعلى رأسها النفط، سيؤدي حتما إلى تضارب المصالح والتنافس بين دول هذا الإقليم.

المطلب الأول: النزاعات الحدودية

سيتم تناول أهم التفاعلات النزاعية بين إيران ودول الجوار، كالحرب الإيرانية العراقية، والنزاع الإيراني الإماراتي حول قضية الجزر الثلاثة، إضافة إلى الوضعية القانونية لبحر قزوين، والخلافات الموجودة بين كل من إيران والدول المحيطة ببحر قزوين، فيما يخص تقاسم ثرواته.

1- الحرب العراقية الإيرانية:

حرب الخليج الأولى، أو الحرب العراقية الإيرانية، أطلق عليها من قبل الحكومة العراقية، اسم قادسية صدام، بينما عرفت في إيران، باسم الدفاع المقدس (بالفارسية: دفاع مقدس)، هي حرب نشبت بين العراق

---

[1] ناد علي باد، **"إيران والعضوية في منظمة شنغهاي"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 84، يوليو 2007، ص 13.

وإيران من سبتمبر 1980 حتى أغسطس 1988، خلفت الحرب نحو مليون قتيل وخسائر مالية بلغت 400 مليار دولار أمريكي، دامت الحرب ثماني سنوات، لتكون بذلك أطول نزاع عسكري في القرن العشرين، وواحدة من أكثر الصراعات العسكرية دموية، أثرت الحرب على المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وكان لنتائجها بالغ الأثر في العوامل التي أدت إلى حرب الخليج الثانية والثالثة.[1]

في عام 1979، شهدت الأحداث السياسية في كل من العراق وإيران تطورات بارزة حيث، أعلن في أفريل من نفس السنة، عن قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، ليتولى بعدها الخميني منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، وهو المنصب الأعلى في النظام السياسي الإيراني، في حين أصبح صدام حسين رئيسا للجمهورية العراقية في جويلية 1979، خلفا للرئيس أحمد حسن البكر، الذي أعلن أنه استقال من منصبه لأسباب صحية، كذلك تم الإعلان عن اكتشاف مؤامرة في بغداد، اتهم بتدبيرها مجموعة من الأعضاء القياديين في حزب البعث الحاكم، ومجلس قيادة الثورة العراقية، أعدم على إثر ذلك مجموعة من أعضاء المجلس وقيادات حزب البعث.[2]

ترجع أصول الخلافات العراقية-الإيرانية، إلى التجاذبات السياسية حول ترسيم الحدود بين البلدين، وقد بقيت هذه الخلافات مشكلة عالقة في العلاقات الإيرانية العراقية، لاسيما حول السيادة الكاملة على شط العرب.

في سنة 1969، ألغى شاه إيران محمد رضا بهلوي من جانب واحد، اتفاقية الحدود المبرمة بين إيران والعراق سنة 1937، وطالب بأن يكون خط منتصف النهر هو الحد ما بين البلدين، وفي عام 1971، احتلت البحرية الإيرانية الجزر الإماراتية؛ طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وقطعت العراق علاقاتها بإيران في ديسمبر 1971، وشملت الخلافات أيضا احتلال إيران المناطق الحدودية، وهي زين القوس وبير علي والشكره، في 1972 بدأ الصدام العسكري بين إيران والعراق وازدادت الاشتباكات على الحدود، وزاد نشاط الحركات الكردية المسلحة في الشمال، بعد وساطات عربية، وقعت العراق وإيران اتفاق الجزائر سنة 1975، واعتبر على أساسه منتصف النهر في شط العرب، هو خط الحدود بين إيران والعراق، تضمن الاتفاق كذلك وقف دعم الشاه للحركات الكردية المسلحة في شمال العراق.

شهد عام 1979، تدهورا في العلاقات بين العراق وإيران، إثر قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، فاتهمت العراق الإيرانيين بقصف البلدات الحدودية العراقية في 4 سبتمبر 1980، واعتبر العراق ذلك بداية للحرب، فقام الرئيس العراقي صدام حسين بإلغاء اتفاقية 1975 مع إيران، في 17 سبتمبر

---

[1] تييري كوفيل، **إيران الثورة الخفية**، ترجمة: خليل أحمد خليل، (بيروت: دار الفارابي، 2008) ، ص 363.

[2] المشير عبد الحليم أبو غزالة، **الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988**، (القاهرة: من دون دار نشر، 1994)، ص 8.

1980، واعتبر مياه شط العرب كاملة، وجزءا من المياه الإقليمية العراقية، وفي 22 سبتمبر 1980، هاجم العراق أهدافا في العمق الإيراني، وبدأت إيران بقصف أهداف عسكرية واقتصادية عراقية.[1]

أعلن الرئيس العراقي صدام حسين، أن مطالب العراق من حربه مع إيران هي: الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطني العراقي ومياهه النهرية والبحرية، وإنهاء الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي عند مدخل مضيق هرمز، وكف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

إذا ما أردنا أن نبرز مراحل الحرب الإيديولوجية الواسعة والشاملة، التي كانت حربا سياسية قبل أن تتحول إلى حرب إيديولوجية، فنقول، أنه في المرحلة الأولى تم تصوير الحرب وكأنها حرب الإيديولوجية القومية والعقيدة الإسلامية، وبين الإسلام والعروبة، وفي المرحلة الثانية بدت الحرب وكأنها صراع بين الإسلام الثوري الشعبي المتعاطف مع المستضعفين في العالم، وبين الإسلام الرسمي الذي يخدم المصالح العامة للحكام والمستكبرين في العالم، وفي المرحلة الثالثة تم تصوير الحرب على أنها حرب بين قيم وأفكار، وبين قيم ومعتقدات .[2]

2- النزاع الإيراني الإماراتي (قضية الجزر الثلاثة):

تعتبر قضية النزاع بين دولة الإمارات وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، مدخلا إلى مرحلة جديدة من التوتر في منطقة الخليج، التي لم تعرف الاستقرار خلال أكثر من عقدين من الزمن، ويعود سبب التوتر بين إيران ودول الخليج، إلى حقيقة أن إيران ترفض حتى الآن مناقشة موضوع الجزر التي احتلتها عام 1971، وتعود أهمية الجزر الثلاثة إلى موقعها الجغرافي المهم، إذ أنها تقع عند مدخل مضيق هرمز في الخليج، الذي يعتبر أهم مضايق العالم، والجزر الثلاثة هي:

أ- جزيرة أبو موسى:

تقع على بعد 94 ميل من مدخل الخليج، عند مضيق هرمز، وتبعد 75 كلم^2 عن الساحل الإيراني، بينما تبعد عن الساحل العُماني نحو 48 كلم^2، قبالة إمارة الشارقة، وتبلغ مساحتها 20 كلم^2، وهي جزيرة مستطيلة الشكل، يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار، ماعدا مساحات بسيطة قريبة من آبار المياه العذبة، بحيث كان يقطن الجزيرة قبل الاحتلال الإيراني نحو 1000 نسمة من العرب.

[1] عبد الله الاشعل، **تطور العلاقات الدولية لمجلس الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية**، (الكويت: مركز الخليج للدراسات الخليجية، 1999)، ص ص 158،159.

[2] عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي العربي**، الطبعة الأولى، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص ص 143،144.

ب- جزيرة طنب الكبرى:

تقع على بعد 59 كلم^2، جنوب غربي جزيرة قشم، وعلى بعد 78 كلم^2، شمال غرب جزيرة الحمراء، وهي دائرية الشكل يبلغ قطرها نحو 3.5 كلم^2، ومساحتها نحو 9 كلم^2 .

جـ- جزيرة طنب الصغرى:

تبعد مسافة 90 كلم^2، عن الساحل العربي، و13 كلم^2، عن جزيرة طنب الكبرى، وهي على شكل مثلث طوله 2 كلم،^{2} وعرضه 1 كلم^2، وتتكون الجزيرة من ثلاثة تلال داكنة اللون، وتسكن فيها طيور بحرية وهي خالية من السكان، وتتبع إمارة رأس الخيمة.[1] (انظر الملحق رقم 10)

في مارس عام 1992، قام رئيس جمهورية إيران الإسلامية، هاشمي رفسنجاني بزيارة مفاجئة لجزيرة أبو موسى، وتعتبر هذه الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس إيراني إلى الجزيرة منذ احتلالها، وعقب هذه الزيارة، بادرت السلطات الإيرانية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية، سعت من خلالها إيران إلى تأكيد سيطرتها على الجزيرة ومن يقيم فيها، كما أنه ومنذ اندلاع الأزمة بين العرب وإيران حول الجزر الثلاثة، برزت محاولات عدة لحل الأزمة سلميا، حيث عقدت مفاوضات مباشرة بين أبو ظبي وإيران في 27-28 سبتمبر1992، لكن لم يتم التوصل إلى حل مرضي.

استمرت الإمارات في دعوتها للوصول إلى حل بالطرق السلمية، على الرغم من إصرار إيران ورفضها الدخول في مفاوضات حول الجزر، ولقد كثفت الإمارات تحركاتها على المستوى الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومع الدول العربية من خلال الجامعة العربية، كما نقلت موضوع الجزر إلى الأمم المتحدة.

هنالك عدة أبعاد، تريد إيران أن تحققها من خلال النزاع حول الجزر الثلاثة وهي:

- بعد سياسي يعكس الهيمنة على المنطقة.

- بعد استراتيجي للتحكم في مدخل الخليج.

- بعد اقتصادي، باعتبار أن الجزر غنية بالمواد الأولية.[2]

---

[1] شملان العيسى، **الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب وإيران،** في كتاب: **العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل،** الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص 436،437.

[2] صالح بكر الطيار، في كتاب: **جزر الخليج العربي: أسباب النزاع...ومتطلبات الحل،** الطبعة الثانية، (بيروت: دار بلال، 2001)، ص 35.

3- قضية تقاسم ثروات بحر قزوين:

يمكن القول بداية، أن الموقع الجيوبوليتيكي لبحر قزوين، يتشكل من مسطح مائي بمساحة 420 ألف كم^2، وهذا ما يجعله أكبر بحيرة في العالم؛ لأنه مسطح مائي مغلق تصب فيه عدة أنهار، وينخفض مستوى سطحه عن مستوى سطح البحار المفتوحة؛ حيث أنه بحيرة مغلقة ليس لها طريق للمياه الدولية الحرة، وتضم منطقة بحر قزوين ثروة هائلة، حيث يقدر احتياطي بتروله ما بين 15-20 مليار برميل، إضافة للغاز الطبيعي، وتصنف هذه المنطقة في المرتبة الثالثة بعد منطقة الخليج العربي وسيبيريا، إضافة لثروات ضخمة متعددة من احتياطيات المواد الهيدروكربونية، الذهب، النحاس، اليورانيوم والفلزات الثقيلة الأخرى.[1] (انظر الملحق رقم 11)

من أهم الجوانب المتعلقة بالنزاع حول منطقة بحر قزوين الجوانب القانونية، وإن شئنا الدقة فإن الوضع القانوني للبحر، هو محك الخلافات القائمة بين الدول المحيطة بالبحر(روسيا، إيران، أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان)، وتنعكس مصالح وأهداف كل من هذه الدول في مواقفها وتصوراتها للوضع القانوني المناسب، ويتيح عدم وجود تكييف قانوني لهذه المسألة حتى الآن، الفرصة لاستمرار الخلاف ويزيد من صعوبة التغلب عليه وحسمه سريعا، وخاصة أن الوضع الطوبوغرافي للبحر، يمنحه خصائص مشتركة بين أكثر من ممر أو مسطح مائي، وفقا للقانون الدولي وقانون الملاحة العالمي، وبالتالي فإن السجال القانوني حول وضع البحر وثرواته يحمل أكثر من احتمال، مما يؤكد أن الوضع النهائي للبحر لن يُحسم سوى بالاتفاقات السياسية أولا، وبعد ذلك سيتم تكييف الوضع القانوني للبحر بما يتوافق مع الوضع السياسي، وحتى الآن هناك ثلاث وجهات نظر حول الإطار القانوني المفترض لتوزيع ثروات البحر وتنظيم الملاحة وعمليات الاستكشاف النفطي فيه:

أولا: وجهة نظر إيران، التي تعتبر أن بحر قزوين يجب اعتباره منطقة لا يمكن تقسيمها إلى قطاعات من قبل الدول المطلة عليه، مقترحة أن يتم استغلال جميع موارد بحر قزوين بشكل جماعي، من قبل الدول المطلة عليه، سواء باعتبار مياه البحر وثرواته مشاعا بين دوله، وتوزع ثرواته وعائداته عليهم جميعا بشكل مشترك، أو يتم تنظيم المسألة، بأن تحصل كل دولة على 20% تقريبا.(انظر الملحق رقم 12)

ثانيا: فكرة البحيرة المغلقة، وكانت تؤيدها في البداية أذربيجان، وتتأسس على فكرة أن بحر قزوين هو بحيرة، وبالتالي يمكن تقسيمه بين الدول طبقا لطول سواحل كل دولة مطلة عليه.

---

[1] السيد عوض عثمان، **"إيران وتقاسم ثروات بحر قزوين"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد17، ديسمبر 2002، ص 75.

ثالثا: وكانت تؤيدها كازاخستان، وهي تقوم على الفصل بين قاع البحر والثروات الكامنة فيه، وسطح الماء واستخدامه كممر ملاحي، فيرى هذا التصور أن بحر قزوين يجب اعتباره بحيرة، فيما يتعلق بموارده الدفينة، وسيتيح ذلك للدول المطلة عليه، باستغلال تلك الموارد بطريقة فردية، بينما سيتم التعاون جماعيا في قضايا الملاحة والسيطرة على التلوث.

كانت روسيا تؤيد في البداية الوضع الإيراني؛ لأنه لم يتم العثور على حقول نفط في الجانب الروسي من البحر، كما وقفت تركمانستان إلى جانب إيران، لأنها لم تعثر على نفط في سواحلها، ولأنها تخشى من استفزاز إيران.

احتجت إيران رسميا، على عقود وقعتها أذربيجان مع شركات غربية، للتنقيب عن النفط في مواقع بحرية تعتبرها مشتركة بين البلدين، ووصلت إلى حد استعمال القوة العسكرية، كما وجهت وزارة النفط الإيرانية تحذيرا إلى شركات النفط، من ممارسة أي نشاط في الجزء الإيراني من بحر قزوين، والذي تقدره طهران بـ 20% منه.[1]

المطلب الثاني: سباق التسلح في منطقة جنوب غرب آسيا (آسيا الوسطى والخليج)

سيتم التطرق إلى مستوى القدرات العسكرية لكل من إيران وإسرائيل ودول الخليج، ومدى اهتمام كل طرف بتطوير قدراته.

1- تطوير القدرات العسكرية الإيرانية: بدأت طهران خطواتها الأولى في هذا المجال، بالحصول على كميات من (سكاد ب)، من كوريا الشمالية والصين، إضافة إلى ثمانية فروع، بمدى 70 كلم^2، وشرعت في وضع النواة الأولى لبرامج تطوير وإنتاج صاروخي، بالتعاون مع كلا الدولتين.

تمثلت الثمرات الأولى لهذا البرنامج بداية، في نماذج لصواريخ باليستية قصيرة المدى، كانت في معظمها طرازات مشتقة من فروع 7، مثل شاهين1 وعقاب ونازيات، والتي يتراوح مداها بين 60 و150 كلم^2، وخلال المرحلة التي تلت انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، اجتهدت إيران في تصنيع صواريخ بمستويات تكنولوجية أكثر تقدما، على صعيد القوة الدافعة، والوقود الصاروخي والحمولة الحربية، وأجهزة التهديف والتصويب الحسابية، إلى المسافات التي باتت تتجاوز 1000كلم^2، وعملت إيران من خلال تطوير برنامجها الصاروخي، على تجاوز الإطار الإقليمي، إلى مستويات أوسع ومسافات أبعد تتخطى 2000 كلم^2.

---

[1] سامح راشد، **"بحر قزوين بين تعقيدات الحاضر وتحولات المستقبل"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 15، أكتوبر 2001، ص 74.

كانت إيران في مطلع التسعينيات، حصلت على سكاد سي من كوريا الشمالية، وعلى سي.س.س80 من الصين، واستعانت بكوريا وروسيا لتطوير صاروخ زلزال وشهاب 3،[1] وفي عام 2006 أجرت إيران بنجاح، اختبارها الثاني للصاروخ البالستي شهاب 3، الذي بلغ مداه نحو 1300 كلم²، وتصل سرعته نحو 7000كلم² في الساعة، وطوله 17 متر، ويمكنه حمل رأس حربي وهو قادر على الوصول إلى أهداف حيوية في إسرائيل وأوربا.[2]

أ- إنتاج الصواريخ وتطويرها:

كانت إيران قد طورت عائلة من الصواريخ غير الموجهة (نازيت)، ذات الوقود الصلب، إلا أنها منذ 1991، بدأت بتصنيع سكاد سي، الذي يصل مداه إلى 550 كلم²، وهناك تقارير تتحدث عن قيام إيران بتطوير صاروخين باليستيين جديدين يعملان بالوقود الجاف، وهما اشتقاق للصاروخين الصينيين م11(css-7/df-11)، و م9 ،(css-6/df-15) ، بحمولات مخففة وبمدى يبلغ 400 كلم² للصاروخ الأول، و800 كلم² للصاروخ الثاني، وقد أجري اختبار على اشتقاق الصاروخ م9 في عام 1996، كما أشارت التقارير.

مستقبلا، فإن الصواريخ القادرة على حمل الرؤوس النووية، تعد من أهم التحديات التي تعتقد الإدارة الأمريكية وجوب مواجهتها، كونها تمثل تحديا وتهديدا لأمنها القومي وأمن حلفائها، لذا دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في حوارات متعددة الأطراف، لإقناع الدول الأوربية بإنشاء درع صاروخي لمواجهة الصواريخ البالستية واعتراضها.

كما تحدثت تقارير أخرى، عن أن كوريا الشمالية تساعد إيران في برنامج جديد، يهدف إلى صنع الصاروخ شهاب 5، الذي يرتكز على تصميم الصاروخ الكوري الشمالي تايب دونغ 1، وهو الصاروخ الذي اختبرته كوريا الشمالية في عام 1998، وكاد يسبب أزمة حادة مع اليابان، ويبلغ مدى الصاروخ بين 3500 و 5000 كلم².[3] (انظر الملحق رقم 13)

ب- الترسانة العسكرية الإيرانية:

ذكر تقرير نشرته مجموعة أوكسفورد للأبحاث، وقد تكون المفاجأة الأكبر هنا، وذلك بتوصل إيران في المدى القريب، لامتلاك نحو خمسين ألف جهاز طرد مركزي محلي الصنع مخبأة في أماكن آمنة.

---

[1] كينيث كتزمان، **التهديدات العسكرية السياسة الإيرانية**، في كتاب: **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، (الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996)، ص 281 .

[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 388.

[3] Anthony C. Cain, Iran strategic culture and weapons of mass destructions, Air college, Maxwell, on 25/04/2011, in: http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/maxwell/mp26.pdf.

*** تقديرات القوة العسكرية الإيرانيّة.**

تتوزع القوات العسكرية الإيرانية على عدة مؤسسات هي:

- **الجيش النظامي**: 500 ألف جندي، أفراد الاحتياط: 220 ألف جندي، أفراد الحرس الثوري: 300 ألف جندي.

- **أفراد قوات التعبئة (الباسيج):**13 مليون شخص، وهم من الطلاب والمتطوعين المدنيين، على اختلاف أعمارهم.

- **الترسانة العسكرية**: توجد مرابض المدفعية، دبابات ذو الفقار، دبابات «تي -72» الروسية: 480، بوارج وفرقاطات وسفن أجنبية ومحلية الصنع، طائرات «ميغ -29» و«وميغ -31» الروسية، مقاتلات «أف -4» و«أف -5»، طائرات «الصاعقة» الإيرانية، غواصات روسية تعمل على الديزل، غواصات صغيرة ومتوسطة محلية الصنع، فضلا عن صواريخ النور البحرية، (مداها إلى 300 كيلومتر) وطوربيدات سريعة من إنتاج إيراني.[1]

*** البرنامج النووي الإيراني:**

مرت الجهود الإيرانية المبذولة باتجاه تطوير القدرات النووية الإيرانية، والحصول على تكنولوجيا متطورة في هذا المجال، بثلاث مراحل رئيسية على النحو التالي :

المرحلة الأولى: بدأت في عهد الشاه، واستهدفت امتلاك قدرة نووية متواضعة عن طريق تنفيذ برنامج متكامل، لإنشاء مفاعل للطاقة النووية في مدينة بوشهر بمساعدة ألمانيا، بالإضافة إلى أن إيران كانت تمتلك بالفعل مفاعلا نوويا تجريبيا، حصلت عليه من الولايات المتحدة في الستينات، وتبلغ قوته 5 ميجاوات.

المرحلة الثانية: بدأت في عام 1986، عند إعلان آية الله الخميني التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية، فيما جاء بمثابة مقدمة لنشاط إيراني مكثف في هذا المجال، وسارت وفق أربع مجالات:

- توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الأجنبية، لاسيما مع الصين وكوريا الشمالية والهند وباكستان.

- توسيع البنية النووية الأساسية في البلاد.

---

[1] محمد شمص، الترسانة العسكرية الإيرانية بالأرقام، تاريخ التصفح، 2011/04/26،
http://arabinfocenter.net/pkg09/index.php?page=show&ex=2&dir=news&lang=1&nt=15&nid=75171.

- تطوير القدرات الفنية والعلمية للعاملين في المجال النووي.

- دفع مجالات البحث والتطوير في المجال النووي.[1]

المرحلة الثالثة: بدأت عقب حرب الخليج الثانية في أوائل 1991، والتي ولدت قوة دفع كبيرة لبرامج التسلح في إيران بصفة عامة، والتسلح النووي بصفة خاصة، وازدادت الرغبة خصوصا مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وما انجر عنه من بروز دول، كجمهوريات آسيا الوسطى، وفي هذا الإطار عملت إيران على استيراد رؤوس نووية من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وتم استئناف مشروع بوشهر في التسعينات، بعد توقيع روسيا على اتفاق مع إيران.

في عام 2004 استأنفت إيران تخصيب اليورانيوم في مدينة ناتنز، وتطور الأمر بإعلان إيران عن بناء 3000 جهاز طرد لتخصيب اليورانيوم عام 2007، تطورت إلى 6000 جهاز عام 2008، وهي تسعى إلى امتلاك 54 ألف جهاز طرد مركزي.[2]

2- دول الخليج وحجم الإنفاق العسكري:

جاءت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي العربية في المرتبة الأولى، من حيث حجم الإنفاق لعامي 2004/2003، حيث بلغ إجمالي دخلها الإقليمي مقدار 334.2 مليار دولار، أنفقت في جانبه العسكري في عام 2003، منها حوالي 27.31 مليار دولار كإنفاق عسكري، ومنها شراء أنظمة الأسلحة الجديدة أو المتعاقد عليها سابقا، فبلغت نسبة الإنفاق العسكري المتوسطة 8.17% من الدخل الإقليمي، ويبلغ حجم تعداد الترسانة العسكرية الخليجية مجتمعة كالتالي:

330.800 عدد الجنود، 1751 دبابات، 8050 مدرعة، 1109 مدفع، 568 طائرة، 161 حوامة مسلحة.[3] (انظر الملحق رقم 13)

3- دول آسيا الوسطى والتصنيع الحربي:

---

[1] إبراهيم محمود، **"السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 111 ، جانفي 1993، ص 262.

[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 378.

[3] محمد سلمان القضاة، وسائط الصراع المسلح العربية التقليدية، تاريخ التصفح،2011/04/26، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/913DC6FF.

تدرك جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، أن هذا العصر هو عصر التكنولوجيا والانفتاح على العالم، ومن ثم ترى أهمية الاستفادة من التقدم هذا، عن طريق التعاون مع الدول المتطورة، وخصوصا إسرائيل، حيث تستفيد منها في مجال صناعة الأسلحة وتطويرها، خصوصا أن سعر مبيعات الأسلحة منخفض نسبيا عن السوق العالمية، ففي بداية عام 1993، سعت بعض الجمهوريات من آسيا الوسطى والقوقاز إلى التعاون في مجال التسليح مع إسرائيل، للحصول على التكنولوجيا الإسرائيلية، كما قامت عدة علاقات للتعاون بين بعض المصانع والشركات الإسرائيلية مع هذه الجمهوريات.[1] (انظر الملحق رقم 14)

4- إسرائيل وحجم التسلح:

تدل نفس مصادر المعلومات الدولية، إلى أن إسرائيل تملك في الوقت الحاضر، زهاء 161.500 مقاتل في الخدمة الفعلية النظامية، ويرتفع هذا العدد إلى 602 ألف مقاتل عند استدعاء الاحتياط الإسرائيلي، وقد زود الجيش الإسرائيلي حاليا بـ 3750 دبابة قتالية حديثة، و 7808 عربة مدرعة، و 1653 فوهة مدفع معظمها ذاتي الحركة، و 454 طائرة قتال، و 135 حوامة مسلحة، إضافة إلى ما سبق ذكره، تمتلك إسرائيل قاذفات وصواريخ باليستية من طراز لانس وأريحا، حوالي 24 قاذفا.

بلغ الدخل القومي الإسرائيلي 102.6 مليار دولار أمريكي عام 2003، وكان حجم إنفاقها العسكري 9.84 مليار دولار، أي أن نسبة الإنفاق العسكري بلغت 9.59% من الناتج القومي الإسرائيلي، وتورد بعض التقديرات أن إسرائيل تحتفظ حاليا بـ 200 سلاح نووي، ولديها من 100 إلى 200 صاروخ أريحا1، نشرت أول مرة عام 1973، ونحو 50 صاروخ أريحا2، نشرت أول مرة عام 1990، إضافة إلى عدد من الطائرات (ف 15)، وطائرات (ف 16) لإيصال الأسلحة النووية إلى أهدافها المقررة، إضافة إلى قذائف مدفعية نووية في المستوى التكتيكي.[2]

يرى الباحثون في العلاقات الدولية، أن منطقة الشرق الأوسط تمثل أعلى مناطق العالم من حيث مشتريات الأسلحة خلال 25 سنة مضت، حيث تجاوزت العقود حتى نهاية 2005 حوالي 75.5 مليار دولار.[3]

المطلب الثالث: تضارب مصالح إيران مع القوى الإقليمية (تركيا، إسرائيل، السعودية)

---

[1] موسوعة مقاتل، أطراف الصراع العربي الإسرائيلي مع الجمهوريات المستقلة، تاريخ التصفح، 2011/04/26، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Soviet-cra/sec14.doc_cvt.htm.

[2] إبراهيم إسماعيل كاخيا، **"ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي العربي –الإسرائيلي"**، مجلة الفكر السياسي الالكترونية، تاريخ التصفح، 2011/04/26، http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/20/4-dabt.pdf

[3] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 311.

سيتم التركيز في هذا المطلب على ثلاث دول مهمة في النظام الإقليمي الذي تتحرك فيه إيران، وهي: تركيا، السعودية، وإسرائيل، وتبيان ما إذا كانت هذه القوى لها دور المعرقل أو الموازن أو المنافس للدور الإيراني.

1- التنافس الإيراني التركي:

تميز تحرك تركيا الإقليمي بطرح مشروعات موازية ومماثلة للمشروعات الإيرانية، فقد دعت تركيا في تشرين الأول (أكتوبر) 1992، إلى مؤتمرات قمة للدول ذات الأغلبية التركية في آسيا الوسطى والقوقاز، كما سارعت إلى إنشاء منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في حزيران (يونيو) 1992 باسطنبول، وتضم الدول المطلة على البحر الأسود، إضافة إلى ثلاث دول غير مطلة عليه، وهي ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان.

تعكس هذه التشكيلة طبيعة الازدواجية في الأولويات الإقليمية لتركيا، ومحاولة التوفيق بين الاعتبارات الجغرافية والسياسية، ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات في الآتي:

- بناء إطار للتعاون الإقليمي تتميز فيه تركيا بدور محوري، وإبراز الحضور القوي للشعوب التركية وثقافاتها من خلال عضوية أذربيجان وألبانيا.

- تهيئة الظروف السياسية لدعم حظوظ تركيا كخيار أمثل لأنابيب تصدير الطاقة من حوض قزوين، مقارنة بالخيار الإيراني أو الروسي، وإقناع جمهوريات القوقاز بأفضلية التعاون مع تركيا بدلا من إيران، باعتبار تركيا بوابة سياسية واقتصادية نحو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ثلاث نقاط أساسية للتنافس الإيراني التركي وهي:

- التنافس حول القيادة الإقليمية.

- التنافس حول النفوذ في شمال العراق.

- التنافس حول الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج، هذا بالإضافة إلى التنافس حول ملء الفراغ السياسي الناشئ في جمهوريات آسيا الوسطى.

[1] التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، تاريخ التصفح،2011/04/26،
http://suriye-turkmen.ahlamountada.com/t1574-topic

يبدو بوضوح أن منطقة الخليج، تمثل بالنسبة لإيران أحد أهم ثوابت سياستها الأمنية والإستراتيجية، ليس فقط بحكم الموقع الجيوسياسي للخليج، وإنما باعتبارها مستودع للطاقة، وتمثل المركز الرئيسي لثقل الدور الإيراني في المنطقة، لاعتبارات يراها المراقبون تمس التماسك الداخلي لمجتمع التعددية العرقية والقومية، وخاصة إذا ما توفرت الظروف والإمكانات للعب هذا الدور بالتأثير والهيمنة.

من جهة أخرى، يمثل الخليج بالنسبة لتركيا أهمية جيوستراتيجية وأمنية للنظام التركي، ومن ثم يمثل أي اختلال في التوازن الاستراتيجي في الخليج لصالح إيران، مساسا بالأمن القومي في التصور التركي، هذا بالإضافة إلى أن الدور التركي الجديد في غرب آسيا والخليج، في ظل تحولات النظام الدولي الذي يتشكل، يعيد إلى موقعها شبابه لتحقيق مصالحها، خصوصا أن تركيا هي وريث الدولة العثمانية.

أما فيما يتعلق بالتنافس الإيراني التركي، حول ملء الفراغ السياسي الناشئ في جمهوريات آسيا الوسطى، فيمكن الإشارة إلى أن أهمية هذه الجمهوريات يعود إلى كونها تمثل عمقا استراتيجيا بالنسبة للبلدين، بل ومركز الثقل في المنطقة.[1]

تتبلور السياسة التركية اتجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، في محاولة وقف نفوذ الأصولية الشيعية في هذه الجمهوريات، على أساس أن انتشار النفوذ الإيديولوجي والسياسي للمد الإسلامي الراديكالي، سوف يؤثر على تركيا ونموذجها السياسي، هذا بالإضافة إلى محاولة تركيا الاستفادة من النفوذ داخل المنطقة، في تحقيق أدوار إقليمية ومكانة دولية، ناهيك عن النوايا الاقتصادية.

أما السياسة الإيرانية، فتحاول توسيع إمكانات المناورة في منطقة الخليج، وذلك في اتجاه محاولة تحجيم الأدوار العربية، المتمثلة في طرفي بيان دمشق وخاصة مصر، وكذا تحجيم دور تركيا الذي يستهدف إقامة مشاريع للمياه والتعاون الاقتصادي، ودمج إسرائيل في المنطقة ككيان طبيعي مشارك.

في ظل التنافس القائم بين إيران وتركيا، إلا أن التساؤل المطروح هو حول مستقبل التعاون الموجود بين البلدين على عدة مستويات، خصوصا أن البلدان عضوان في منظمة التعاون الاقتصادي.[2]

2- التنافس الإيراني السعودي:

---

[1] حسين معلوم، **"الصراع التركي الإيراني وتداعياته على المنطقة العربية"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، أكتوبر 1993، ص ص 218،219.

[2] إبراهيم عرفات، توازنات القوى الإسلامية حول آسيا الوسطى تاريخ التصفح، 2011/04/28، http://www.ccps-egypt.com/upload/633600190897957165.pdf.

على الرغم من أن العلاقات الإيرانية السعودية شهدت بعد الثورة الإسلامية أشكالا من التعاون في بعض المجالات، كالتعاون الاقتصادي، إلا أنها شهدت أشكالا من التنافس، وتعتبر إيران والسعودية أهم اللاعبين على ساحة الخليج، ومن أكثر دول المنطقة تأثيرا، فمن ناحية الإيديولوجية والخطاب، تقف إيران في مواجهة السعودية، فقد تأسس الحكم في إيران على تعاليم شخصين من أبرز علماء الشيعة، الإمام الخميني الذي طرح نظرية ولاية الفقيه، ومحمد باقر الصدر الذي قدم نظرية الجمهورية الإسلامية، أما أساس الحكم في السعودية فيرجع إلى اتحاد محمد بن سعود مع محمد بن عبد الوهاب، لذا فهنالك اختلاف على مستوى التعاليم الوهابية والتشيع، وهذا ما أدى إلى التنافس.

في ظل المنافسة الإيديولوجية بين إيران والسعودية، وقلق السعودية من انتشار الأفكار الثورية الشيعية، قدمت مساعدات هائلة للعراق أثناء حربه مع إيران، ومن بين ردود الفعل الأخرى للسعودية الرافضة لتزايد قوة وتأثير إيران الإقليمي، العمل على إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وخاصة في العراق، وترى السعودية أن خروج القوات الأمريكية من العراق سيفتح المجال لنفوذ إيراني، وهنا يقول أحد الأكاديميين في مجال الشرق الأوسط: " السعوديون قلقون من خروج القوات الأمريكية من العراق، حيث تكون نتيجة ذلك زيادة نفوذ إيران وضعف الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الحرب، والشيء الذي تريده أمريكا، هي أن تجعل صراعها ووجودها الفاعل الأكثر محدودية، وبالفعل لا تريد الرياض أن يزيد مستوى تنافسها مع إيران بسبب العراق، وإلا ينتهي الأمر بعداء، بل إنها ستسعى لتحجيم نفوذ إيران في العراق عن طريق أمريكا."[1]

تعتبر كافة الإجراءات الدفاعية التي قامت بها السعودية، نتيجة منطقية لطبيعة البناء الفكري لدى صناع القرار السعوديين، الذين صوروا إيران كتهديد مباشر للأمن السعودي، بعد إخلالها بالتوازنات الإقليمية القائمة، أين لعبت العقيدة الإيديولوجية الثورية دورا مركزيا في رؤية إيران للعالم الخارجي، خاصة الجوار العربي الخليجي، حيث تحولت إستراتيجية إيران من السعي للثورة المباشرة على أنظمة الحكم القائمة، إلى السعي لاستغلال المعارضة الشيعية السياسية أو الحركات الإسلامية المتطرفة، لزعزعة أنظمة الحكم الخليجية.

أما المحور الآخر الذي تم الاعتماد عليه في توصيف الدور السعودي، فقد اتضح من خلال مفهوم الاستقلالية الذي برز على المستوى الاستراتيجي، حيث نجد إيران تتبع إستراتيجية الاعتماد على الذات في تحقيق أمنها، في حين تتعاقد السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، وذلك من

[1] مرضي شجاع، **"التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية وتوازن القوى في الشرق الأوسط"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 89، ديسمبر 2007، ص ص 22،23.

خلال منع قيام أي تحالف أو تشابك للمصالح الأمنية بين إيران وإحدى الدول الخليجية، أو الدول المجاورة، لأنه سيزيد من القوة الإيرانية.

ساهم التحالف السعودي الأمريكي الأمني، في عرقلة الجهود الإيرانية المهيمنة، خاصة وأن إيران سعت ولا تزال إلى إقامة نظام إقليمي خليجي خال من التواجد الأمريكي والغربي، أو حتى الدول الخارجة عن النطاق الجغرافي للمنظومة الخليجية.[1]

3- التنافس الإيراني الإسرائيلي:

عرفت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية انفتاحا في عهد الشاه، حيث بادرت إسرائيل بتسليح الشاه، كما حظيت العلاقات الاقتصادية بقدر كبير من الأهمية، وكانت إيران المصدر الرئيسي لصادرات النفط الموجهة لإسرائيل، حيث وفرت إيران 90% من احتياجات إسرائيل النفطية بين عامي 1967و1973 أثناء الحرب العربية الإسرائيلية.

بعد الثورة الإسلامية، تم قطع العلاقات بين الدولتين، وسعت إسرائيل إلى عزل إيران إقليميا ودوليا، وذهب الكثير بالقول أن الحرب الإيرانية العراقية كانت بدافع إسرائيلي، للقضاء على الثورة الإسلامية، ومع نهاية حرب الخليج الثانية، بدا واضحا الطموح الإسرائيلي لتدمير إيران، خاصة مع بداية سعي هذه الأخيرة لامتلاك الطاقة النووية، وتخوف إسرائيل من إمكانية تزويد إيران حزب الله بالأسلحة النووية عند امتلاكها، لاستخدامها في حروبها مع إسرائيل.[2]

صنف الباحثون والمختصون في شؤون الشرق الأوسط، التوجه الخارجي لإيران اتجاه إسرائيل، على أنه منفصل عن المحددات الجيوبوليتيكة، ومؤسس على محددات دينية وثورية إيديولوجية، حيث تم قطع العلاقات مع إسرائيل دون الأخذ في الاعتبار تضرر المصالح الإيرانية، وبذلك أصبحت معاداة الصهيونية محور من محاور هوية الثورة الإسلامية، حيث صرح آية الله الخميني: "إن صفحة إسرائيل ينبغي أن تمحى من الزمان"، ليأتي بعد ذلك الرئيس الإيراني احمدي نجاد ويؤكد ذلك، من خلال كلمة ألقاها في المؤتمر العالمي تحت عنوان:"عالم بدون صهيونية."[3]

---

[1] أحمد سامي عنتر، المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازين القوى في الشرق الأوسط، تاريخ التصفح، 2011/04/20، www.acpss.ahram.org.eg/2001/1/1CIRN63.HTM.

[2] Ronan Bergman, Letter from tel aviv, Netanyahu s Iranian dilemma, On /04/2011, in: http//:www. foreign affairs.com/features/leets-from/letter-from-tel-aviv-netanyahu%e2%80%99s-iranian-dilemma.

[3] محمد السعيد عبد المؤمن، احمدي نجاد ...وإسرائيل، تاريخ التصفح،2011/04/26، http// www.albainah.net/index.aspx ?function item&id-9450&lang.

يمثل العراق نقطة ارتكاز مهمة للإستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة إيران، فبعد تلاشي العراق كقوة عسكرية، أصبح هدف إسرائيل الأساسي بقاؤه مجزأ، من خلال دعم الأكراد بالسلاح والتدريب من أجل تأسيس دولة كردية مستقلة في شمال العراق، تسيطر على نفط كركوك وكردستان، وتهدد الأمن الإيراني، لتواجد أقليات كردية داخل إيران.[1]

أما بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى، فإن مسألة الربط الإقليمي بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط، أضحت ضمن أولويات الإستراتيجية الأمريكية وبالتالي الإسرائيلية، هذا الدور سرعان ما تدعم في أعقاب 11 سبتمبر 2001، حيث استغلتها إسرائيل لتوثيق تعاونها الأمني مع دول جنوب ووسط آسيا والقوقاز، تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية.

إن تدعيم العلاقات الإسرائيلية مع دول آسيا الوسطى ارتكز على عاملين:

العامل الاستراتيجي: حيث تمتلك دول آسيا الوسطى مخزونا ضخما من اليورانيوم، وهذا ما يساعد إسرائيل على توفير متطلباتها من هذه المادة لاحتياجات مفاعلاتها النووية وتعزيز ترسانتها.

العامل الأمني: حيث تتخوف إسرائيل من تنامي تيار الأصولية الإسلامية مجددا في آسيا الوسطى والقوقاز، لذا فإن إسرائيل بتحركاتها المكثفة في هذه المنطقة، بصدد إكمال حلقات الطوق الاستراتيجي، أولا بإحكام تطويق إيران من جميع الجهات، وثانيا الإحاطة بالدول العربية من خلال تحالفها مع تركيا.[2]

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تقدم، فإن البيئة الإقليمية لإيران، تتمثل في الإقليم الجغرافي الذي تفاعلت معه تاريخيا، وتشارك معه في العديد من السمات الاجتماعية والثقافية، وتشكل منطقة آسيا الوسطى والقوقاز والخليج، الأكثر تفاعلا مع إيران، بحكم العلاقات التاريخية والروابط الدينية والتجاور الجغرافي.

من الضروري الإشارة إلى الفارق في العلاقات بين إيران، وكل من الأقاليم الفرعية (آسيا الوسطى، الخليج) والتي تشكل إقليم جنوب غرب آسيا.

---

[1] افي يختر، الدور الإسرائيلي في العراق، تاريخ التصفح، 2011/04/26،
www.almannarah.com/news details.aspx ?newsID-12363&catID-7.

[2] بيسان عدوان، **"النزاع الإسرائيلي الإيراني في آسيا الوسطى والشرق الأوسط"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 56، مارس 2005، ص 98.

إن نمط العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي يأخذ الطابع الثنائي، بينما مع دول آسيا الوسطى له طبيعة تعددية، من خلال العمل على مستوى المنظمات الإقليمية، كمنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

تتسم علاقات إيران في جوهرها مع دول مجلس التعاون الخليجي بمضمون أمني، لكن السمة لهذه العلاقات هي التباين من فترة لأخرى، بينما هي ذات مضمون اقتصادي وثقافي مع آسيا الوسطى، لاسيما أن اللغة الفارسية مستخدمة على نطاق واسع في كل من طاجيكستان وأوزبكستان.

إن السياسة الإيرانية ورغم تنامي النزعة البراغماتية فيها، ما تزال الايدولوجيا تحتفظ بنصيب لها، ولو بشكل نسبي في السياسة الخارجية بشكل يثير القلق الإقليمي، خصوصا من دول مجلس التعاون الإقليمي.

عند مقارنة الإمكانيات العسكرية لإيران مع دول المنطقة المحاذية لها، نجد أن الفارق الكبير لغير صالحها، لاسيما إذا نظرنا إلى دول الخليج ككتلة واحدة، إضافة إلى وجود قوى نووية في المحيط الإقليمي الجواري، كالهند وباكستان وإسرائيل وروسيا، هذا ما جعل إيران تعيد النظر في تطوير قدراتها العسكرية، كسعيها لامتلاك السلاح النووي.

تنشط كل من إيران وتركيا كلاعبين إقليميين صاعدين في المنطقة، ومن الطبيعي أن يتنافس كل منهما في عرض خدماته لملء الفراغ في المنطقة، خصوصا آسيا الوسطى والعراق، كما أن التنافس الإيراني التركي ليس بالضرورة يسير باتجاه التصادم، بل قد يسير نحو التفاهم وتقاسم النفوذ.

أما السعودية ، فيمكن القول بأنها المعرقل للدور الإيراني، وذلك في محاولة إبقاء التوتر بينهما، وهذا في صالح السعودية، على اعتبار أن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة - خصوصا العراق- سيؤدي إلى اختلال التوازنات الإقليمية لصالح إيران.

أما إسرائيل، فدورها معارض للدور الإقليمي الإيراني، إذن فالصراع الإيديولوجي هو ما تتسم به العلاقات الإيرانية الإسرائيلية.

الفصل الرابع

المحددات الدولية للسياسة الإقليمية الإيرانية

المبحث الأول

تأثيرات النظام الدولي على السياسة الإقليمية الإيرانية

المبحث الثاني

تأثير القوى الكبرى في السياسة الإقليمية الإيرانية

الفصل الرابع: المحددات الدولية للسياسة الإقليمية الإيرانية

من غير الممكن دراسة دور ومستقبل دولة ما، بعيدا عن التحولات الكبرى واتجاهاتها في البيئة الدولية، فبعد أن تعرفنا عن الواقع الإيراني من كافة النواحي، من الضروري رؤية هذا الواقع متفاعلا مع معطيات البيئة الدولية.

المبحث الأول: تأثيرات النظام الدولي على السياسة الإقليمية الإيرانية

في هذا المبحث، سوف يتم الحديث عن العولمة وأهم إفرازاتها، من خلال تتبع أهم مؤشراتها، ومدى ارتباط إيران بها، سواء من الناحية الايجابية أو السلبية.

المطلب الأول: العولمة وتأثيراتها على السياسة الإقليمية الإيرانية

يمثل صعود الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، نوعا من الحتمية التاريخية، في إطار خصوصية الظروف المجتمعية للمجتمعات المحلية، وكذلك في إطار عمومية هذه الظروف على صعيد المجتمعات الدولية أيضا، وتختلف هذه الظواهر تبعا لمجموعة من المعايير هي: طبيعتها، حجم تأثيرها وبنية الواقع التاريخي الذي نشأت فيه، وأسباب ظهورها، والتي تحتاج إلى تحليل نقدي يكشف عن أهدافها وإمكانية استمرار معطياتها، طبقا لمؤشرات الوجود المادي.

تعتبر ظاهرة العولمة من الظواهر التي يعتقد أنها تؤثر سلبا وإيجابا، على المصالح القومية للمجتمعات المحلية والدولية على حد سواء، ومن ثم نستطيع مناقشة الأسباب الموضوعية الفعلية لبروز ظاهرة العولمة، لأنها تعد استدلالا منطقيا نحو الوعي بأهدافها.

1- العولمة وظهورها:

يرجع محمود أمين العالم، الأسباب الفعلية لبروز ظاهرة العولمة لثلاثة عوامل موضوعية أساسية هي:

- الطبيعة التوسعية ذات التوجه الاحتكاري المتنامي لنمط الإنتاج الرأسمالي.

- فشل التجربة الاشتراكية السوفيتية، وتفكيك المنظومة الاشتراكية العالمية المناقضة للقطب الرأسمالي العالمي.

– الثورة العلمية الثالثة المتنامية منذ الحرب العالمية الثانية، والتي حققت منجزات تكنولوجية في مجالي الاتصالات والمعلومات، مما أزال حدود المسافات المكانية والزمنية، وضاعفت من قوة الإنتاج.[1]

يرصد (تومسون Thompson) أربعة أسباب لبروز ظاهرة العولمة حددها في:

– تضخم الشركات متعددة الجنسيات، كأحد الآليات المهمة للعولمة الاقتصادية، فهي المثال الحي لرأس المال العالمي، وتمثل الفاعل الرئيسي في عولمة الإنتاج والأداة الأساسية لممارسة السيطرة الاقتصادية الجديدة، لاسيما مع تحولها لإمبراطوريات إمبريالية.

– عجز دولة الرفاه عن تأمين حياة رغدة، ومستوى معيشي مقبول لمواطنيها.

– الطفرة في التقدم التكنولوجي، المتأتية من التوظيف الضخم لاستثمارات الشركات متعددة الجنسيات، بهدف استغلال إمكاناتها وتحسين قدراتها التنافسية، من خلال توسيع أسواقها ومنتجاتها، ومن ثم فهذه الطفرة موجهة أساسا نحو العائد والمردود الذي تحققه هذه الشركات.

– الهيمنة التي تباشرها الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي الاستثماري العالمي، وتحكمها في آلياته المكونة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية.[2]

عند الباحثة (آما روتشيلد Emma Rothschild)، فإن مفهوم العولمة يتطابق والدولتية Internationalisation ، فكلاهما يستخدم للدلالة على ظاهرة حديثة، تعود جذورها إلى عشرين سنة مضت، ولكنها على الرغم من ذلك، تسعى لأن تكون تاريخيا للحاضر والمستقبل، لما تحفل به من إمكانيات هائلة، تسهم في سيطرتها على السياسات القائمة.

اعتبر (بيتر ماركوس Peter Markus)، بأن العولمة لا تحمل شيئا جديدا، ولكنها شكل جديد للرأسمالية، الذي امتدت فيه العلاقات الرأسمالية لكافة المناحي الإنسانية، أما (كيرناي Kirnay)، فإنه يرى بأن الكل يتحدث عن العولمة دون ضبط مقاييس تحكم مداها، وأن العولمة تساهم في تكريس مبدأ اللامساواة ما بين الدول، وأنها تقدم في الأساس خدمات توجه للفرد، وهذا هو جوهر هذه الظاهرة التي كثر الجدل حولها، ويذهب (روبرت كوهن Robert Kuhan) و(جوزيف ناي S.Nye Joseph)، إلى ربط العولمة بالاعتماد المتبادل، ويعتبران بأن الخلاف القائم حول تعريفها، يرجع بالأساس لتعدد المنطلقات والخلفيات التي ينظر منها لهما، وأنهما مفهومان متشابهان من حيث شمولية الانتشار.[3]

---

[1] محمود أمين العالم، **العولمة وخيارات المستقبل**، الطبعة الأولى، (القاهرة: قضايا فكرية للنشر والتوزيع، 1999)، ص ص 24-27.

[2] محمد حسين أبو العلا، **ديكتاتورية العولمة: قراءة تحليلية في فكر المثقف**، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص 126.

[3] احمد مجدي حجازي، **العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب**، الطبعة الأولى، (القاهرة: الدار المصرية السعودية، 2004)، ص ص 21،22.

1- إيران والانخراط في العولمة:

تستخدم مؤسسة (كيرني Kearny) أربعة متغيرات رئيسية، يتفرع عنها 12 متغيرا فرعيا لقياس مدى انخراط دولة ما في العولمة، وتشمل هذه المتغيرات:

أ- **الاندماج السياسي:** ويشمل عضوية المنظمات الدولية وعدد الاتفاقيات الدولية المنخرطة فيها الدولة، ومساهمة الدولة في مهمات حفظ السلام الدولي، إضافة إلى مؤشر الحوالات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- **مؤشرات الارتباط التكنولوجي:** وتشمل نسبة مستخدمي الانترنت قياسا لعدد السكان، وعدد الشبكات التي تربط المشتركين كنسبة من عدد السكان، وعدد مزودي حاضنات الانترنت كنسبة من عدد السكان.

جـ- **مؤشر التكامل الاقتصادي:** وتضم نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

د- **مؤشر الترابط الفردي:** نسبة السياح والمسافرين القادمين والمغادرين لتلك الدولة، وعدد المكالمات الدولية لكل فرد، ونسبة الحوالات المالية الشخصية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

عند النظر في نتائج قياس درجة انخراط إيران في ظاهرة العولمة نجد أن:

- أكثر متغيرات العولمة التي انخرطت فيها إيران، هو متغير الارتباط التكنولوجي، فهي تحتل المرتبة 48 عالميا.

- تحتل إيران المرتبة 57 فيما يخص انخراطها في التكامل الاقتصادي، بينما تحتل المرتبة 62 بالنسبة للانخراط في الارتباط الفردي، أما الانخراط في الارتباط السياسي، فهي تحتل المرتبة 61 عالميا.

- إن موقع إيران المتخلف في مقياس العولمة، لا يعني دليلا لتوفرها على آليات صد تأثيرات العولمة، بل هو دليل على تعثر في شبكة علاقاتها الدولية والإقليمية، إذ تتيح المتغيرات المشار لها -عند توفرها- تعزيز قدراتها التفاوضية في علاقاتها الدولية. [1]

2- النزعة الديمقراطية: تدل كل المؤشرات المتاحة حول النزعة الديمقراطية بين وحدات المجتمع الدولي المعاصر، على أن الاتجاه الأعظم لهذه الظاهرة هو التزايد، وتدل المؤشرات الكمية، على أن نسبة الدول

[1] Site a.t.kearny-globalization index data, on 26/04/2011, in: www.atkearny.com/main.taf ?-5.4.1.127.

الديمقراطية –بمستوياتها المختلفة– ارتفعت من 20% عام 1975، إلى 61% عام 2000، ويمكن اعتبار الزيادة مؤشرا على تنامي الديمقراطية.

يترافق مع ظاهرة الديمقراطية، عدد من الظواهر الأخرى، والتي لها تأثير على بنية النظام السياسي الإيراني وتوجهاته:

أ– **تراجع تدريجي لأهمية القيادات الكارزمية:** والتي كثيرا ما تكون محور التغيير السياسي في هذه الدول، لكنها تختصر الفعل المجتمعي في ذاتها، وهو ما يعني أن ظاهرة الخميني لن تتكرر في المدى القريب في ميدان التنافس السياسي الإيراني، بل من المرجح أن تتراجع مكانة المرشد الأعلى بقدر معين.

ب– **تزايد دور التكنوقراط في العمل السياسي:** نسبة التعليم العالية في إيران، وتزايد البحوث العلمية بوتيرة عالية، تشير إلى أن المرحلة القادمة، ستزيد من مساهمة التكنوقراط في اتخاذ القرار السياسي، على حساب الإيديولوجيين، وثمة عامل يساهم في تعزيز هذا الاتجاه، وهو مركزية البرنامج النووي، إذ أن التفاوض حول هذا الموضوع وتطويره واتخاذ القرارات الأنسب فيه، يكاد محتكرا على نخبة من التكنوقراط، وهو ما يعزز سلطتهم في بنية النظام السياسي.

جـ– **تراجع مكانة الايديولوجيا:** إن نسبة التدين في المجتمع الإيراني ليست عالية، وهو ما يعني أن مواصلة إيران لنسج علاقاتها الدولية سيستند إلى رؤية مرنة لحد بعيد، وقد ينعكس ذلك على مركزية المرشد الأعلى في عملية صنع القرار.

د– **انتشار التكنولوجيا العسكرية:** بشكل قد يؤدي إلى امتلاك التنظيمات الصغيرة، لقدرات عسكرية تهدد الأمن الدولي، لاسيما إذا امتلكت أسلحة غير تقليدية، وقد يكون لذلك تأثير على إيران من ثلاثة جوانب:

– أن تسعى الدول الأخرى لدمج إيران في الجهد الدولي، من أجل مقاومة هذه الظاهرة في حال حدوثها أو دمجها في هذا الجهد من خلال الدبلوماسية الوقائية، لمنع احتمالات حدوثها، وهو الأمر الذي سيعزز الدور الإيراني ويخفف من الضغوط الدولية عليها.

– أن يستمر إدراج إيران في قائمة الدول المساندة لهذه الحركات، وهو الأمر الذي يعرضها للخطر.

– أن تستثمر تنظيمات المعارضة الإيرانية المسلحة هذا التطور التكنولوجي في إيران، الأمر الذي قد يؤثر على النسيج الاجتماعي والسياسي الإيراني بشكل كبير.[1]

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص 431-434.

3- بنية النظام الدولي وتأثيرها على إيران:

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بالبيئة الدولية المحيطة بها، وفي هذا الإطار يمكن القول أن السياسة الخارجية الإيرانية قد مرت بأربع مراحل أساسية، منذ الثورة الإسلامية عام 1979 وحتى الآن، وهي:

- **المرحلة الأولى:** بدأت منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، وحتى بداية الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، قامت خلالها السياسة الخارجية الإيرانية على أساس عدم الانحياز لأي من المعسكرين، سواء الغربي (بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) أو الشرقي (بقيادة الاتحاد السوفيتي)، فخلال هذه المرحلة أبدت إيران اهتمامها بتصدير الثورة الإسلامية، ودعم ثورات التحرر في العالم، وكانت نتيجة هذا الأمر، أن دول المنطقة وضعت على قمة أولوياتها، ضرورة عزل إيران.

- **المرحلة الثانية:** بدأت مع نشوب الحرب الإيرانية العراقية، قامت خلالها السياسة الخارجية الإيرانية، على أساس مواجهة الاستكبار العالمي، والحفاظ على نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو الأمر الذي أحدث توترا في علاقات إيران على الساحة الدولية، خاصة مع الدول الغربية، التي اتجهت إلى مساندة العراق في الحرب.

- **المرحلة الثالثة:** تمتد من نهاية الحرب الإيرانية العراقية، حتى عام 1997، ووصول التيار الإصلاحي للحكم بزعامة الرئيس محمد خاتمي، اهتمت خلالها الجمهورية الإسلامية بإعادة بناء الدولة بعد الحرب، الأمر الذي اضطرها إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية، ومن ثم قبلت إيران قرار مجلس الأمن رقم 598 لإنهاء الحرب، وعلى الرغم من أن إيران كانت تعتبر أن حق الفيتو من الأساليب غير العادلة، لكنها تخلت عن سياستها الماضية، والتي كانت قائمة على عدم الاهتمام بالمنظمات الدولية، ومن ثم وقعت على اتفاقيات مع بعض المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث قامت حكومة رفسنجاني(1989 – 1997) باتخاذ عدة سياسات للإصلاح الاقتصادي وإعادة بناء الاقتصاد الإيراني.

- **المرحلة الثالثة:** من عام 1997 حتى فترة احمدي نجاد، وقامت خلالها السياسة الخارجية الإيرانية على مبدأ إزالة التوتر وخلق الثقة المتبادلة، الأمر الذي قوبل بتأييد عالمي واسع، وانعكس ذلك في تحسين علاقات إيران على الساحة الخارجية. [1]

إن هيكلية النظام الدولي كان لها تأثير كبير على السياسة الخارجية الإيرانية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وما مثله ذلك من اختلال موازين القوى على

---

[1] أمير محمد حاجي يوسفي، **"الجمهورية الإسلامية والنظام الدولي"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 48، يوليو 2004، ص 59.

الساحة الدولية، الأمر الذي فرض ضرورة إعادة صياغة السياسة الخارجية للدول، بما يتوافق مع التطورات الجديدة التي طرأت على تلك الساحة.

على الرغم من تغير الظروف الدولية، إلا أن حدة العداء بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية مازالت موجودة، حيث تعتبر أمريكا أن إيران خطر حيوي على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا، وأن الوسيلة الوحيدة للقضاء على هذا الخطر، هي احتواء إيران وعزلها داخل حدودها الطبيعية.

المطلب الثاني: ظاهرة الإرهاب الدولي وتأثيرها على السياسة الإقليمية الإيرانية

في هذا المطلب، سوف يتم التطرق لمفهوم الإرهاب، وكيفية إعادة صياغة مفهومه بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، إضافة إلى الرؤية الأمريكية لإيران، وما تبعه من اتهامات بخصوص تدعيم إيران للإرهاب والجماعات الإسلامية، كحزب الله وحركة حماس.

1- مفهوم الإرهاب:

يرتبط تاريخ الإرهاب ارتباطا وثيقا بتاريخ العنف بأشكاله المختلفة، ولقد عاصر نشوء ظاهرة العنف في مراحله المختلفة مع ظهور التناقضات الاجتماعية، وهو ما يعني بصفة أساسية أن القضاء على أي مظهر من مظاهر العنف، يستلزم بالضرورة القضاء على هذه التناقضات، فالتناقضات الاقتصادية والسياسية وحتى الإيديولوجية يمكن أن تعد من الأسباب التي تؤدي إلى العنف.[1]

إن مصطلح الإرهاب: "هو الاستعمال المنظم للرهبة وخصوصا كوسيلة إكراه، والإرهابي هو الشخص الذي يؤيد الإرهاب أو يستخدمه ويستلهم طرقا للحكم أو لإكراه حكومة أو مجتمع."

اقترن الإرهاب بالأهداف السياسية، وكذلك تم ربطه بما في العربية بالعنف، ومع تطور الأحداث أصبحت كلمة إرهاب تحمل معنى اصطلاحي، يعني التخويف بالقتل أو الخطف أو التدمير أو كل هذه الكلمات مجتمعة، كما أن تطور ظاهرة الإرهاب جعلها لا تقتصر على الناحية السياسية فحسب، بل توسعت لتشمل باقي النواحي التاريخية والاقتصادية والعسكرية.[2]

من الجانب القانوني، ينظر للإرهاب: "على اعتبار أنه جريمة دولية، لما تسببه من رعب شامل، وهذه الصفة العالمية تأتي من خلال استخدام وسائل من شأنها إحداث خطر عام، وما ينجم من أضرار عامة،

---

[1] أحمد جلال الدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، (القاهرة: دار الحرية، 1989)، ص 20.

[2] حميدة سميسم، **الإرهاب والحرب النفسية الإيرانية**، الطبعة الأولى، (بغداد: دار الحرية، 1989)، ص 15.

ليس لمواطني دولة محددة فحسب حيث تم ارتكاب الجريمة، بل للأجانب المقيمين فوق أراضيها، ولمواطني الدول الأخرى."

من هنا، نجد أن الإرهاب هو ظاهرة معقدة وغير محددة، بل أنها أصبحت نوعا من الحروب بين الدول والجماعات، ويذهب البعض إلى اعتبار أن الإرهاب الدولي في شكله الحديث، أصبح بديلا للحروب التقليدية، كونه يستخدم لإثارة بعض الأحداث الدولية، وخلق التوتر وحالة التأهب والترقب لدى الدولة الخصم حينا، كما أن الدول عندما تشعر بتهديد مصالحها من جانب معين، فإنها تحشد قواها ومواردها تأهبا لأي طارئ لحماية نفسها، قياسا أو مقارنة بما يخصص وينفق في الحروب التقليدية، وفي ذات الوقت، فإن تأثير العمل الإرهابي يتسم بالشمولية والعمق، هذا لكونه مفاجئا، يمكن استخدام الجماعات الإرهابية الموجودة بالفعل داخل الدولة الخصم، وقد تنشئ الدولة جماعات إرهابية خاصة لتنفيذ أغراضها.

الإرهاب الدولي كبديل للحروب التقليدية، يمكن أن يحقق أهدافا منها: الدعاية للقضية التي يحارب لأجلها الإرهابيون وذيوعها بين الناس، كما أن قدرة الجماعات الإرهابية تظهر في توجيههم لضربات مؤثرة ضد الدولة التي يعارضونها، أو التي يوالون دول أخرى معادية لها، وقد يهدف العمل الإرهابي إلى شل تفكير الخصم، وذلك بإحباط الروح المعنوية لديه وتشتيت قدراته.[1]

2- هجمات 11 سبتمبر 2001 وإعادة صياغة مفهوم الإرهاب:

عرف المحللون والسياسيون الأمريكيون الهجمات التي طالت برجي التجارة العالمية في نيويورك والبنتاغون، في العاصمة الأمريكية واشنطن في 11 سبتمبر 2001، بأنها لحظة تحول وفصل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، لحظة غيرت بسرعة التصور الحكومي الأمريكي للواقع السياسي الدولي، ووضعت أمريكا على مسار سياسي عسكري جديد، يهدف إلى مخاطبة واقع جديد، كما أن هذه الضربات تعد المرة الأولى منذ حرب عام 1812، التي هوجمت فيها الأراضي القومية الأمريكية أو تعرضت حتى لمجرد تهديد.

إن هجمات 11 سبتمبر 2001، قد حفزت الإدارة الأمريكية على محاولة صياغة مبدأ لفهم ومواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة، فسعت تحت تأثير منظورات المحافظين الجدد، لوضع إستراتيجية تستطيع بواسطتها الولايات المتحدة الأمريكية أن تنظم عالما استطاع فيه خصومها الخارجيون، أن يهاجموا أكثر من موقع في قلب أمريكا.

---

[1] نبيل أحمد حلمي، **الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1988)، ص 10.

هكذا استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية، هجمات 11 سبتمبر 2001، كنقطة تحول جديدة في التاريخ الأمريكي، لإطلاق سياسة خارجية عدوانية جديدة لها أغراض ونيات أوسع، من مجرد حرب ضد الإرهاب.[1]

تشير الدراسات، إلى أن ثمة قضايا مهمة تثيرها الإستراتيجية الوطنية الأمريكية الجديدة لمكافحة الإرهاب، لعل أهمها التحول الديمقراطي كوسيلة لمكافحة الإرهاب، إذ تعتمد الإستراتيجية الجديدة على الحلول طويلة المدى في تحقيق النصر على الإرهاب، وذلك بتأسيس نظم ديمقراطية تتصدى لمواجهة الظروف والعوامل التي يسعى الإرهابيون إلى استغلالها في مجتمعاتهم، غير أن ثمة اختلاف حول مدى جدوى وصحة هذا الافتراض، حيث يمكن التمييز بين فريقين:

الأول: مؤيد للإستراتيجية، حيث يرى أن التحول الديمقراطي يعد ركيزة أساسية لمكافحة الإرهاب، فاحترام حقوق الإنسان وإقامة نظم شرعية، وبعث استقرار سياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية داخل هذه النظم، سيؤدي إلى الحد من ظاهرة الإرهاب.

الثاني: يرفض هذه الإستراتيجية، حيث يحذر من أن التحول الديمقراطي تحت ظروف معينة، قد يهدد المصالح الأمريكية، مدعما رأيه بالعديد من التجارب الانتخابية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، والتي أفرزت قوى أقل اهتماما بمبادئ الديمقراطية، ولا تبذل أي جهود كافية لمنع الأنشطة الإرهابية داخل حدودها أو الأقاليم المجاورة لها، بل قد تكون داعمة ومؤيدة لتلك الأنشطة، ويستشهدون بإيران في هذا الصدد، ودعمها لحركة حماس في قطاع غزة وحزب الله في لبنان.[2]

إن أمريكا تطالب إيران عن التوقف في دعم التنظيمات الإرهابية، لاسيما الحركات الإسلامية كحزب الله وحركة حماس وبعض القوى في العراق، ويقول (**غريشيت***Reuel Marc Gerechet): "إن المد الإسلامي سيتواصل في المنطقة، ومن غير الممكن التعامل معه إلا بإظهار القوة لمواجهته، بل إن الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون، يرى أن إيران سعت بشكل جاد إلى تدمير الحكومات الديمقراطية في عدد من الدول العربية، من خلال تمويل المنظمات الإرهابية."[3]

إن الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 –على حد تعبير الأمريكيين– أطلقت موجة من التصرفات الراديكالية الإيرانية تستحق أن يطلق عليها إرهابية، وتشمل هذه التصرفات عمليات اختطاف كانت الحكومة

---

[1] نصير عاروري، **"حملة جورج بوش الناهضة للإرهاب"**، مجلة المستقبل العربي، العدد 10، مارس 2002، ص ص 54،55.

[2] إبراهيم يوسف، استراتيجيات أمريكا لمكافحة الإرهاب: محاولة للتقييم وردم الثغرات، تاريخ التصفح، 2011/05/02، http://www.unnabaa.org.

* **غريشيت**: الخبير الأمريكي والمسؤول السابق عن المخابرات الأمريكية، وتحديدا في الملف النووي الإيراني.

[3] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 390.

الإيرانية بنفسها ترعاها وتعتبرها بمثابة أسلوب للعقاب، مثل حادثة اختطاف الرهائن الأمريكيين في سنوات الثورة الإسلامية الإيرانية، وما تردد عن دعم إيراني بشكل مباشر في عمليات حزب الله في لبنان، بما تضمنه من تفجير لأهداف أمريكية واختطاف رهائن خلال حقبة الثمانينات.

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، جاء رد الفعل الإيراني على مستويين، الأول رسمي، عبارة عن بيانات تحمل واجب العزاء، وجانب غير رسمي، عبر التعاطف مع الشعب الأمريكي لما لحق به من هول ودمار جراء الهجمات الإرهابية على برجي التجارة العالميين، وعلى الرغم من معارضة إيران الرسمية لما أعقب الهجمات من حرب على أفغانستان، فإن إيران لم تتردد في التدخل وحتى التعاون بشكل تام وفي نواحي معينة، كمسائل الإغاثة الإنسانية والبحث والإنقاذ وجوانب عملية أخرى.[1]

بعد التخلص من حكومة طالبان، شاركت إيران بإيجابية في محادثات بون، التي استهدفت تشكيل حكومة جديدة مؤقتة في أفغانستان، بالإضافة إلى جهود أخرى فتحت المجال للتكهن ببداية علاقات جديدة بين أمريكا وإيران، إلا أن الرئيس الأمريكي بوش في خطابه عن حالة الإتحاد لعام 2002، وصف إيران بأنها العضو الثالث في محور الشر، بجانب العراق وكوريا الشمالية، مشيرا على الخطر الذي يشكله الإرهاب عندما قال: "إن إيران تسعى جاهدة لحيازة أسلحة دمار شامل وتصدير الإرهاب، وفي الوقت ذاته تقوم قلة غير منتخبة بقمع أمل الشعب الإيراني في الحرية، إن بوسعهم إمداد الإرهابيين بتلك الأسلحة، وهو ما يعني منحهم وسيلة تتفق مع ما يشعرون به من كراهية، إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لأخطر النظم في العالم، بأن تهددنا بأخطر أسلحة الدمار."

إن السبب الوحيد الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تغير موقفها من العلاقة مع إيران، هو اعتراض إسرائيل على سفينة (Karine–A) في 2002، وهي سفينة اشترتها السلطة الفلسطينية سرا، وزعم أنها كانت تحمل 50 طن، من الأسلحة والمتفجرات من جزيرة كيش الإيرانية إلى فلسطين.

بدأت الولايات المتحدة أيضا في التأكيد وبشكل علني، على أن أعضاءا من تنظيم القاعدة كانوا يتخذون من إيران ملجأ لهم عبر الحدود الغربية لأفغانستان، وقد عرض (زلماي خليل زاد) المبعوث الأمريكي الخاص بهذا الشأن بشكل محكم، حيث قال: "هناك عناصر متشددة غير مسؤولة بالنظام الإيراني، سهلت حركة إرهابيي القاعدة الهاربين من أفغانستان." [2]

---

[1] صباح الموسوي، واشنطن بين مكافحة الإرهاب وتشجيع الداعمين له، تاريخ التصفح، 2011/05/02، http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=37611&lang=.

[2] علاء جمعة، **"إيران ومواجهة الإرهاب"**، مجلة قراءات إستراتيجية ، العدد11، نوفمبر 2004، ص ص 12-15.

تدرك الإدارة الأمريكية القادمة أن الحوار مع إيران ضروري جدا، بسبب ارتباط إيران بعدة قضايا بالغة الأهمية والتعقيد، كما أنه لا بد للسياسة الخارجية الأمريكية مراعاة الحقائق والمعطيات التالية :

– تسيطر إيران على أهم ممر دولي، وهو مضيق هرمز الذي تمر منه معظم ناقلات النفط العملاقة باتجاه أوروبا والصين والهند واليابان، حيث تشير الإحصائيات أن 80% من نفط الخليج والشرق الأوسط، يمر من خلال هذا المضيق، وبالرغم من أن إيران مشاغبة سياسيا لكنها مرغوبة اقتصاديا لأوروبا، باعتبار أن معظم استثمارات أوروبا والصين والهند وروسيا ما زالت تميل لصالح إيران، بحيث يعتبر عامل ضغط سياسي واقتصادي على أوروبا والولايات المتحدة، وهذا واضح من موقف روسيا والصين في مجلس الأمن، والداعم لإيران بسبب التقاء المصالح والأهداف.

– امتداد وتغلغل النفوذ الإيراني في العراق، إيديولوجيا وأمنيا وعسكريا، ودعمها للشيعة في العراق وتهديدها المباشر للقوات الأمريكية الموجودة على الأراضي العراقية.

– امتلاك إيران لمخزون نفطي هائل يصل إلى 137 مليار برميل كاحتياط، وتعتبر ثالث دولة مصدرة للغاز في العالم بعد روسيا وقطر، وهذا مؤشر على أن إيران لاعب رئيسي في مجال الطاقة.

– تلعب إيران دورا واضحا في دعم بعض المنظمات التي تصنفها الولايات المتحدة على أنها منظمات إرهابية، مثل حزب الله وحركة حماس وبعض المنظمات التي تعمل على الساحة العراقية.[1]

المبحث الثاني: تأثير القوى الكبرى في السياسة الإقليمية الإيرانية

تتمثل المحددات الدولية بشكل أساسي، بسياسات القوى الكبرى إزاء منطقة بحر قزوين، والتي تتقاطع بشكل أو بآخر مع السياسة الإقليمية الإيرانية، بحيث تعمل على تحقيق أهداف سياساتها الخارجية، فقد تتفق أو تتناقض مع الأهداف الإيرانية، لكنها حتما تلقي بظلالها على فاعلية الدور الإيراني، ومن بين هذه القوى نجد الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، روسيا والصين.

المطلب الأول: التواجد الأمريكي والأوربي وتأثيره على السياسة الإقليمية لإيران

1– التواجد الأمريكي: مثلت إيران تحديا لنموذج الأمن الأحادي الأمريكي، والحضور الأمريكي في إقليم الشرق الأوسط، ولهذا الخلاف جذور تاريخية إيديولوجية وجغرافية، فكلما زاد الطابع الإيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية، كلما زاد الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها الإقليمية التي تتشابك مع مصالح

---

[1] صالح لافي المعايطة، الإدارة الأمريكية والسلوك الإيراني، تاريخ التصفح، 2011/05/02، http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=25842&lang=.

إسرائيل، أهم منافسي إيران على دور المهيمن، وأحد أهم دعائم الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا.

حصل نوع من التغير على مستوى الخطاب الرسمي الإيراني، اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الإصلاحيين (فترة الرئيس الإيراني خاتمي)، من خلال طرح مفهوم حوار الحضارات، في محاولة لنفي صفة التطرف على التوجه الإيديولوجي الإيراني في المحيط الإقليمي، إلا أن المواجهة الأمريكية تبقى من أهم العوائق الدولية التي تواجه إيران لبلوغ طموحها كدولة مهيمنة، تلك المواجهة برزت على مستويين أساسيين، مستوى المصالح ومستوى القيم. [1]

من الحقائق هو مدى حاجة الولايات المتحدة لاستيراد النفط لتغطية استهلاكها المحلي، وقد تزايدت هذه الحاجة في السنوات الأخيرة بشكل سريع للغاية، حيث زادت الواردات الصافية من 4.286 مليون برميل يوميا عام 1985، نحو 27.3% من جملة الاستهلاك الأمريكي، إلى 10.05 مليون برميل يوميا في عام 2000 ، نحو 51.6% من الاستهلاك الأمريكي.

من هنا، كانت الأهمية القصوى المعلقة على اكتشاف احتياطات نفطية كبيرة خارج دول منظمة الأوبك، وخارج منطقة الخليج العربي التي تحتوي ثلثي حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم، ومثلت منطقة بحر قزوين بذلك الفرصة الذهبية للولايات المتحدة، إلى حد المبالغة الشديدة في حجم ما تحتويه في باطنها من احتياطات، إذ بينما لا تزيد الاحتياطات المؤكدة حتى الآن عن نحو 15 إلى 40 مليار برميل، أي ما يعادل نسبة 5.7% إلى 15.2% تقريبا من إجمالي الاحتياطي السعودي، فإن بعض المصادر الأمريكية ترى بأن هذه الاحتياطيات قد تصل إلى حجم الاحتياطات السعودية، بنحو 262.8 مليار برميل.

تأسيسا لذلك، ذهبت بعض الكتابات إلى الإشارة بأن الحرب الأمريكية ضد أفغانستان، ربما تستهدف حقيقة ما تطلق عليه الولايات المتحدة (الإرهابيين)، ومن يحميهم، بقدر ما هي حرب لتعزيز المصالح الأمريكية في منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط، ويبدو من الأحداث التي شهدتها المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أن المشكلات الأمنية في بحر قزوين قد تفاقمت، وأنها تسببت في منافسة شديدة بين القوى الإقليمية والدولية، بهدف خلق تواجد عسكري في هذه البقعة الهامة من العالم، ولاسيما بعد تمركز القوات الأمريكية في المنطقة، واستغلال هذه الدولة للظروف الراهنة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وسعيها الحثيث

[1] أسامة مخيمر، "**التطورات في السياسة الإيرانية: إطار للتحليل في ظل هيمنة القطب الواحد**"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 23، مارس 2002، ص 54.

إلى وضع ترتيبات جديدة بالمنطقة والتي تعاني من تفاوت في وجهات النظر بين الدول المحيطة ببحر قزوين، حول إقرار النظام القانوني وعدم اتساق المصالح المشتركة. [1]

أكد الخبراء، أن الإستراتيجية الأمريكية للطاقة عامة، وللبترول والغاز خاصة، في منطقة بحر قزوين تقوم على أربعة مبادئ هي:

أولا: تعدد مصادر النفط والطاقة عموما، بمعنى عدم الاعتماد بصفة أساسية على بترول الخليج العربي، الذي يشكل حوالي ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط، وهنا نجد أن نفط بحر قزوين الذي يقدر مخزونه الافتراضي بحوالي 200 مليار برميل، هو الداعم الأساسي لأمن طاقتها.

ثانيا: تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد، إذ لا يكفي تعدد المصادر، بل يجب تعدد المسارات لتقليل احتمال تعرضها للمخاطر، ومن هنا كان رفض واشنطن القاطع لمرور خط بترول قزوين بإيران رغم قلة تكاليفه، لأنه في النهاية سيصب في الخليج العربي، ليمر بناقلاته مع بترول الخليج العربي عبر مضيق هرمز، فيزداد تأثير أي صراعات أو تغييرات في الخليج على إمدادات المصدرين معا، وللسبب ذاته رفضت واشنطن مروره بروسيا فالبحر الأسود فمضيق البوسفور.

ثالثا: الحصول على نفط بأسعار مناسبة (رخيصة)، وهو ما يوفره تعدد المصادر وتعدد الطرق الآمنة، وقد كان لضخامة تقديرات بترول قزوين، الأثر في دفع الدول المنتجة إلى المسارعة بزيادة إنتاجها قبل دخول بحر قزوين حلبة الإنتاج فتنخفض الأسعار.

رابعا: وهو هدف استراتيجي جديد أضافه الكونجرس الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ونص على حرمان الدول الإرهابية المتمردة الاستفادة من عمليات نقل الطاقة، عبر تحصيل رسوم على الكميات التي تنقل عبر أراضيها، لذا كان الموقف الصلب لواشنطن من مرور خط قزوين عبر إيران.[2]

يمكن تلخيص الأهداف الأمريكية إزاء منطقة بحر قزوين في النقاط التالية:

_ الحيلولة دون هيمنة إيرانية على النفط، توفر لإيران أموالا طائلة تمكنها من تطوير قدراتها العسكرية بشقيها التقليدي وغير التقليدي.

_ الحيلولة دون تحول إيران إلى مزود رئيسي مباشر للنفط إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] فهد مزبان خزار الخزار، **"الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين: رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها"**، مجلة علوم إنسانية، تاريخ التصفح، 2011/05/10، http://www.ulum.nl/c56.html

[2] أشرف محمد كشك، **"الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية"**، مختارات إيرانية، العدد 23، يونيو 2002، ص 60.

_ ضمان تدفق نفط بحر قزوين إلى العالم، من خلال يد أمريكية لا إيرانية.

_ تخفيض أسعار النفط إلى حد لا يضر بمصالح الشركات الدولية.

_ إيجاد التوازن بين منطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي، بحيث لا تصبح منطقة الخليج تتمتع بالمزايا الإستراتيجية الراهنة.

صرح الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون)، أن منطقة بحر قزوين ذات أهمية إستراتيجية لواشنطن، إذن كل هذه الحقائق دفعت الولايات المتحدة إلى أن تتبع أساليب عديدة مثل: منح الامتيازات وممارسة الضغوط ومضاعفة التهديدات الإقليمية واستغلال الدعاية لصالح إحياء العزلة الإيرانية في منطقة بحر قزوين، كما أكدت السلطات السياسية والعسكرية الأمريكية مرارا، على أنها لا تنوي مغادرة المنطقة في المستقبل القريب. [1]

إن الهدف من إنشاء القواعد الأمريكية المتمركزة في أفغانستان، ليس فقط منع طالبان من العودة إلى الحياة السياسية أو الحد من نفوذ طالبان، بل إن الدور الأكبر لهذه القواعد هو دعم الهيمنة والمصالح الأمريكية في الدول التي كانت بعيدة عن السيطرة في السابق، وعلى هذا النحو أنشأت الولايات المتحدة قاعدة دائمة لها في أوزبكستان، كما اختيرت منطقة ماناس القريبة من بيشكك في كازاخستان، لتكون مركز أنشطة المواصلات.

كما تقرر وضع المطارات العديدة في طاجيكستان وباكستان تحت إشراف الولايات المتحدة، وقد بدأ البنتاجون بالفعل في اختيار أماكن تمركز قيادة القوات الأمريكية في المنطقة، والأكثر من ذلك، أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن نقلت قاعدتها العسكرية من انجيرليك في تركيا إلى ابشورات في أذربيجان، وبعد أن رتبت للقيام بمناورات عسكرية مع باقي دول المنطقة، أصبحت الآن تخطط وبشكل تدريجي لإحكام قبضتها على بحر قزوين.[2]

تتزايد حدة الضغوط على إيران لأسباب عديدة، ترجع إلى مرحلة قيام النظام الإسلامي في إيران، وإعلان رفضه للسياسات الأمريكية، ويتزايد التخوف الأمريكي، خصوصا من خلال البعد العقائدي المشترك بين إيران وشيعة العراق، وما لهذا من مخاطر على التواجد الأمريكي.

---

[1] جواد مدني حقيقي، **"السياسة الأمريكية في وسط آسيا والقوقاز: نحو طريق جديد للرفاهية"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 18 ، يناير 2002، ص 41.

[2] عبير ياسين، **"حصار الدور الإيراني في آسيا الوسطى"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 29، ديسمبر 2002، ص 58.

أما فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، تتواصل الجهود الأمريكية في الضغط على المجتمع الدولي، لإصدار قرارات تعاقب إيران، خصوصا وأنها تسعى لامتلاك السلاح النووي، وهذا ما يدخل المنطقة في حروب وتنافس على التسلح، ومن هنا، أصبحت هناك قناعة رسمية لدى الدول الأوربية المشككة بالاتهامات الأمريكية لإيران بسعيها لامتلاك السلاح النووي، مما زاد الضغوط على إيران.[1]

إن للولايات المتحدة الأمريكية العديد من المصالح الجيوبوليتيكية والاقتصادية في منطقة بحر قزوين، وفي مقدمتها تأمين سيطرتها على مصادر النفط والغاز وضمان وصوله إلى الأسواق الغربية بدون عوائق، ويتطلب ذلك من وجهة نظر صانعي القرار الأمريكي منع سيطرة النظم الباحثة عن القوة مثل روسيا وإيران على هذه الدول، وبذلك تعد الإستراتيجية الأمريكية في بحر قزوين إحدى المحددات الرئيسية لإفشال الدور الإيراني إزاء المنطقة.

2- التواجد الأوربي: تبنى الاتحاد الأوربي منذ الثورة الإسلامية الإيرانية، سياسة منفصلة ومختلفة عن الولايات المتحدة الأمريكية، فبينما كانت أمريكا تعمل بشكل دائم على مقاطعة إيران وعزلها، كان الاتحاد الأوربي يعمل على تقليص حدة الضغط الأمريكي على إيران، من خلال عملية التفاوض، ويدخل ذلك في إطار السعي الأوربي لتقديم مفهوم مختلف لحل الأزمات الدولية، والتي لا تخرج عن إطار تحقيق مصالح الدول الأوربية، والتي قد تختلف عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

يعتبر الأوربيون بالنسبة لإيران شريك اقتصادي مهم، وتعتبر إيران واحدة من أكبر الشركاء التجاريين لأوربا، وذلك لتوقف الصناعات النفطية وصناعة الغاز على رأس المال والتقنيات الأوربية، فأوربا تستطيع أن تسد العجز الذي تخلفه الشركات الأمريكية. ومن بين عوامل التقارب الأوربي الإيراني مايلي:

_ إعلان أمريكا بعد نهاية الحرب الباردة عن نظام عالمي جديد، أين تمركزت في القلب تفاعلات القوى الكبرى، وتعددت المواقف الدولية حول الوضع الدولي الجديد، ومن تلك المواقف، برز الموقف الأوربي الداعم للتعددية القطبية، من هذا المنطلق، يمكن توصيف العلاقات الأمريكية الأوربية بعد نهاية الحرب الباردة على أنها علاقات تنافسية، تهدف الولايات المتحدة الأمريكية منها إلى استقرار القطبية الأحادية، خاصة على المستوى العسكري، أما أوربا فتسعى للتحول إلى قطب دولي، استنادا إلى قوتها الاقتصادية، وموروثها التاريخي الحضاري، ويعتبر الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ساحة مهمة للتنافس بينهما، فقد قلصت الولايات

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، **"الأزمة النووية الإيرانية: حقائق القدرة وخيارات الصراع"**، مجلة المستقبل العربي، العدد 346، ديسمبر2007، ص 124.

[2] ريتشارد هاس، وميغان اوسوليفان، **العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، الطبعة الأولى، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002)، ص 33.

المتحدة الأمريكية من نفوذ الأوربيين هناك، وسيطرت على المنظومة الخليجية– المركز النفطي العالمي– ما شكل ضغطا على أوربا، لذلك تتمتع إيران بأهمية جيوبوليتيكة بالنسبة للأوربيين.

_ تعتبر إيران واحدة من ثلاث دول أساسية توفر حاجات الاتحاد الأوربي النفطية، بنسبة مقدرة بـ 10%، إضافة إلى هذا، هناك إمكانية للاستثمار في التجارة والاستثمار في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات الإيرانية، بحوالي 60 إلى 80 مليار دولار.

_ إيران أنسب مسار لنقل النفط والغاز، من منطقة قزوين والغاز القطري إلى أوربا، فمسار إيران أقصر بالنسبة لجميع المسارات، وأقل إنفاقا من الناحية الاقتصادية، وقد أعلنت شركة توتال عن رغبتها للاستثمار، من خلال إنشاء خط ينقل غاز ونفط بحر قزوين عبر إيران، رغم المعارضة الأمريكية.

ترجمت المحاور المذكورة إلى اتفاقيات تجارية للاستثمار الأوربي في قطاع الطاقة النفطية، ففي مايو 2003، تم الاتفاق حول الاستثمار في 100 مشروع كبير، تجاوزت قيمتها 10 مليارات يورو، بين إيران وكل من فرنسا وايطاليا وألمانيا .[1]

كان الاتحاد الأوروبي يرى أنه يمكن تغيير سياسة إيران عن طريق الحوار النقدي، بعبارة أخرى، ربط الاتحاد الأوروبي التعاون التجاري مع إيران بالقضايا السياسية، هذا في حين أن الدول الأوروبية كانت تنتهج مع إيران على الساحة الاقتصادية سلوكا مغايرا للولايات المتحدة الأمريكية، حتى أنها تجاهلت الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على إيران، وقامت بتقديم استثمارات في قطاع النفط والغاز الإيراني.

بعد 11 سبتمبر2001، تغيرت سياسة الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال، أصدرت 15 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي بيانا في يونيو 2003، أبلغت فيه إيران أن المحادثات معها، مشروطة بإحرازها تقدما في مجال احترام حقوق الإنسان وحظر انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب، وتغيير طريقة التعاطي مع عملية السلام في الشرق الأوسط، هذا التغير في مواقف الاتحاد الأوروبي ناجم إلى حد كبير جدا، من التوجه الأمريكي الجديد الذي بدأ في أعقاب وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001.[2]

تتضح لنا العديد من نقاط الالتقاء بين المصالح الإيرانية والأوربية، لذلك كان لابد من تحركات سياسية لدعم المصالح المشتركة، ومنها النفط والغاز والأمن والبيئة والنقل، والملاحظات القادمة تدعم ما سبق:

---

[1] أصغر جعفر ولداني، العلاقات الإيرانية الأوربية بعد 11 سبتمبر2001، تاريخ التصفح، 2011/04/14، http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Printable&id=1965&lang=.

[2] السيد عثمان عوض، **"مستقبل الحوار النقدي بين إيران والاتحاد الأوربي"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 53، ديسمبر 2004، ص ص 80،81.

_ التعاون على تعزيز الأمن والسلام في إقليم الخليج والشرق الأوسط ووسط آسيا والقوقاز، فالنزاعات في العراق وأفغانستان وفلسطين ولبنان، هي من أهم النزاعات التي تؤثر على المصالح الأوربية الإيرانية، كما تعد إيران مدخل أوربي مهم للشرق الأوسط.

_ العمل على وضع إطار للتفاهم المشترك حول أسلحة الدمار الشامل، باعتبارها من أهم القضايا التي تعرقل تحسين العلاقات، ولوضع هذا الإطار لابد من:

* أن تكون الاتفاقيات الدولية الموقع عليها ما بين الطرفين، المرجع الأساس لأي إطار تفاهمي ما بين الطرفين.

* يجب أن تتضمن المفاوضات بين الطرفين، اعترافا أوربيا يدعم حق إيران في الاستفادة من الطاقة النووية.[1]

المطلب الثاني: التواجد الروسي والصيني وتأثيره على السياسة الإقليمية الإيرانية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم القوى الإقليمية في منطقة آسيا، (روسيا والصين) وعلاقاتها مع إيران، ومدى تأثير مصالح هذه الدول على السياسة الإقليمية الإيرانية في المنطقة.

1- العلاقات الإيرانية الروسية:

تعتبر روسيا من الدول التي تبحث عن منافذ لاختراق القوة الأمريكية في النظام العالمي، عبر سياسات التعاون الثنائي، من خلال مجموع الشراكات، (روسيا الصين، روسيا الهند، روسيا إيران)، إضافة إلى عمل هذه القوى المستمر والمتكامل في أغلب الأحيان، من أجل تعزيز مفردات قوتها العسكرية والاقتصادية، حتى يسهل عليها في وقت لاحق فرض نموذجها للنظم والتفاعلات الإقليمية، وبالتالي للنظام والتفاعلات العالمية.

يعد اختراق تفاعلات النظم الإقليمية، من أهم الوسائل التي تسعى روسيا إلى استخدامها، من خلال دعم الدور الإيراني في المنطقة، وهذا يعتمد على قياس أهمية المصالح الروسية مع إيران، والتي يمكن أن تحققها دون مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، القطب الدولي الحاضر بقوة في منطقة الشرق الأوسط، كمجال للتنافس ما بين القوى الكبرى، مع زيادة محاصرة الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا، عن طريق

[1] إيران والاتحاد الأوروبي... من التباعد إلى التقارب الاقتصادي، تاريخ التصفح، 2011/04/20،
http://www.alwasatnews.com/861/news/read/445509/1.html

توسيع نشاطات حلف الناتو إلى عشر دول أوربية، كانت ضمن مجال نفوذ الإتحاد السوفيتي سابقا، إضافة إلى تمدده إلى أفغانستان والعراق، فلم يبق لروسيا إلا الخصم المناوئ للولايات المتحدة الأمريكية وهو إيران. [1]

يعود تاريخ التعاون العسكري التقليدي بين الدولتين، إلى فترة الحرب العراقية الإيرانية، أين وقع الجانبان صفقة ضخمة لتحديث القوات المسلحة الإيرانية، في مختلف المجالات البرية والبحرية والجوية، ووصلت القيمة الإجمالية لمشتريات السلاح الإيرانية 10 مليار دولار، واشتملت هذه المشتريات على دبابات القتال الرئيسية المتطورة، وطائرات قتالية وعربات مدرعة وأجهزة رادار متطورة وغواصات هجومية.

أما تاريخ التعاون النووي، فيعود إلى تاريخ التفاوض الإيراني مع روسيا، لإكمال محطة الطاقة النووية في بوشهر، التي تم استعادة النشاط فيها في 1995/10/08، بتوقيع عقد مع الحكومة الروسية بقيمة 800 مليون دولار، للوصول بالمفاعل إلى درجة إنتاج 1000 ميجاوات، أي نحو 18% من الخطة الإيرانية لإنتاج الطاقة النووية بحلول 2020، وعلى أن يلحق بمفاعل بوشهر مفاعلات أخرى في أنحاء متفرقة من البلاد، بالتعاون مع الجانب الروسي.[2]

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها العلاقات الإيرانية الروسية إلى خمس مراحل هي:

- **المرحلة الأولى:** تمتد من عام 1979 إلى 1981، وقد عرفت هذه المرحلة نوعا من الحرص في العلاقة، نتيجة للحظر الاقتصادي الغربي المفروض على إيران.

- **المرحلة الثانية:** من عام 1981 إلى 1983، كانت تتميز بدعم روسيا العسكري لإيران، إلا أن العلاقة بينهما عرفت نوعا من التوتر، جراء مساندة وتدعيم روسيا للعراق في حربه ضد إيران.

- **المرحلة الثالثة:** من عام 1983 إلى 1988، تأزم الوضع بين روسيا وإيران، وفيما بعد سحب الخبراء الروس من إيران بحجة التخوف من قصف العراق للمنشآت الإيرانية.

- **المرحلة الرابعة:** من عام 1988 إلى 1991، تهدئة الوضع بعد انسحاب الروس من أفغانستان.

- **المرحلة الخامسة:** وتبدأ منذ بداية التسعينات، بسقوط الإتحاد السوفيتي، حيث وجدت إيران نفسها أمام التطورات الجيوبوليتيكية والإستراتيجية، وذلك بظهور فضاء جديد تمثل في الجمهوريات الجديدة.[3]

---

[1] خضر عباس عطوان، **"سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 20، شتاء 2001، ص 49.

[2] عاطف معتمد عبد المجيد، روسيا وإيران التفاعل النووي في المساحة الرمادية، تاريخ التصفح، http//www.albainah.net/index.aspx ?function=item&id=1877&lang=.2011/04/28

[3] الكسندر مارسيوف، مصالح روسيا في إيران، الاقتصاد الإيراني، تاريخ التصفح، 2011/04/26، http//www.albainah.net/index.aspx ?function=item&id=1404&lang.

عرفت العلاقات بين البلدين تطورا، كان له انعكاساته على السياسة الخارجية الإيرانية، وبرز التطور من خلال الاتفاق في الرؤية بين البلدين، على أهمية ما يشكله بحر قزوين للبلدين، بدليل تأسيس منظمة بحر قزوين، والتي تضم كلا من إيران، روسيا، أذربيجان، تركمانستان، كازاخستان، ورغم أن هذا البحر من البحار المغلقة، إلا أنه يتميز بما يتوفر فيه من بترول، فضلا عن مخزون الغاز الطبيعي الهائل، ويهدف تكتل المنظمة إلى التنسيق والتعاون بين الدول المطلة على بحر قزوين، في استغلال الموارد الطبيعية التي يزخر بها، فضلا عن تنظيم عمليات الملاحة الداخلية فيه، كما تجدر الإشارة إلى إمكانية أن تلعب إيران دورا بارزا في هذا التكتل ولو على المدى القريب، لأن هذا التكتل لا يضم تركيا المنافسة في المنطقة، وعلى أساس أن تركيا من الناحية الجغرافية ليست من الدول المطلة على بحر قزوين.

يبرز التوجه الإيراني في أنشطته وتحركاته الجديدة، نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، والتي برزت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، فظهرت إيران بمظهر الراغب في ملء الفراغ، إذ تمثل هذه الدول سوقا استهلاكية واسعة يمكن أن تستوعب ما قيمته 10 بلايين دولار من الصادرات الإيرانية، فضلا عن الكميات الكبيرة من البترول الخام، والذي يمكن لإيران أن تصدره لهذه الدول.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لربط البترول القادم من آسيا الوسطى إلى السوق العالمية، في سبيل تنويع مصادرها، والحفاظ على المستوى المنخفض للأسعار، وكان من الطبيعي أن تتعارض الإستراتيجية الأمريكية مصالح كل من روسيا وإيران والصين، الأمر الذي أدى إلى تكوين تحالف مضاد للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة يضم الدول الثلاثة.[1]

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، أن تخلق نوعا من التحالف القوي من دول ذات مصلحة في المنطقة، فأقامت شراكة مع تركيا الطامحة لدور أكبر في المنطقة، وأخذت إسرائيل تحت مظلتها، وهي تتحرك في المنطقة، فساعدت التوجهات التركية لإقامة استثمارات في كل من أذربيجان وتركمانستان، ودعمتها بقوة لمد جسور ثقافية وعلاقات اقتصادية وسياسية، تحت لواء النموذج العلماني وضد المشروع الإسلامي المتنامي، ولكن التحالف الأمريكي التركي أنتج تحالفا روسيا إيرانيا على الجانب الآخر، ولقد جاء هذا التوجه الإيراني الجديد الطامح ليكون قوة إقليمية، وذلك بربط دول آسيا الوسطى معها.[2]

رغم هذا التقارب الروسي الإيراني، إلا أن الطرفان يعرفان أن حدود تعاونهما لا يمكن أن تتعدى العلاقات التجارية، خصوصا في مجال مد إيران بما تحتاجه من سلاح وتكنولوجيا في مجال الطاقة النووية، وترى إيران أن عودة روسيا إلى مصاف القوى الكبرى–والقادرة على مد نفوذها باتجاه جيرانها من جديد– لن

---

[1] طالب أحمد، **"روسيا وإيران والهند والصين، ملف عسكري جديد"**، مجلة العربي، العدد 207، مارس 2001، ص ص 206،205.

[2] لطفي السيد الشيخ، **الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى**، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006)، ص 96.

يخدم المصالح الإيرانية في الجيوبوليتيك الإقليمي، سواء باتجاه آسيا أو باتجاه الشرق الأوسط، لكن إيران تجد نفسها من الناحية الإستراتيجية، أن لديها مصلحة في التعاون مع روسيا، من أجل احتواء النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى وأفغانستان وشبه القارة الهندية ومنطقة الخليج.[1]

كما أن إيران من ناحية أخرى، قد شاركت في منظمة شنغهاي، في قمتها السادسة كعضو مراقب، وكان الاهتمام الإيراني بالمشاركة في هذه القمة، مبعثه كون منظمة شنغهاي التي تطمح إيران العضوية الكاملة فيها، تمثل نقطة انطلاق للتوجه نحو الشرق، وتفعيل العلاقات مع القوى الإقليمية، كالصين وروسيا والدول الإسلامية، لذا فإن الأبعاد والنتائج الإستراتيجية التي حققتها عضوية إيران بصفة مراقب في منظمة شنغهاي، تفوق بكثير الحسابات الخاصة بالتجارة والصفقات الاقتصادية برغم أهميتها.

هذا التطور في توجه إيران للاهتمام بحدودها الشرقية، يتعلق أساسا بالتحولات المهمة في بعض الأقاليم الآسيوية على المستويين الأمني والاقتصادي، كما يتعلق أيضا بالواقع الراهن في الدوائر التقليدية للسياسة الخارجية الإيرانية وآفاقها المستقبلية، حيث جاءت سياسة التوجه شرقا كنوع من التأقلم الايجابي والواعي مع تلك التحولات، وفي هذه النقطة فقد أثرت التحولات الدولية الجديدة على إيران من جانب دخولها المنظمات الإقليمية، كعضو مراقب في منظمة شنغهاي، وانضمامها لمنظمة بحر قزوين، وكذا منظمة التعاون الاقتصادي الايكو.[2]

2- العلاقات الإيرانية الصينية:

تعتبر الصين أن إيران بالإضافة إلى دول أخرى، تشكل المجال الحيوي الجديد لها في إطار الانفتاح على الشرق الأوسط، خاصة من الناحية الاقتصادية والنفطية والعسكرية.

أ- التعاون الاقتصادي والنفطي الصيني-الإيراني

من الناحية التجارية، بلغ التبادل التجاري بين البلدين في عام 1990، حوالي 314 مليون دولار، ثم ما لبث أن تضاعف تقريبا بعد ثلاث سنوات، ليبلغ 700 مليون دولار، ونظرا لحجم التعاون المتزايد، قرر البلدان في عام 1993، إنشاء لجنة التعاون الصينية – الإيرانية المشتركة، وذلك من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني.

---

[1] نزار عبد القادر، **"السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية"**، مجلة الدفاع الوطني، تاريخ التصفح، 2011/04/28،
http//www.lebarmy.gov/b/article/asp. ?cat-13&ar.

[2] محمد عباس ناجي، **"التوجه الإيراني شرقا...الدوافع وحدود الفعالية"**، مجلة مختارات إيرانية، العدد 72، جويلية 2006، ص ص 147،148.

لوحظ فيما بعد، أن التبادل التجاري بين الطرفين قد ازداد في السنوات الأخيرة بشكل كبير، حيث بلغ حجم هذا التبادل 3.3 مليار دولار في عام 2003، وهو ما يعني أنه قد تضاعف عدة مرات، عما كان عليه منذ عشر سنوات، فيما تشير بعض المصادر إلى أن هذا الرقم لا يشمل الصفقات التقنية والعسكرية، وأن التبادل قد وصل بين الدولتين في عام 2003، إلى حوالي 5.6 مليار دولار، صعودا إلى 7 مليارات دولار تقريبا في عام 2004، واستنادا إلى وكالة الأنباء الإيرانية، فإن التبادل التجاري بين إيران والصين قد ارتفع في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2005، بنسبة 44% عما كان عليه في السنة السابقة.[1]

يعتبر حجم التعاون الاقتصادي بين الطرفين ضخما للغاية، ولعل ذلك يعود في جزء منه إلى الصفقات الضخمة العسكرية والاقتصادية بين الطرفين، فقد عقدت الصين مع إيران في أكتوبر من عام 2004 صفقة ضخمة جدا، تراوحت قيمتها بين 70 و100 مليار دولار، (تتم متابعتها مرحليا ودوريا) تقوم الصين بموجبها بشراء النفط والغاز الإيراني، وتتولى تطوير حقل (ياداوران) النفطي الذي يحتوي على 118 مليون برميل نفط، و85.5 مليار متر مكعب من الغاز، الموجود قرب الحدود مع العراق، ويمنح بروتوكول الاتفاق هذا شركة (سينوبيك) النفطية، الحق في شراء 50% من الإنتاج المتوقع للحقل، الذي يقدر بنحو 300 ألف برميل يوميا، فيما تقوم إيران أيضا بتزويد الصين بالغاز، بمبلغ 20 مليار دولار، لمدة 25 سنة مقبلة، وفق بروتوكول آخر تم توقيعه مسبقا بين الطرفين.

لم يقتصر التعاون بين الطرفين على هذه الصفقات خلال السنوات الأخيرة، بل امتد ليشمل 100 مشروع آخر، تتعلق بالبنى التحتية وقطاع الطاقة الإيراني، وهو الأمر الذي أثار حفيظة العديد من الدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى إلى إحكام العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبلها على إيران، واليابان التي تعتبر المستورد الأول للنفط ومشتقات الطاقة الإيرانية، والتي رأت في الدخول القوي للصين إلى الساحة الإيرانية منافسة قوية لها ينبغي أخذها في الاعتبار.[2]

ب- التعاون العسكري الصيني-الإيراني

قبل عام 1979 وفي عهد الشاه، كان الجيش الإيراني من أحدث وأقوى جيوش العالم، ويعود الفضل في ذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تزود هذا الجيش بأحدث الأنظمة والأسلحة، وذلك حتى قبل أن تحصل حليفتها إسرائيل على هذا النوع من الأسلحة، بعد ذلك العام اختلفت الأمور ودخلت إيران في حرب مع العراق، وتعرض الجيش الإيراني حينها لخسائر كبيرة وجسيمة، اضطرته –في ظل حظر قطع

---

[1] the power and interest, News report- Iran looks for allies through Asian and Latin American partnerships, on 28/04/2011, in: http// www.pinr.com/report.php?ac-view_report and report_id-726&language_id.

[2] شاهر عبيد، الصين وإيران: أبجديات ماو - الخميني الثورية وواقعية النفط السياسية، تاريخ التصفح، 2011/05/02، http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=199474.

الغيار واقتصار معظم تجهيزاته على النوع الأمريكي- إلى استيراد أسلحة وقطع غيار من إسرائيل، فيما يعرف بالصفقة الشهيرة (إيران-جيت).

سعيا لإعادة بناء قوتها العسكرية، توجهت إيران إلى الصين طالبة المساعدة، فاستجابت الصين مباشرة لهذا التوجه وعملت على مساعدة الإيرانيين، وقدمت لهم مساعدة كبيرة في تطوير الصواريخ الباليستية بعيدة المدى وتلك المضادة للسفن، وزودتها بأنظمة دفاعية وصاروخية، كما دعمت بشكل أكبر قدرات إيران البحرية فيما يخص الزوارق السريعة والحربية، ثم حصلت إيران في عام 1986 على صواريخ (سيلك وورم) الصينية المضادة للسفن، وعلى أنظمة (سي 801 وسي 802) التي دعمت قدرات إيران العسكرية، وشكلت إزعاجا كبيرا لخصومها.

بغض النظر عن انتقاد البعض لمدى دقة وتطور الأنظمة القتالية والأسلحة الصينية، المأخوذة في معظمها من أنظمة روسية وألمانية قديمة، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في جعل إيران قوة إقليمية كبيرة، وعززت من موقعها ونفوذها على الصعيد الإقليمي وحتى الدولي، ومن قدراتها الدفاعية والهجومية.

استمرت الصين في التسعينات، بتزويد إيران بالمساعدة اللازمة في مجال تكنولوجيا الصواريخ، خاصة فيما يتعلق بصواريخ (سكود) طويلة المدى وصواريخ (كروز)، وصواريخ نوع (سي أس أس) الذي يصل مداه 150 كيلومتر تقريبا، وراجمات صواريخ، وزودتها بالمعدات اللازمة لتطوير مصانع الأسلحة والذخيرة الإيرانية.

تحتل إيران اليوم المرتبة الثالثة لمستوردي السلاح الصيني بعد باكستان وكوريا الشمالية، ويعتبر الجيش الإيراني حاليا من أكبر وأضخم جيوش الشرق الأوسط، ويمتلك سلاح البحرية إحدى أضخم قدرات الحرب غير التقليدية بين القوات البحرية في العالم.[1]

جـ- الدور الصيني في دعم قدرات إيران النووية:

وقع الطرفان الصيني والإيراني في عام 1992، اتفاقية التعاون النووي الثنائية المشتركة، وقد استمرت الصين وفقا لهذه الاتفاقية، بتزويد إيران بالمعدات والمساعدات التقنية خلال عقد كامل، ورغم الضغوط الأمريكية المتزايدة وفرضها العديد من العقوبات على الشركات الصينية، التي قامت بتزويد إيران بتكنولوجيا عسكرية في ديسمبر 2002، كما في عام 2004، إلا أن ذلك وإن حد من تزايد العلاقات العسكرية الثنائية، إلا أنه لم يقلل من مستواها الطبيعي، ولم يردع الصين عن تزويد إيران بتقنيات وتكنولوجية حديثة.

[1] حسين بنانج، إيران تحتمي بصور الصين، تاريخ التصفح، 2011/05/02،
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=5097&lang=.

زودت الصين منذ أواخر الثمانينات إيران بالمساعدة اللازمة، لبناء المنشآت والمراكز البحثية لاسيما في أصفهان، وكانت الصين تدرب العديد من العلماء والتقنيين الإيرانيين في الصين، بناءا على اتفاق التعاون النووي السري، ذلك أن قدرات إيران البشرية فيما يخص عدد العلماء في الفيزياء النووية والخبراء الفنيين، كان ضئيلا جدا (حوالي 500 عالم نووي وخبير فني)، مقارنة بقدرات العراق وقتها (7500 عالم نووي وخبير فني)، واستمر هذا التعاون النووي في التسعينات، حيث وقع البلدان العديد من مذكرات واتفاقات التعاون النووي الثنائية، وزودت الصين فيما بعد إيران بالمساعدة التقنية والتدريب والعديد من منشآت تخصيب وتحويل اليورانيوم، خاصة بعد بيع الصين 1.8 طن من اليورانيوم الخام لإيران في عام 1991.[1]

وفقا لاتفاقات التعاون النووي المذكورة، تعهدت الصين في عام 1991 تزويد إيران بأول مفاعل نووي إيراني، وهو بحجم 20 ميغاوات، وأكدت أنه سيخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكن ما لبثت الصين أن ألغت المشروع في أكتوبر عام 1992، وذلك لأسباب تقنية استنادا لتصريحات المسؤولين الصينيين، لكن يبدو أن إلغاء المشروع آنذاك جاء ليفسح الطريق أمام تنفيذ مشاريع أكبر وأضخم، فقد كانت الصين قد طرحت في سبتمبر من عام 1992، مشروع بناء مفاعلين نوويين لإيران بطاقة 300 ميغاوات، إثر زيارة هاشمي رفسنجاني لها، وفي تموز عام 1994 أعلنت الصين أنها أتمت صفقة لبناء المفاعل الأول، في منطقة قريبة من طهران، على أن تدفع إيران مبلغ 900 مليون دولار كدفعة أولى ثمنا للصفقة.

هذا التعاون النووي، أثار سخط الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتبرته تهديدا قويا لاستقرار المنطقة ودولها، فضغطت بكل ثقلها على الصين وفرضت على الشركات المتعاملة مع إيران عقوبات كبيرة، إلى أن أعلنت الصين في رسالة سرية موجهة من وزير الخارجية الصيني إلى نظيرته الأمريكية (مادلين أولبرايت) في 30 أكتوبر 1997، يتعهد فيها بعدم توقيع أي صفقات جديدة بعد ذلك التاريخ، وبناءا عليه تكمل الصين بناء المفاعلين، فيما تمتنع عن عقد أي صفقات فيما يخص بناء منشآت لتخصيب اليورانيوم وتحويله.[2]

إن الصين مصرة على مبادئها فيما يخص موقفها من الطاقة النووية والملف النووي الإيراني، وذلك من خلال:

- دعم حق أية دولة في الحصول على الطاقة النووية السلمية، مادامت ملتزمة بمعاهدة منع الانتشار النووي.

- معارضة استخدام الحق السلمي باستعمال الطاقة النووية، للوصول فيما بعد إلى إنتاج السلاح النووي.

---

[1] علي حسين باكير، **"الصين والنفط الإيراني والملف النووي"**، مجلة العصر الالكترونية، تاريخ التصفح، 2011/05/02، http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=7112.

[2] فهد مزبان خزار الخزار، مرجع سابق.

- ضرورة حل المعضلة النووية الإيرانية بالطرق الدبلوماسية.

- دعم صريح وواضح لأية مبادرة روسية تستهدف حل الإشكال أو تخفيف التوتر.

- توجيه النصائح وحث الإيرانيين على كسر الجمود في موقفهم، فيما يتعلق بالتخصيب على أرضهم.

في حين يعتقد عدد من المحللين أن الصين مستعدة لاستخدام الفيتو في مجلس الأمن لحماية مصالحها مع إيران، إلا أننا نستبعد هذا، صحيح أن مصالح الصين مع إيران ضخمة كما شاهدنا، لكن مصالح الصين مع أمريكا أضخم بمائة مرة، أضف إلى ذلك، أن الصين غير مستعدة الآن لا سياسيا ولا عسكريا لخوض أي مناوشات مع أمريكا.[1]

خلاصة الفصل الرابع:

إن تغيرات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، أدت إلى ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد على الساحة الدولية، إضافة إلى ذلك بروز قضايا وأجندات جديدة، كظاهرة العولمة والإرهاب الدولي وقضايا حقوق الإنسان، كل هذا دفع بإيران نحو تعديل توجهاتها إزاء العالم الخارجي، أي من الدعوة إلى تصدير الثورة الإسلامية –الأمر الذي مثل سببا رئيسيا في توتر علاقات إيران على الساحة الخارجية، خاصة مع دول الجوار– إلى إعطاء الأولوية لحماية المصالح وتحقيق الأهداف القومية، وقد كان التوفيق بين هذين الهدفين بالغ الصعوبة، ومن ثم اضطرت إيران إلى الاهتمام بتحقيق مصالحها على حساب الهدف الآخر، الذي كان مرتكزا أساسيا من مرتكزات الثورة الإسلامية الإيرانية.

التواجد الدولي في إقليم جنوب غرب آسيا، يعني أن النظام مخترق، وهذا ما يجعل المناورة الإيرانية في محيطها الإقليمي ضئيلة، خصوصا مع التواجد الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق.

علاقات إيران بالاتحاد الأوروبي كانت تتسم بالحوار البناء، لكن بعد 11 سبتمبر 2001، والضغوط التي مارستها السياسة الأمريكية على الإتحاد الأوربي، جعلت من استمرار الحوار مع إيران أمرا مشروطا، وذلك بضرورة بتحقيق إيران تقدم في بعض القضايا، كحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب.

روسيا لها مصالحها الخاصة، والتي تتطابق مع وجهة نظر المصالح القومية الإيرانية، الممثلة في إقرار التعاون المختلف والمتبادل، للاستفادة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

---

[1] بارتاب الصدي، هل يصبح منافس أمريكا حليفا استراتيجيا لإيران، قراءة لثمانين عاما من العلاقات بين طهران وبكين، تاريخ التصفح، 2011/05/02، http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=4667&lang=.

بالتأكيد، فإن المصلحة الأساسية للصين، هي تأمين ما يكفي من مصادر النفط، خاصة في ظل النهضة التنموية التي تشهدها الصين حاليا، لذا فالصين لا ترى في إيران –في حال ظهورها كقوة إقليمية– أي خطر.

خاتمة

خاتمة:

تمحورت هذه الدراسة حول تحليل أهم المحددات الداخلية والإقليمية والدولية، التي تتحكم في إرساء سياسة إقليمية إيرانية فعالة في النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا (آسيا الوسطى والخليج)، وقد اعتمد تحليل الموضوع على التفاعل بين ثلاث مستويات تحليلية مؤثرة في السياسة الإقليمية الإيرانية، وهذه المستويات هي:

_ **المستوى الداخلي**: يبحث في تأثير البيئة الداخلية الإيرانية، بما تحتويه من إمكانات وأهداف ومصالح، على سياستها الإقليمية وعلى دورها في النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا (آسيا الوسطى والخليج).

_ **المستوى الإقليمي**: يتضمن تأثير خصائص البيئة السياسية الإقليمية في جنوب غرب آسيا، ونوعية القوى المتواجدة بها، وطبيعة القضايا المطروحة فيها على درجة فاعلية الدور الإيراني.

_ **المستوى الدولي**: الذي يمكن من خلاله الوقوف على تأثير تحولات البيئة الدولية، وتأثير القوى الخارجية الكبرى على نمط التفاعلات في النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا (آسيا الوسطى والخليج)، ومنه على السياسة الإقليمية الإيرانية.

1- النتائج المتعلقة بتأثير المحددات الداخلية الإيرانية على توجهاتها الإقليمية:

_ تمتلك إيران كافة المقومات التي تؤهلها لإرساء سياسة إقليمية فعالة، فهي تمتاز بإمكانات معتبرة، سواء طبيعيا بفضل مساحتها الواسعة، والتي توفر عمقا استراتيجيا، بالإضافة إلى طرق مواصلات برية وسواحل بحرية مؤثرة في سير التجارة الدولية، واقتصاديا وعسكريا بفضل امتلاكها للتكنولوجيا النووية، إضافة إلى ارثها الحضاري والتاريخي باعتبارها أعرق حضارة، وذات ثقافة فارسية.

_ بالإضافة إلى الإمكانات المتوفرة، تمتلك إيران الإرادة والرغبة في تسخير تلك الموارد للاضطلاع بدور إقليمي فعال، بفضل قياداتها الدينية التي وضعت إستراتيجية وتصور واضح لكيفية توظيف هذه الإمكانات من أجل دعم توجهاتها الإقليمية.

2- النتائج المتعلقة بتأثير المحددات الإقليمية على السياسة الإقليمية الإيرانية:

_ اعتمدت الدراسة على تصنيف إيران ضمن دول النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا (آسيا الوسطى والخليج)، وذلك لعدة اعتبارات طبيعية وجغرافية وثقافية وحضارية وإستراتيجية.

_ تمثل إيران والسعودية وتركيا وإسرائيل، الفواعل الرئيسية في النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا (آسيا الوسطى والخليج)، بسبب مشاركتها في تفاعلات هذا النظام، ولامتلاكها الإمكانات اللازمة للتأثير في مسار العلاقات الإقليمية، لذلك تصنف ضمن دول القطاع المركزي، على عكس بقية الوحدات التي لا تشارك بكثافة في تفاعلات النظام، نظرا لضعف إمكاناتها، ولذلك نصنف ضمن دول القطاع الطرفي أو الهامشي.

_ تمتاز بيئة النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا بوجود توترات ونزاعات متنوعة، سواء داخل وحدات النظام، كالحركات الانفصالية في تركيا ودول آسيا الوسطى، أو بين وحدات النظام مثل، النزاع الإيراني الإماراتي حول جزر طنب وأبو موسى، والنزاع الإيراني مع الدول المحيطة ببحر قزوين، فيما يخص تقاسم ثرواته، وتزداد خطورة هذه النزاعات مع تحول الإقليم إلى منطقة نووية، إضافة إلى كثرة التناقضات الاثنية.

_ تمثلت إستراتيجية إيران لزيادة نفوذها في دول آسيا الوسطى أمام تركيا وإسرائيل والسعودية، في العمل على كسب ولاء الدول الصغرى في نظام جنوب غرب آسيا، من خلال التعاون في المجالات السياسية والتجارية والعسكرية.

3- النتائج المتعلقة بتأثير تحولات البيئة الدولية على السياسة الإقليمية الإيرانية:

أثرت التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية على تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا (آسيا الوسطى والخليج)، حيث تمثلت أهم الأسباب فيما يلي:

_ على اعتبار أن مصالح القوى العالمية الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا_ مصالح كبيرة ومتشعبة_ لذا فهذا النظام يقع ضمن الدوائر الجيوبوليتيكية الحيوية لمصالح هذه القوى.

_ عدم وجود قيادة إقليمية موحدة وقوية، تحظى بالشرعية والتأييد من طرف الفواعل الرئيسية في النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا، مما أدى إلى تشتت ولاءات الفواعل الإقليمية بين إيران وتركيا والسعودية، وهذا ما زاد من قابلية النظام الإقليمي للاختراق والتأثر بالتحولات العالمية.

_ الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، هما الفاعلان الخارجيان الأكثر تأثيرا في التوازنات الإستراتيجية في النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا، بسبب كون هذا النظام الإقليمي من بين المراكز الرئيسية والحيوية لمصالح البلدين.

_ تستغل القوى الخارجية القضايا الجديدة في الأجندة الدولية لما بعد الحرب الباردة، لاختراق النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا، فمحاربة الإرهاب مكنت الولايات المتحدة الأمريكية، من تعزيز تواجدها العسكري في هذا النظام، مما يسمح لها بمراقبة التطورات الإستراتيجية في القوى التي يحتمل أن تكون منافسا لها في المنطقة، وتقليص هامش المناورة لإيران التي تطمح لقيادة النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا، ولقد أدى الاهتمام العالمي المتزايد بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، إلى إحداث ضغوطات كبيرة على وحدات النظام، خاصة إيران، بسبب تقارير مختلف المنظمات الحقوقية غير الحكومية.

* استنتاجات عامة:

_ يتضح من خلال ما سبق، التداخل الواضح بين ما هو داخلي وإقليمي ودولي، فالثورة الإسلامية الإيرانية لم تغير نظاما سياسيا فقط، بل نظاما إقليميا ككل.

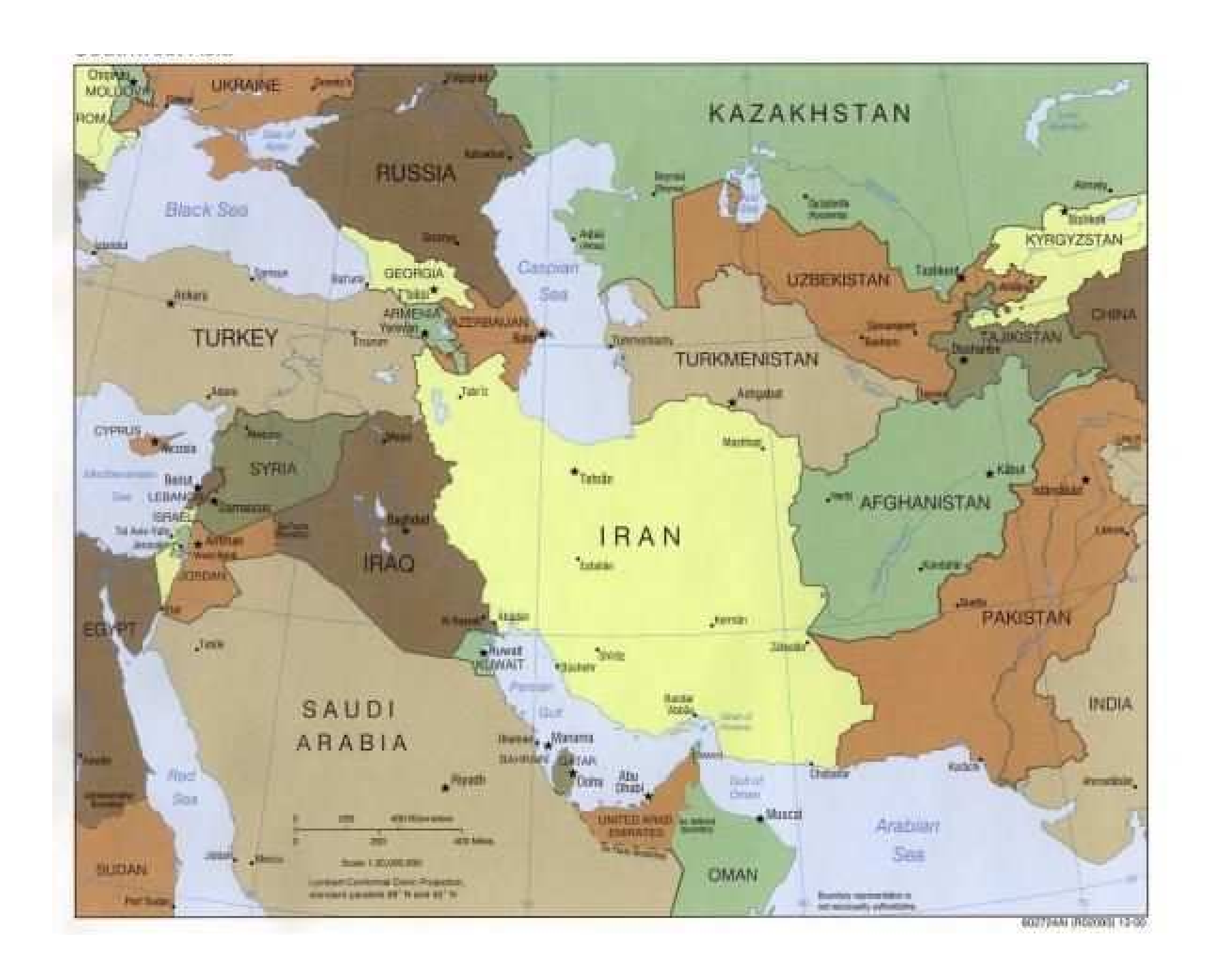
_ إن المشهد الذي يبدو عليه النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا، أقرب إلى صور الأنظمة الإقليمية لتوازن القوى المركزية، أين يشهد النظام الإقليمي عدة قوى تتعدد صورها ما بين قوة إقليمية منفتحة على كافة الجبهات، وهنا تبرز تركيا، وقوى تابعة لقوى أكبر ومستوى قوتها يقاس بمدى علاقاتها مع القوى العالمية مثل دول الخليج، وقوى تبحث عن الهيمنة المنفردة استنادا إلى ربط الأمن الإقليمي بالأمن العالمي ومصالح القوى الكبرى، وتبرز إسرائيل التي ظهرت بمظهر الدولة التي تسعى للحفاظ على الوضع القائم، وقوة تطمح إلى الهيمنة من خلال الغطاء الإيديولوجي الذي يطبع سياستها ودورها الإقليميين، ويبدو الدور الإيراني الطامح للهيمنة الإقليمية الموازية لإسرائيل_كطرف عدو_ الأقرب لنظام جنوب غرب آسيا، مما يجعل الدور الإيراني المهيمن متوقف توقفا عكسيا على حالة الضعف أو القوة التي تمر بها إسرائيل كقوة إقليمية موازية، والولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية معرقلة.

_ إن السياسة الإقليمية لإيران فاعلة حسبا للظروف البنيوية التي تحكم منطقة جنوب غرب آسيا، وأي تغيير في تلك البيئة، سواء الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، سيؤدي إلى تغير موقع إيران وانزلاقه إلى دور آخر، قد يكون دور المساوم أو الموازن الإقليمي، كما قد يكون دور المنبوذ الذي يحصر إيران ضمن القطاع الطرفي، مما يدخل إيران مرحلة إعادة بناء الذات، والتي قد تمس بأسس النظام السياسي القائم حاليا، وبمبادئ الثورة الإسلامية.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

ملحق رقم 01: موقع إيران الجغرافي في إقليم جنوب غرب آسيا



المصدر: موقع إيران الجغرافي، تاريخ التصفح، 2011/10/10،
http://www.alroeya-news.net/political/world/21178-21178.html

ملحق رقم 02: التوزيع العرقي والاثني في إيران



Source: Dr. Afrasiab Shekofteh. State of Minorities in Iran.on:10/10/2011.http://www.pen-kurd.org/englizi/varia/state-of-minorities-in-iran.html .

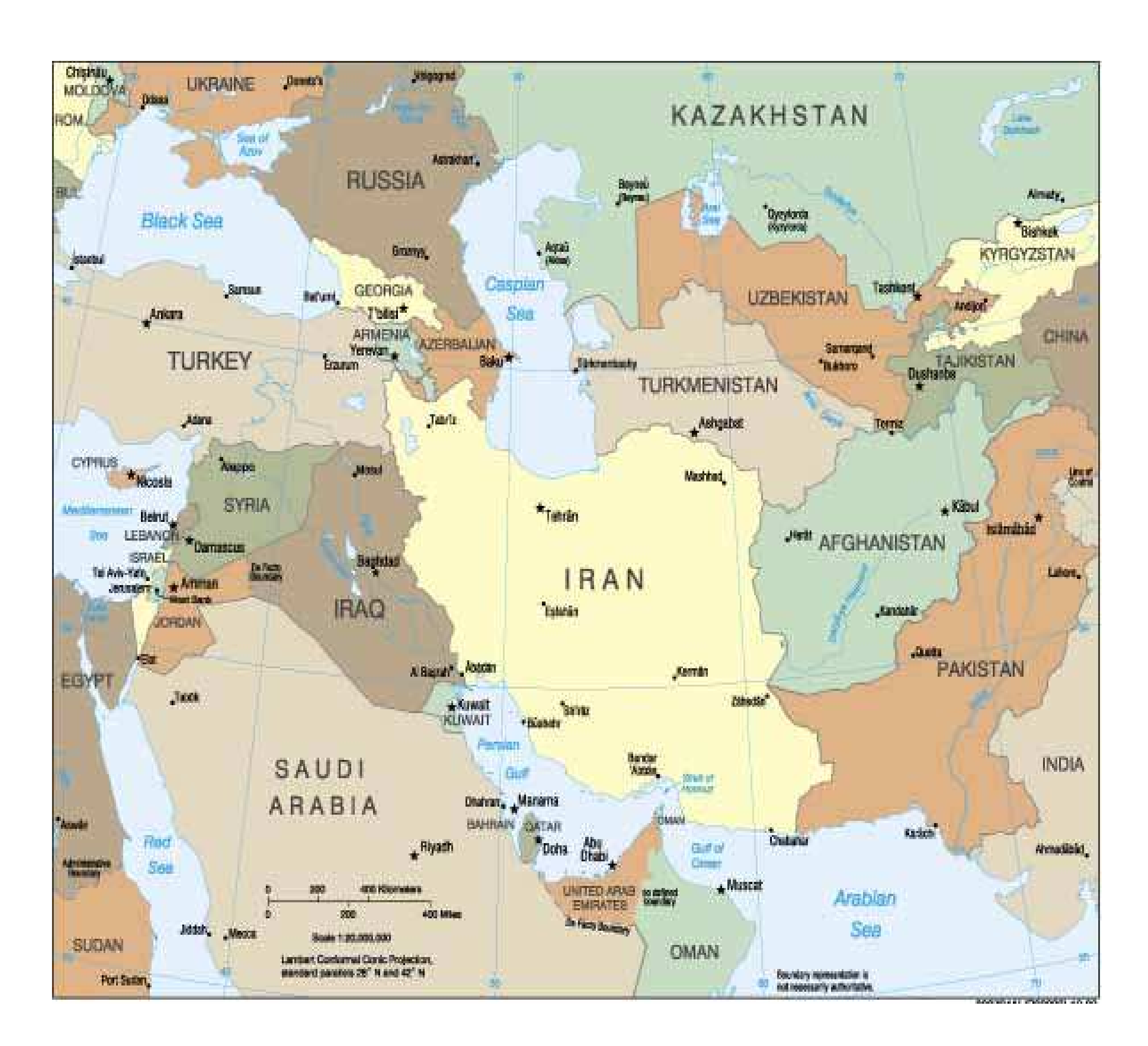
ملحق رقم 03 : الكرونولوجيا السياسية الإيرانية (3200 ق.م-2008 م)، والنزعة التاريخية للجيواستراتيجية الإيرانية.

الكيان السياسي	الفترة التاريخية	النزعة الجيواستراتيجية
ما قبل حضارة إيلام	3200 -2800 ق.م	حول هضبة إيران
إيلام	2800-550 ق.م	محاذية للشاطئ الشرقي للخليج
ميتاني	القرن 16-14 ق.م	من كركوك حتى البحر المتوسط، وتنافس مع مصر وسوريا
الكاسية	1550-1100 ق.م	شمال بابل التي سيطروا عليها
مملكة ماني	القرن10-07 ق.م	شمال العراق وهزمهم الأشوريون وscythians
الإمبراطورية الميدية	728-550 ق.م	612 ق.م. دمرت نينوى وسيطرت على شرق تركيا(الأناضول)
الإمبراطورية الاخمينية	550-330 ق.م	امتدت من الأناضول ومصر إلى غرب آسيا وشمال الهند واسيا الوسطى
الإمبراطورية السلوقية	330-150 ق.م	أفغانستان والهلال الخصيب وأجزاء من تركيا وأرمينيا وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان
الإمبراطورية البارثية	248 ق.م-224 م	معظم الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا وعلى طول طريق الحرير(امتدت من العراق وتركيا وقفاقاسيا إلى معظم آسيا الوسطى وباكستان والهلال الخصيب)
الإمبراطورية الساسانية	224-651 م	العراق وأفغانستان وباكستان والقوقاز وتركيا وأجزاء من الساحل العربي للخليج(عُمان واليمن)
Tahiridطاهريان	821- 873 م	خراسان وأفغانستان
العلويون	864-928 م	طبرستان
Sajidالساجيون	929-989 م	ـــــ
الصفاريون	861- 1003 م	آسيا الوسطى
السامانيون	875-999 م	بخارى
آل زيار	928- 1034 م	حول بحر قزوين

البويهيون	934-1055 م	شمال إيران وحول بحر قزوين والعراق
السالار	942-979 م	أذربيجان وأرمينيا
الإمبراطورية الغزنوية	963-1187 م	أفغانستان وباكستان وشمال الهند
غوري	1194-1212 م	أفغانستان والهند وباكستان
الإمبراطورية السلجوقية	1037-1194	العراق والهلال الخصيب وتركيا وحول بحر قزوين وأفغانستان
الخوارزميون	1077-1231 م	آسيا الوسطى وحول بحر قزوين وأفغانستان
Ilkhante	1256 -1353 م	تركيا وحول بحر قزوين واسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان
المظفريون	1314-1393 م	وسط إيران(حول أصفهان)
التشوبان	1337-1357 م	غرب بحر قزوين والقوقاز
Jalayerid	1339-1432 م	العراق
إمبراطورية تيمورية	1370-1506 م	العراق وشرق بحر قزوين باتجاه آسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان
قارا قويون لو Qara qoyunlu turcomans	1407-1468 م	بين البحر الأسود وقزوين وباتجاه العراق لفترة قصيرة
أق قويون لو AQ qoyunlu turcomans	1378-1508 م	تركيا والقوقاز والعراق
الصفويون	1501-1722 م	العراق وسوريا وتركيا وحول بحر قزوين وأفغانستان وباكستان
Hotaki ghilzai	1722-1729 م	قدموا من أفغانستان ونهبوا مدنا إيرانية
الافشاريون	1736-1802 م	العراق وبقية المناطق التي امتدت لها الصفوية
الزنديون	1750-1794 م	جنوب ووسط إيران
القاجار	1781-1925 م	القوقاز واسيا الوسطى وأفغانستان
ال بهلوي	1925 -1979 م	العراق وإمارات الخليج العربية
الثورة الإسلامية	1979 م	ــــــ

المصدر: وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010)، ص ص 34-36.

ملحق رقم 04: النظام الإقليمي لجنوب غرب آسيا



source :Map of south west asia. On:10/10/2011.
http://kpizzacone.com/udsi/0986d535dacc7bc2650b0682be5dc1c5.asia

ملحق رقم 05: خريطة دول آسيا الوسطى



المصدر: موقع البينة، دول الخليج ، تاريخ التصفح، 2011/10/10،
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&Id=42951.

ملحق رقم 06: نسبة الشيعة في دول الخليج وآسيا الوسطى، طبقا لإحصائيات عام 2006

الدولة	عدد السكان بالمليون	النسبة المئوية للشيعة	عدد الشيعة بالمليون
إيران	68،7	90	61،8
العراق	26،8	65	17،4
أذربيجان	8	75	6
السعودية	27	10	2،7
الكويت	2،4	30	0،730
البحرين	0،7	75	0،520
الإمارات	2،6	6	0،160
قطـر	0،890	16	0،140

المصدر: وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص271.

ملحق رقم 07: خريطة دول القوقاز



المصدر: تداعيات الحملة الفرنسية ضد تركيا في دول القوقاز، تاريخ التصفح 2011/10/10، http://www.aljaml.com/node/76184.

ملحق رقم 08: خريطة دول الخليج



Source: Central Asia and the New Great Game. On: 10/10/2011. http://chinaconfidential.blogspot.com/2010/11/central-asia-and-new-great-game.html.

ملحق رقم 09: المبادلات التجارية بين جمهورية إيران وآسيا الوسطى

1- الصادرات مقدرة بملايين الدولارات:

السنة	كازخستان	قيرغيزستان	أوزبكستان	طاجيكستان	تركمنستان
1993	13	-------	-------	25	-------
1994	12	3	1	30	-------
1995	49	4	1	11	4
1996	63	22	2	17	6
1997	83	16	3	123	6
1998	104	16	4	133	5

2- الواردات:

السنة	كازخستان	قيرغيزستان	أوزبكستان	طاجيكستان	تركمنستان
1993	3	------	------	------	46
1994	11	1	29	------	73
1995	14	4	77	1	36
1996	6	3	137	10	45
1997	9	6	115	32	39
1998	12	8	115	53	40

المصدر: المصدر: الأمن في منطقة آسيا الوسطى، تاريخ التصفح 2011/05/18،

http://boulemkahel.yolasite.com/resources.

ملحق رقم 10: خريطة توضح الجزر الثلاثة المتنازع عليها بين إيران والإمارات



المصدر: وكالة العين الإعلامية، تاريخ التصفح، 2011/10/10،

http://www.eyeiraq.com/newsDetails_ar.aspx?info=true&detailid=35645.

ملحق رقم 11: الدول المحيطة ببحر قزوين



المصدر: الدول المحيطة ببحر قزوين، موسوعة مقاتل، تاريخ التصفح 2011/10/10، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/GeorgRuss/map07.gif_cvt.htm.

ملحق رقم 12: الاحتياطات النفطية والغازية لدول رباعية قزوين

الدول	احتياطي الغاز		احتياطي النفط	
	مؤكد	محتمل	مؤكد	محتمل
أذربيجان	6،9 مليار برميل	27 مليار برميل	850 مليار متر مكعب	990 مليار متر مكعب
كازاخستان	8 مليار برميل	85 مليار برميل	1840 مليار متر مكعب	2490 مليار متر مكعب
تركمانستان	500مليون برميل	32 مليار برميل	2860 مليار متر مكعب	4500 مليار متر مكعب
أوزبكستان	600 مليون برميل	1 مليار برميل	1870 مليار متر مكعب	2990 مليار متر مكعب

المصدر: الأمن في منطقة آسيا الوسطى، مرجع سبق ذكره.

ملحق رقم 13: القدرات العسكرية لمنطقة الخليج وإيران نهاية عام 2005.

المؤشر	إيران	دول الخليج
عدد القوات	545000	330800
عربات قتال برية	2978	9942
مدفعية وصواريخ	15713	13758
طائرة مقاتلة	281	586
طائرة مروحية	257	401
قطع بحرية بحرية	327	232

المصدر: وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 313

ملحق رقم 14: تطور عدد القوات المسلحة في جمهوريات آسيا الوسطى في الفترة الممتدة ما بين سنة 1992 وسنة 2000.

الدولة	عام 1992	عام 2000
كازاخستان	63000	65000
قيرغيزستان	8000	9200
أوزبكستان	15000	74000
طاجيكستان	6000	9000
تركمانستان	34000	19000

المصدر: الأمن في آسيا الوسطى، مرجع سبق ذكره.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب:

1. أبو العلا محمد حسين، ديكتاتورية العولمة: قراء تحليلية في فكر المثقف، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004).

2. أبو الروس أحمد، إرهاب والتطرف والعنف الدولي، الجزء الأول، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2001).

3. أبو غزالة المشير عبد الحليم، الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، (القاهرة: دون دار نشر، 1994).

4. إدريس محمد السعيد، تحليل النظم الإقليمية،الطبعة الأولى، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002).

5. إدريس محمد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

6. أحمد رفعت سيد، الحركات الإسلامية في مصر وإيران، الطبعة الأولى، (مصر: سينا للنشر، دون سنة نشر).

7. ايزدي بيرن، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعيد الصباغ، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الثقافة للنشر،2000).

8. الأسود صادق، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، الطبعة الأولى، (بغداد:منشورات جامعة بغداد، 1986).

9. الاشعل عبدالله، تطور العلاقات الدولية لمجلس الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، الكويت: مركز الخليج للدراسات الخليجية، 1999).

10. البار محمد علي، المسلمون في الاتحاد السوفيتي عبر التاريخ، الجزء الأول، (القاهرة: دار الشروق، 1983).

11. الديب محمد محمود، الجغرافية السياسية: أسس وتطبيقات، (القاهرة: مكتبة سعيد رافت، 1978).

12. الهيتي صبري فارس، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية، الطبعة الأولى، (عمان: دار صنعاء للنشر والتوزيع، 2000).

13. الهيتي صبري فارس، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1976).

14. الحديثي هاني الياس، سياسة باكستان الاقليمية1971-1994، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

15. الطيار صالح بكر، في كتاب: جزر الخليج العربي: أسباب النزاع...ومتطلبات الحل، الطبعة الثانية، (بيروت: دار بلال، 2001).

16. العالم محمود أمين، العولمة وخيارات المستقبل، الطبعة الأولى، (القاهرة: قضايا فكرية للنشر والتوزيع، 1999).

17. العجمي ظافر محمد، أمن الخليج العربي: تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات دكتوراه، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

18. العيسى شملان، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب وإيران، في العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

19. القصاب عبد الوهاب عبد الستار، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، (بغداد: مطبعة بيت الحكمة، 2000).

20. الراشدي احمد، ناصيف حتي، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

21. الركابي ساجد أحمد عبل، رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران، (بغداد: مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2006).

22. الشيخ لطفي السيد، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006).

23. آل ثاني فهد بن عبد الرحمن، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا: تطبيقات على دول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الأولى، (الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2000).

24. بوختا ويلفريد، من يحكم إيران (بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، ترجمة مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسة الكتب المترجمة رقم 17، (أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003).

25. بلانك لي ريش، دور الزراعة في السياسة الاقتصادية الجديدة في إيران: إيران في المحنة، (بغداد: مركز دراسات الخليج العربي، 1997).

26. بتلر فيونا، الإقليمية والتكامل، في كتاب: عولمة السياسة العالمية، جون بيليس وستيف سميث، الطبعة الأولى، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

27. بختياري بهمان، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إيران والخليج، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، 1996).

28. جودت جودت حسنين، جغرافية وراسيا الإقليمية، الطبعة الثالثة، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000).

29. جير جيرولد، سياسة إيران الإقليمية، في كتاب: الخليج تحديات المستقبل، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006).

30. جلال الدين أحمد، الإرهاب والعنف السياسي، (القاهرة: دار الحرية، 1989).

31. جرجس فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الخمس الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-الدولية والعربية العربية، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

32. جرين جيرلد، أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998).

33. دورتي جيمس وبالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985).

34. دن تموثي، الواقعية، في كتاب: عولمة السياسة العالمية، الطبعة الأولى، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

35. هاورد روجر، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الطبعة الأولى، (بيروت: مكتبة مدبولي،2007).

36. هاس ريتشارد واوسوليفان ميغان، العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، الطبعة الأولى، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002).

37. حجازي أحمد مجدي، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب، الطبعة الأولى، (القاهرة: الدار المصرية السعودية، 2004).

38. حسين عادل، إيران: الدولة الإسلامية .. ما ذا تعنى؟، (القاهرة: المركز العربي الإسلامي للدراسات، 1997).

39. حتي ناصيف يوسف، الإقليمية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

40. حتي ناصيف يوسف، الإقليمية الجديدة بعد فترة ما بعد الحرب الباردة، في كتاب: الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح في نصف قرن، رؤية عربية، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

41. حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

42. كتزمان كينيث، الحرس الثوري الإيراني، الطبعة الثالثة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998).

43. كتزمان كينيث، التهديدات العسكرية السياسة الإيرانية، في كتاب: إيران والخليج البحث عن الاستقرار، (الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996).

44. كوفيل تييري، إيران الثورة الخفية، ترجمة: خليل احمد خليل، (بيروت: دار الفارابي، 2008).

45. مان ميشال، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة الهواري عادل مختار، ومصلوح سعد عبد العزيز، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999).

46. مورغانثو هانس، السياسة بين الأمم، ترجمة حماد خيري، (مصر: دار القومية للنشر والطباعة، 1969).

47. محمودي عبد القادر، النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي، (الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، 2000).

48. مسعد نيفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، الطبعة الأولى، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2001).

49. متولي محمد، حوض الخليج العربي، الجزء الأول، (القاهرة: مطبعة الانجلو، 1970).

50. مؤنس حسين، أطلس تاريخ الإسلام، الطبعة الأولى، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1987).

51. ناي جوزيف، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: البجيري محمد توفيق، الطبعة الأولى، (السعودية: مكتبة العبيكان، 2003).

52. سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، (بيروت: دار الجيل، 2001).

53. سلمان ظافر ناظم، العرب وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، في العرب وأسيا، (بغداد: بيت الحكمة، 2000).

54. سميسم حميدة، الإرهاب والحرب النفسية الإيرانية، الطبعة الأولى، (بغداد: دار الحرية، 1989).

55. عامر أحمد عبد المجيد، دراسات في الجغرافية السياسية والدول: أسس وتطبيقات، (الإسكندرية: مطبعة المصرية، 1982).

56. عبد الوهاب عبد المنعم، الهيتي صبري فارس، الجغرافية السياسية، (بغداد: بيت الحكمة، 1988).

57. عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010).

58. عبد الله عبد الخالق، النظام الإقليمي العربي، الطبعة الأولى، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998).

59. عبد المؤمن محمد السعيد، ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: زهدي للطباعة، 1991).

60. عبد الناصر وليد، إيران دراسة عن الدولة والثورة،الطبعة الأولى، (مصر: دار الشروق،1997).

61. عبيد بسام عبد الرحمن وآخرون، جغرافية القطر العراقي وبعض الدول المجاورة، (بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1992).

62. عودة جهاد، النظام الدولي...إشكالات ونظريات، الطبعة الأولى، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).

63. عتريسي طلال، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الساقي، 2006).

64. رجب يحي حلمي، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، الجزء الثاني، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والنشر،1997).

65. روبرت جيوفر وادوارد اليستري، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الجبلي، الطبعة الأولى، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999).

66. رينوفان بيار، ودوروز جون باتيت، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز نقاش، (بيروت: منشورات عويدات، 1989).

67. رسول فاضل، العراق-إيران: أسباب وأبعاد النزاع، (مصر: المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1996).

68. شتا السيد علي، نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع، (القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2003).

69. خلف فخري هاشم، موانئ إيران الجنوبية، دراسة في جغرافية العالم، (البصرة: مركز الدراسات الإيرانية بجامعة البصرة، 1994).

70. غليون برهان، النظام السياسي في الإسلام، الطبعة الأولى، (دمشق: دار الفكر، 2004).

ب- الدوريات:

1. أحمد طالب، "روسيا وإيران والهند والصين، ملف عسكري جديد"، مجلة العربي، العدد 207، مارس 2001.

2. هوشنك أمير احمدي، "أمريكا وإيران والخليج"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996.

3. أسايش محمد جواد، "السياسة الخارجية لإيران ونظرتها لدول الجوار خاصة سلطنة عمان"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 54، يناير 2005.

4. العلكيم حسين، "العلاقات العربية الخليجية مع إيران"، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999.

5. القلم محمود سريع، "الإطار النظري لسياسة الخارجية الإيرانية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 121، شتاء 2006.

6. باد ناد علي،" إيران والعضوية في منظمة شنغهاي"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 84، يوليو 2007.

7. بوالردي مجيد، "آفاق العلاقات الثنائية بين إيران وتركمانستان"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 86، أكتوبر 2007.

8. بنان طلال صالح، "إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، يناير2004.

9. برداشت أول ماهنامه، "النظم الأمنية الفاعلة في منطقة آسيا الوسطى"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 53، ديسمبر2004.

10. جمعة علاء، "إيران ومواجهة الإرهاب"، مجلة قراءات إستراتيجية ، العدد 11، نوفمبر 2004.

11. جمعة علاء ، "منظمة الايكو وآفاق التعاون"، مجلة السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003.

12. دياب محمد، "الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 105، شتاء 2002.

13. هاشم أحمد، "عودة، القوة الإيرانية : عراق جديد؟"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 54، أوت 1996.

14. زاده داود أحمد، "العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 56، مارس 2005.

15. حقيقي جواد مدني، "السياسة الأمريكية في وسط آسيا والقوقاز: نحو طريق جديد للرفاهية"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 18، يناير2002.

16. ياسين عبير، "حصار الدور الإيراني في آسيا الوسطى"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 29، ديسمبر 2002.

17. يوسفي أمير محمد حاجي،" الجمهورية الإسلامية والنظام الدولي"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 48، يوليو2004.

18. كشك أشرف محمد،"الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 23، يونيو 2002.

19. مجيد ياسين، "إيران في عهد الرئيس خاتمي: تحدي المجتمع المدني ودولة القانون"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 64، آب أغسطس، 1997.

20. محمود إبراهيم، "السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 111، جانفي 1993.

21. محمد حسين صوفي، "إيران وكازاخستان محددات التقارب"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 69، مايو 2006.

22. معلوم حسين، "الصراع التركي الإيراني تداعياته على المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، أكتوبر 1993.

23. مخيمر أسامة، "التطورات في السياسة الإيرانية: إطار للتحليل في ظل هيمنة القطب الواحد"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 23، مارس2002.

24. مظاهري محمد مهدي، "مستقبل أمن الخليج الفارسي"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 86، سبتمبر2007.

25. ناجي محمد عباس، "التوجه الإيراني شرقا...الدوافع وحدود الفعالية"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 72، جويلية 2006.

26. نوفل ميشال، "إيران القيمة الإستراتيجية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996.

27. سالاري مردم، "نظرة على العلاقات الإيرانية الاذارية"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 87، اكتوبر2007.

28. سهر محمد عبد الله يوسف، "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، اكتوبر1999.

29. سلامة معتز محمد، "الجيش والحرس الثوري"، مجلة السياسة الدولية، العدد 130، أكتوبر 1997.

30. عاروري نصير، "حملة جورج بوش الناهضة للإرهاب"، مجلة المستقبل العربي، العدد 10، مارس 2002.

31. عبد الله عبد الله سالم، "ظاهرة القارية في مناخ المناطق الجافة وشبه الجافة في إيران"، مجلة كلية الآداب، العدد 37، عام 1998.

32. عبد الناصر وليد محمود، "إيران وإشكاليات التحول من الثورة إلى الدولة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، اكتوبر1999.

33. عبد الناصر وليد محمود، "العامل الإسلامي والدور الإيراني في الجمهوريات الإسلامية المستقلة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 120، اكتوبر1995.

34. عبد العاطي بدر، "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، جويلية 2003.

35. عدوان بيسان، "النزاع الإسرائيلي الإيراني في أسيا الوسطى والشرق الأوسط"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 56، مارس 2005.

36. عوض السيد عثمان، "مستقبل الحوار النقدي بين إيران والاتحاد الأوربي"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 53، ديسمبر 2004.

37. عطوان خضر عباس، "سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 20، شتاء 2001.

38. عيسى محمد عبد الشفيع، "الأزمة النووية الإيرانية: حقائق القدرة وخيارات الصراع"، مجلة المستقبل العربي، العدد 346، ديسمبر2007.

39. عتريسي طلال، "جيوبوليتيك إيران"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 84، جوان 1999.

40. عثمان السيد عوض ، "إيران وتقاسم ثروات بحر قزوين"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 17، ديسمبر 2002.

41. راشد سامح، "بحر قزوين بين تعقيدات الحاضر وتحولات المستقبل"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 15، أكتوبر 2001.

42. شجاع مرضي، "التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية وتوازن القوى في الشرق الأوسط"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 89، ديسمبر 2007.

43. ترابي طاهر، "التوجه الإقليمي الجديد لإيران"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 61، أغسطس 2005.

جـ مذكرات:

1. ربيعي سامية، آليات التحول في النظام الإقليمي، النظام الإقليمي لشرق آسيا، رسالة ليسانس، جامعة منتوري، قسنطينة،2008/2007.

2. حورية بن عباش، صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة، رسالة ماجستير في علم النفس الصناعي، معهد علم النفس، جامعة قسنطينة،1995.

د- مواقع الانترنت:

1. الموسوي صباح، واشنطن بين مكافحة الإرهاب وتشجيع الداعمين له، تاريخ التصفح، 2011/05/02،
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=37611&lang=.

2. المعايطة صالح لافي، الإدارة الأمريكية والسلوك الإيراني، تاريخ التصفح، 2011/05/02،
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=25842&lang=.

3. الصدي بارتاب، هل يصبح منافس أمريكا حليفا استراتيجيا لإيران، قراءة لثمانين عاما من العلاقات بين طهران وبكين، تاريخ التصفح، 2011/05/02،
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=4667&lang=.

4. القضاة محمد سلمان، وسائط الصراع المسلح العربية التقليدية، تاريخ التصفح،26 /2011/04،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/913DC6FF.

5. الرشيدي حسن، الديموغرافيا الإيرانية وأثرها على البيئة السياسية، تاريخ التصفح، 2011/03/12،
http://www.albainah.net/index.aspx?function=printable&id=16848&lang.

6. باكير علي حسين، الصين والنفط الإيراني والملف النووي، مجلة العصر الالكترونية، تاريخ التصفح،2011/05/02،
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=7112.

7. بنانج حسين، إيران تحتمي بصور الصين، تاريخ التصفح، 2011/05/02،
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=5097&lang=.

8. سيدي أحمد ولد أحمد سالم ومي الزعبي، جمهوريات آسيا الوسطى.. مدن وعلماء، تاريخ التصفح،2011/03/14،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5BF16AE3-615D-4680-BBB3-

9. ولداني أصغر جعفر، العلاقات الإيرانية الأوربية بعد 11سبتمبر2001، تاريخ التصفح، 2011/04/14،

http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Printable&id=1965&lang

10. حماد مدحت، الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية، تاريخ التصفح، 2011/03/12، http://www.icfsthinktank.org/arabic/activities/HtmlFramework.aspx?vote=res&lang=ar&pos=prev&id=8.

11. يوسف إبراهيم، استراتيجيات أمريكا لمكافحة الإرهاب: محاولة للتقييم وردم الثغرات، تاريخ التصفح، 2011/05/02، http://www.unnabaa.org.

12. يختر افي، الدور الإسرائيلي في العراق، تاريخ التصفح، 2011/04/26،

http//:www.almannarah.com/news details.aspx ?newsID-12363&catID-.

13. كاخيا إبراهيم إسماعيل، "ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي العربي – الإسرائيلي"، مجلة الفكر السياسي الالكترونية، تاريخ التصفح، 2011/04/26، http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/20/4-dabt.pdf.

14. مشكيني قدير تعدي، تحديات وفرص إيران في آسيا الوسطى والقوقاز، تاريخ التصفح، 2011/03/12،

http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1899&lang.

15. سلمان عباس، حجم التجارة بين البحرين وإيران يبلغ 106 ملايين دولار، تاريخ التصفح،2011/03/20،

http://www.alwasatnews.com/2068/news/read/292781/1.html.

16. عبد المجيد عاطف معتمد، روسيا وإيران التفاعل النووي في المساحة الرمادية، تاريخ التصفح، 2011/04/28،

http//:www.albainah.net/index.aspx?function=item&id=1877&lang=.

17. عبد القادر نزار، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مجلة الدفاع الوطني، تاريخ التصفح، 2011/04/28، http//www.lebarmy.gov/b/article/asp. ?cat-13&ar.

18. عبد المؤمن محمد السعيد، احمدي نجاد...وإسرائيل، تاريخ التصفح، 2011/04/26، http//:www.albainah.net/index.aspx ?function item&id-9450&lang.

19. عبيد شاهر، الصين وإيران: أبجديات ماو-الخميني الثورية وواقعية النفط السياسية، تاريخ التصفح،2011/05/02،

http//:www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=199474.

20. عنتر أحمد سامي، المنافسة الإقليمية بين إيران والسعودية وموازين القوى في الشرق الأوسط، تاريخ التصفح، 2011/04/20،

http//: www.acpss.ahram.org.eg/2001/1/1CIRN63.HTM.

21. عرفات إبراهيم، توازنات القوى الإسلامية حول آسيا الوسطى تاريخ التصفح، 2011/04/28، http://www.ccps-egypt.com/upload/633600190897957165.pdf.

22. عتريسي طلال، علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج، تاريخ التصفح2011/03/18،

http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3.

23. مارسيوف الكسندر، مصالح روسيا في إيران، الاقتصاد الإيراني، تاريخ التصفح،2011/04/26،

http//www.albainah.net/index.aspx?function=item&id=1404&lang=.

24. محمد شمص، الترسانة العسكرية الإيرانية بالأرقام، تاريخ التصفح، 2011/04/26، http://arabinfocenter.net/pkg09/index.php?page=show&ex=2&dir=news&lang=1&nt=15&nid=75171.

25. خاشتريان هاروتيون، إيران تعتبر أرمينيا أفضل جار لها والأخيرة تريد شراكة اقتصادية وتجارية أوسع، تاريخ التصفح 2011/04/25،

http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1569&lang.

26. خزار الخزار فهد مزبان،" الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين: رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها"، مجلة علوم إنسانية، تاريخ التصفح، 2011/05/10، http://www.ulum.nl/c56.html.

27. مجلة الأوائل الالكترونية، كلمة أحمدي نجاد: 12 اقتراحا لدول مجلس التعاون ودعوة قادة الخليج إلى طهران، تاريخ التصفح،24/04/2011، http://www.el-awael.com/news/article/7496.html.

28. موسوعة ويكيبيديا، السعودية، تاريخ التصفح، 2011/03/18، http://ar.wikipedia.org/wiki/.

29. موسوعة ويكيبيديا، دولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ التصفح،2011/03/18، http://ar.wikipedia.org/wiki/.

30. موسوعة ويكيبيديا، دولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ التصفح، 2011/03/18، http://ar.wikipedia.org/wiki/.

31. موسوعة ويكيبيديا، كازاخستان، تاريخ التصفح، 2011/03/14، http://ar.wikipedia.org/wiki. Kazakhstan.

32. موسوعة ويكيبيديا، آسيا الوسطى، تاريخ التصفح، 2011/03/12، http://ar.wikipedia.org/wiki/.

33. موسوعة مقاتل، أطراف الصراع العربي الإسرائيلي مع الجمهوريات المستقلة، تاريخ التصفح، 2011/04/26، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Soviet-cra/sec14.doc_cvt.htm

34. وكالة أنباء فارس، شؤون اقتصادية، بدء أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة الـ 10 بين إيران وكازاخستان، تاريخ التصفح،2011/03/20، http://arabic.farsnews.com/printable.aspx?nn=8707260303.

35. وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (أرنا)، إيران والكويت تؤسسان مجلسا تجاريا مشتركا، تاريخ التصفح، 2011/03/20،
http://www.irna.ir/ARNewsShow.aspx?NID=30219423.

36. وكالة الأنباء، قصي الحسين، التبادل التجاري بين البحرين وإيران، تاريخ التصفح 2011/03/20،
http://www.psp.org.lb/Default.aspx?tabid=107&articleType=ArticleView&articl.eId=50111.

37. موقع المعرفة، عمان، تاريخ التصفح، 2011/03/18،
http://www.marefa.org/index.php.

38. موقع المعرفة، نمو التجارة بين العراق وإيران، تاريخ التصفح،2011/03/20،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5FACD39A-76DA-4152-B6EC-C87C827C46D7.htm.

39. ملفات المعرفة، الصراع الدولي في آسيا الوسطى، تاريخ التصفح، 2011/03/12،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AA51ABC8-9202-4CAC-9575-675DEEA5F0D2.htm.

40. إيران والاتحاد الأوروبي... من التباعد إلى التقارب الاقتصادي. تاريخ التصفح،2011/04/20،
http://www.alwasatnews.com/861/news/read/445509/1.html.

41. التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، تاريخ التصفح،2011/04/26،
http://suriye-turkmen.ahlamountada.com/t1574-topi.

42. أنباء الجمهورية الإيرانية (أرنا)، آفاق جديدة متاحة أمام تنميه العلاقات بين إيران وقرغيزيا، تاريخ التصفح،22 /2011/03، http://www2.irna.com/ar/news/view/line-26/0812063161171453.htm.

43. إيران تعزز حضورها في طاجيكستان، تاريخ التصفح، 2011/03/22،
http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/64619.

44. التبادل التجاري بين قطر وإيران، تاريخ التصفح، 2011/03/20،
http://www.raya.com/economy/enews/pages/2011-2-14-951.aspx.

45. إحصائية عن عدد الشيعة واليهود في الخليج العربي، تاريخ التصفح، 2011/03/18،
http://www.alsaha.com/users/370310399/entries/45713.

46. الورقة العرقية في إيران، تاريخ التصفح، 2011/03/12،
http://www.zahran.org/vb/zahran41364.html.

47. التشيع في أذربيجان وآسيا الوسطى، تاريخ التصفح، 2011/03/14،
http://www.tebyan.net/index.aspx?pid=153681.

48. مملكة هرمز ضحية الصراع الصفوى، تاريخ التصفح، 2011/03/18،
http://slamoon.com/vb/t26208.html.

49. إقليم القوقاز، تاريخ التصفح 2011/03/14،
http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=19069a7cfe61444f.

50. دولة قيرغيزيا، تاريخ التصفح، 2011/03/14،
http://www.tran33m.com/vb/t29173.html.

51. شيعة آسيا الوسطى، تاريخ التصفح، 2011/03/14،
http://www.wadyalgary.com/WADY_SITE/shiite_wolrdwide/midasia_shia.htm.

52. نظرة على إيران من الداخل، تاريخ التصفح، 12 /2011/04،
www.alanba.com.kw/AnbaPDF/NewsPaper/2008/03/iranreport632008pdf.

ثانيا: باللغة الأجنبية

أ- الكتب:

1. Brown Chriss, Understanding international relations, New York: Palgrave publishers, Second edition, 2001.
2. Buzan Barry and woever ole, Region and powers: the structure of international security, New York :Cambridge university,2003.
3. Buzan Barry, The level of analysis problem in international relations, In: Booth Ken and Smith Steve),eds: International relations theory today, Pennsylvania, The Pennsylvania state university press, Second edition .1997.
4. Daniel Elton, history of Iran, greenwood publishing group, 2000, p51.
5. pace Michelle, The politics of regional identity: medditterrean, London and new York: routledge,2006.
6. R.k Ramazani، Iran export of the revolution politics ends and means، Miami Florida international، University press،1990.
7. Walker Stephan G, Role theory and foreign policy analysis, Duke, University ,duke press policy studies,1987.

ب- الدوريات:

1. Acharya Amitav, "The emerging regional architecture of world politics", World politics, Vol59, n59, July 2007.

جـ مواقع الانترنت:

1. Bergman Ronan، Letter from tel Aviv، Netanyahu s Iranian dilemma، on 20/04/2011، in: http//:www. foreign affairs.com/features/leets-from/letter-from-tel-aviv-netanyahu%e2%80%99s-iranian-dilemma.

2. Butler Fiona, Regionalism and integration, on 13/03/2011, in: http://www.supportscoursenligne.sciences-po.fr/2008-2009/espace mondial/pdf/hoopscheffer-plan.pdf.p852.853.

3. C Anthony. Cain , Iran strategic culture and weapons of mass destructions, Air college, Maxwell, on 25/04/2011, in: http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/maxwell/mp26.pdf.

4. Fawcett Louis، Regionalism in global politics: the past and present، on 12/03/2011،in:http://www.garneteu.org/fileadmin/documents/phd_school/6th_phd_school/Professors_papers/Fawcett1.pdf.

5. Gunnarsson Malin, regionalism and security, on 14/03/2011.http//www.cerum.umu.se/publicationer/pdf/nsb/pdf.

6. Gunnarsson Malin, "Regionalism and security- two concepts in the wind of change", on 12/03/2011,In: www.omu.se/cerum/publikationer/pdfs/nsb_1_00_6_1.pdf.

7. H Paul. Godwin. B, china as regional hegemon?, on 12/03/2011, In:http://community.middlebury.edu/scs/docs/godwin.%20china%20as%20regional%2hegmon.pdf.

8. Hassan Hussein. D, Iran: Ethnic and Religious Minorities, on 13/03/2011, in: www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL34021.pdf.

9. Hettn G, Globalization, The new regionalism and East Asia, on 13/03/2011, In: Http:// www. Edu/ unupress/ globalism. Html. Tucker. Html.

10. J Jeffrey. schott, economic sanctions oil and Iran, on 12/03/2011, in: http//:www.house.gov/jec/hearings/testimony/109/07-25-06-iran.pdf.

11. katzenstein Peter, Regionalism in comparative perspective, on 14/03/2011, in: http://arena.uio.no/publicatios/wp96-1.hml.

12. Lynch. K-Damma , Revising role theory: asociocognitive perspective, Paper presented at the annual meeting of the American sociological association. Montreal convention contre, Montreal,quebec-canada online,pdf, on 12/02/2011 ,http//www.allacademic.com/meta/p103175-index.html.

13. Tishaev Andrey, Uzbekistan and Iran will establish partnership, on 22/03/2011, in: http://podrobno.uz/en/cat/politic/UzbekistanandIranwillestablishpartnership.

14. Iranian industry statistics, on 13/03/2011, in: http//www.sci.org.ir/portal/faces/public/sci_en/sci_en.html.

15. Iranian Agriculture, on 16/03/2011, in: http//www.cia.gov./library/publications/the world factbook/geos/ir-html.

16. Iranian Ethnic Groups, on 12/04/2011, in: http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/groups.html.

17. Iranian people and tribes, iranian ethnic groups,on 13/03/2011, in: http://www.iranchamber.com/people/articles/iranian_ethnic_groups.php.

18. Islamic Republic of Iran, on 13/03/2011,in: http://www.parstimes.com/geography.

19. Military, Iranian Religious Groups, Global Security,Org, on 14/03/2011, in: http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/religion.htm.

20. Site u.s. department of state diplomacy in action, Background Note: Uzbekistan, on 14/03/2011, in: http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2924.htm.

21. Site of Library of Congress, A Country Study: Turkmenistan, on 14/03/2011, in: http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/tmtoc.html.

22. Site of foreign & commonwealth office, Tajikistan, on 14/03/2011, in: http://www.fco.gov.uk/en/travel-and-living-abroad/travel-advice-by-country/country-profile/asia Oceania Tajikistan.

23. Site of info pleas, Azerbaijan, on 2011/04/18. in: http://www.infoplease.com/ipa/A0107305.html.

24. Site of foreign & commonwealth office, Armenia, on 14/04/2011, in: http://www.fco.gov.uk/en/travel-and-living-abroad/travel-advice-by-country/country-profile/europe/armenia.

25. Site BBC news، Georgia country profile، on 14/03/2011، in: http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/country_profiles/1102477.stm.

26. Site of foreign & commonwealth office, Turkey, on 14/03/2011, in: http://www.fco.gov.uk/en/travel-and-living-abroad/travel-advice-by-country/country-profile/europe/turkey.

27. Site BBC news, Kuwait country profile, on 18/03/2011, in: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/country_profiles/791053.stm.

28. Site Wikipedia, Iraq, on 18/03/2011, in: http://en.wikipedia.org/wiki/Iraq.

29. Site a.t.kearny-globalization index data, on 26/04/2011, in: www.atkearny.com/main.taf ?-5.4.1.127.

30. The power and interest, News report- Iran looks for allies through Asian and Latin American partnerships, on 28/04/2011, in: http//:www.pinr.com/report.php?ac-view_report and report_id-726&language_id.

الفهـــرس

الفهرس